



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2013

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

مذكرة بعنوان :

تطوير وسائل الدفع البنكية في الجزائر (واقع و أفاق).

دراسة حالة : بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) - ميلة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " مالية "

إشراف الأستاذ :

محمد هبول

إعداد الطلبة :

- حليلة شرير
- علاء الدين عريقة

السنة الجامعية: 2012/2013

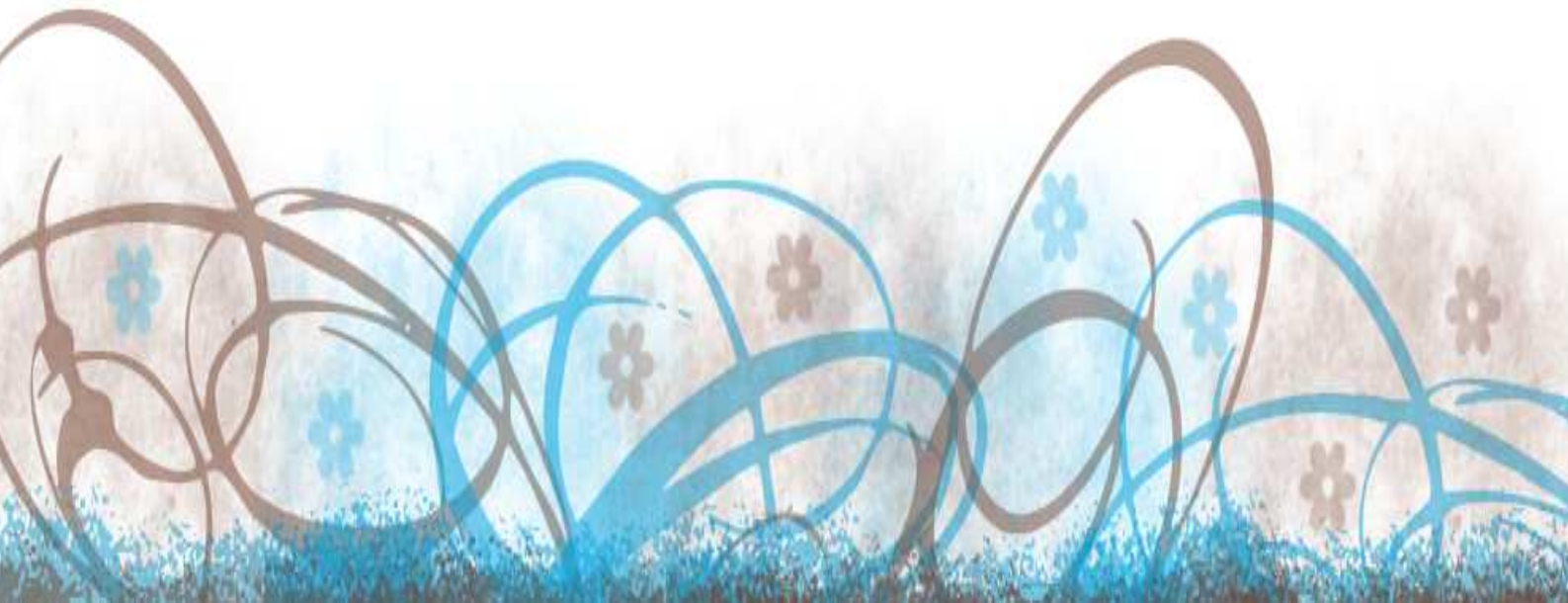
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا
ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين
(الآية 09 من سورة النحل)



شكر و تقدير

نشكر الله العلي القدير على إتمام عملنا ونحمده حمدا يليق بمقامه وجلاله ونصلي على أشرف الخلق رسولنا وحبيبنا محمد - صلى الله عليه وسلم-

يطيب لنا في هذا المقام أن نشكر من ظل حرصه يدفعنا إلى العمل بجد وإتقان ويحثنا على الاحتقان وينشر فينا النور والعرفان فكانت ثمرة جهدنا عالية الأفنان وباسقة للعيان

فنتقدم بخالص الامتنان والتقدير إلى الأستاذ :

" هبول محمد "

جزاه الله كل خير وبارك فيه فبصماته وجهوده واضحة في عملنا هذا
كما نتقدم بالشكر أيضا إلى جميع أساتذة معهد العلوم الإقتصادية والتسيير بالمركز
الجامعي ميلة ولكل عمال القرض الشعبي الجزائري وإلى جميع من ساعدنا من قريب أو
بعيد بقليل أو بكثير، خاصة الأستاذ القدير ""بوسالم أبو بكر""
والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الإهداء

بسم خالق الكون أبداً شكري إلى رافع السموات وباسط الأرض وبياعث الروح،
أحمد الله رب العالمين الذي علم بالقلم وشرح الصدر وهدى القلب وبنعمته أكملت
هذا العمل المتواضع على خير .

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك
-الله جل جلاله-

إلى من بلغ الرسالة.. وأدى الأمانة .. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور
العالمين..

سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم"
إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه
الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب
-أمي الغالية-

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من
أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان
قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد
-والدي العزيز-

إلى سندي و قوتي و ملاذي، إلى من كانوا عوناً لي إخوتي الأحباء:
"أمين، منال، فدوى"

و الكتكوتة الصغيرة مرام حفصها الله و رعاها
إلى من تقاسمت معي هذا الجهد أختي في الله "حليمة"
إلى من سارو معي إلى طريق الخير و النجاح أصدقائي وإخوتي الذين لم تلدهم
أمي:

"عبد الستار، فارس، صابر، ندير، رضا، الإخوة الحسن و الحسين، باديس، سفيان، بادر
و إلى كل من أحبوني في الله فالقائمة طويلة....."

علاء الدين

الإهداء

بسم خالق الكون أبدء شكري إلى رافع السموات وباسط الأرضي وباعث الروح
أحمد الله رب العالمين الذي علم بالقلم وشرح الصدر وهدى القلب وبنعمته اكتمل
هذا العمل المتواضع.

إلى خير من أخرج الناس إلى من أنار الطريق ونقل الرسالة ومسح الغمة وكشف
الظلم على الأمين المصطفى خير الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل المتواضع
إلى من حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي وصبرت على جنوني عشرين
عاما إلى التي ملكت قلبي إلى الغالية أمي العزيزة «جنات».

إلى من كان سببا في وجودي وبفضله اشتد عودي إلى أبي العزيز «صالح».

إلى كل إخوتي أحبائي عيد الهادي ومحمد وزينو، أختي الغالية مريم.

إلى من شاركني عملي «علاء الدين» زميلاتي أمينة أحلام أمال، كوثر... إلخ.

إلى كل من نسيهم قلبي، ولم ينساهم قلبي إلى ابنة العم الغالية ليليا وأبناء عمي
وأبناء أخوالي.

وفي الأخير أهدي هذا العمل المتواضع خصوصا إلى الأستاذ المشرف هبول
محمد ووفقه الله في خدمة العلم والعطاء وأعطاه الله كل ما يريد ويرضاه ألف شكر
وتحية له.

حليمة

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يستطيع كل متأصل للممارسة الاقتصادية الحديثة أن يتبين الدور الفعال لوسائل الدفع البنكية فجميع العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تقوم على أساسها فهي تعتبر وسيلة لتسوية المعاملات بين الأفراد، فعبر مر الزمان كان يبحث الإنسان على أحسن كيفية لحفظ أمواله ومدخراته بل لم يتوقف عند ذلك الحد بل تمكن من ترقية وتطوير نشاطها وفقا لما يتلائم وحاجيات المتعاملين حسب كل مرحلة فظهرت بذلك وتطورت أنواع جديدة من وسائل الدفع البنكية التي مكنت الأفراد من تسوية معاملاتهم بسهولة وبأسرع وقت وأقل تكلفة، وتسيير ونقل الأموال في الحفظ والأمان وعدم تعرضها للخطر، ولا تزال تشهد تطورا إلى يومنا هذا.

وقد شهدت وسائل الدفع تحولات وتطورات عبر الأزمنة والأصعدة الاقتصادية حيث تغيرت من وسائل دفع تقليدية إلى وسائل دفع حديثة وذلك لتحسين العمليات والخدمات المصرفية، فأصبحت الأنظمة المصرفية لا تعد أهمية كبيرة لوسائل الدفع التقليدية مقارنة مع الوسائل الحديثة التي لها دور كبير في العمليات الائتمانية ولما لها من اتجاهات واسعة في التعامل المالي ومدى التفاعل مع طريقة عمل البنوك ومدى الاستفادة المحققة من الإجراءات من تطبيق التكنولوجيا الحديثة في النظام المصرفي.

أولاً: إشكالية البحث:

هل هناك تطوير لوسائل الدفع البنكية في الجزائر وإلى أي مدى.
لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية نقوم بالطرح والإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بوسائل الدفع وكيف كان تطورها؟
- ما هي وسائل الدفع المحصلة في الخدمات المصرفية؟
- ما هي العوامل المساعدة والمعركة لتطوير وسائل الدفع البنكية؟
- ما هو الهدف الرئيسي والغاية من تطوير وسائل الدفع البنكية؟

ثانياً: فرضيات البحث:

- قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا ويمكن حصرها فيما يلي:
- إن النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في القطاع المصرفي.
- إن ظهور وسائل دفع جديدة في الميدان المصرفي من المؤكد يتطلب تنظيماً قانونياً كالذي يتمتع به نظام الدفع التقليدي.
- لا يمكن للجزائر الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية وتعويضها بالالكترونية لمحدودية إمكانياتها وكثرة المشاكل التي يعاني منها هذا النظام.
- تحديث نظام الدفع المصرفي مرهون بتغيير وتحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف على المستوى النظري وأخرى على المستوى التطبيقي نوضحها فيما يلي:

- 1- يهدف البحث إلى دراسة أهم المفاهيم النظرية المتعلقة لوسائل الدفع التقليدية وأنظمتها.
- 2- يهدف البحث إلى دراسة أهم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وأبرز مختلف خصوصياتها وأهميتها في المعاملات الاقتصادية الحديثة.
- 3- يهدف البحث إلى تقييم واقع وسائل الدفع في الوكالة البنكية محل الدراسة.

4- اقترح حلول وتوضيحات للمؤسسة المصرفية مما تساعد على تفعيل استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتي بدورها تساعد على تحقيق أهدافها بشكل أفضل.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إظهار أهم خصوصيات وسائل الدفع ضمن مجال الخدمات البنكية وضرورة الاهتمام بها وضمان فعاليتها في هذا المجال وذلك من خلال تقديم دراسة توفر لكل من الدارس والممارس وصانع القرار على السواء مصدراً للمعلومات لا يتضمن المفاهيم العلمية فحسب وإنما يمتد إلى ما يمكن أن تنطوي عليه هذه المفاهيم من مضامين تطبيقية.

كما يمكن لهذا البحث أن يساهم في تحسين مسيرة البنوك المركزية وكذا التجارية بصفة خاصة نظراً إلى أهمية وسائل الدفع في المعاملات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية خاصة مع هذا الانفتاح المتزايد للأسواق العالمية والمنافسة في قطاع الخدمات البنكية.

خامساً: حدود الدراسة.

- 1- التركيز على مدى تطوير وسائل الدفع من التقليدية إلى الحديثة.
- 2- التركيز في دراستنا على أهمية تطوير وسائل الدفع ومزايا التأثير التكنولوجي على الخدمات البنكية.
- 3- التركيز على أهم وسائل الدفع والخدمات البنكية في الجزائر بشكل خاص.
- 4- تقوم هذه الدراسة حول حالة مؤسسة مالية بنكية جزائرية كنموذج لإسقاط الدراسة النظرية عيها وذلك لمعرفة واقع وسائل الدفع الحديثة فيها.

سادساً: دوافع اختيار الموضوع.

تتلخص أهم الدوافع والمبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره فيما يلي:

- 1- قناعتنا الخاصة بالأهمية الكبيرة التي تلعبها وسائل الدفع في تطوير الخدمات البنكية المقدمة.
- 2- الأهمية المتزايدة والملحة في استخدام هذه الوسائل في البنوك.
- 3- محاولة دراسة حالة تطور وسائل الدفع لتحسين مستوى الخدمات البنكية.
- 4- لنشر الوعي الاقتصادي عن طريق شرح المعاملات و الوسائل المساعدة.

سابعاً: صعوبات الدراسة.

بشكل عام تتمحور حول:

- 1- ندرة المراجع والبحوث المتخصصة والدراسات في موضوع وسائل الدفع في البنوك خاصة باللغة العربية و المتحدثة عن النظام الإقتصادي الجزائري خصوصا بالمركز الجامعي لميلة.
- 2- صعوبة الحصول على المراجع العلمية بسبب العراقيل الإدارية وأيضا صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والاتصالات اللازمة لموضوع البحث من الجهات الرسمية لوكالة ميلة من أجل إعداد دراسة تطبيقية أكثر دقة، وهذا ما يعرقل تشجيع البحث العلمي.

ثامناً: منهجية البحث.

إن دراسة موضوع وسائل الدفع وفق منهج وصفي تحليلي للطرح النظري الذي تطرق لهذا الموضوع ومحاولة تطبيقه على أرض الواقع وفق منهج تطبيقي يخص بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA).

الفصل التمهيدي :
الإطار المفاهيمي
لوسائل الدفع البنكية
وأنواعها

تمهيد:

على مر العصور و التعاملات المالية فى المبادلات التجارية و حتى اليومية تستحوذ فيها النقود على حصة الأسد من مجمل العمليات، فقيمة الأشياء يعبر عنها تعبيراً نقدياً، و معظم ما يدور داخل مجتمع ما من معاملات يتم تسويته بالنقود.

لكن مع التطور الزمنى أصبح يتم يومياً إجراء ملايين المعاملات والصفقات والقروض باستخدام النقود، مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل أهمها العمليات الحسابية المعقدة، حوادث السرقة والضياع، ثقل حمل النقود عند إجراء صفقات ضخمة... الخ، ولحل مثل هذه المشكلات حصل اتفاق بين المجتمعات فى أزمنة وأمكنة مختلفة، على اتخاذ شكل معين يتصف بالقبول العام و له قيمة معروفة تسمح بقيام مقام النقود، و يطلق عليها عموماً باسم وسائل الدفع.

المبحث الأول : مفهوم ومضمون وسائل الدفع البنكي.

أصبحت أهمية البنك كوسيط مالي في الحياة الاقتصادية للفرد حتمية وضرورية في معاملاته الاقتصادية، والتي يلجأ إليها لطلب تمويل مشاريعه، أو ادخار أمواله، أو سحبها، أو تحويلها من مكان إلى آخر، أو تسديد مبلغ فاتورة أو شيك قدمه كوسيلة دفع مقابل ثمن سلعة، هذه الخدمات المتعددة التي جعلتنا نطرح الكثير من التساؤل.

المطلب الأول : تعريف وسائل الدفع البنكي.

أصبحت وسائل الدفع بمختلف أنواعها أهم أداة للتعامل في المجتمع كافة ولقد حملت التطورات الاقتصادية والاجتماعية البنوك على ابتكار وسائل وأساليب قانونية للقيام بنشاطها بطريقة تتماشى وما تتطلبه الحياة الاقتصادية من سرعة في الإنجاز .

وتتمثل هذه الوسائل القانونية في وسائل الدفع "Les Moyens de paiement" التي خففت من الاستخدام الكبير للنقد سواء المعدنية منها أو الورقية.

ينتج نظام الدفع عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية وقبل أن تتدخل التكنولوجيا فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع في بلد ما.

ولقد عرفها الكاتب "Bonneythinny" تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال.

وعرفتها أيضا "Dihomlauprete" أنها وسائل تسمح بتحويل أموال كل شخص مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات خاصة ، بطاقات الدفع، سند لأمر ،تحويلات بنكية) ودور البنكي هنا هو مشرف، خصوصا في إصدار الشيكات وأيضا بإصدار وتحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم وحساب العميل.

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في نص المادة 113 من قانون النقد والقرض كما يلي :

- تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل.⁽¹⁾

مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص 12 .

(1) المادة 113 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 16 السابعة والعشرون بتاريخ 18 أبريل 1990.

وعليه يمكن تعريف وسائل الدفع على أنها كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم وسواء كانت الدعامات المستعملة في ذلك ورقية كالشيك ، والسند لأمر السفتجة، أو قيدية كالتحويل أو الإلكترونية كالبطاقات البنكية.

المطلب الثاني : نشأة وسائل الدفع وتطورها التاريخي .

نشأت وسائل الدفع لتحل محل النقود في التعامل والمعاملات حيث يتخلص العملاء من مضايقات استعمال النقود في تسوية مدفوعاتهم وتحررهم من مخاطر ضياعها أو سرقتها كما تسمح لهم بسحب أموالهم المودعة لدى البنوك إما لحسابهم أو لحساب الغير وينتج عن استعمال هذه الوسائل الحد من المعالجة اليدوية للنقود من طرف المصارف وهذا إما يؤدي إلى التقليل من تزايد حجم العمل المصرفي من جهة وريح الوقت في تسوية مختلف العمليات المصرفية من جهة أخرى نظرا لفعاليتها والاستعمال السهل والغير مكلف وعليه فإن تطور هذه الوسائل متماشيا مع تطور التبادل الاقتصادي.

حيث تتولى المصارف إضافة إلى إصدار وسائل الدفع المختلفة لتسييرها وإدارتها ونعني بذلك تنظيم تحويل الأموال والذي يترجم بذاتية حساب ومديونية حساب آخر والتي تعرف باسم عمليات الصندوق " Opération de caisse".

وتهدف المصارف من وراء ذلك إلى تطوير جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها كمرتكز أساسي لقدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها في السوق المصرفي.

ولقد مرت هذه الوسائل بمجموعة من المراحل التاريخية حيث عرفت المجتمعات القديمة النقود كأول وسيلة دفع والتي تطورت أشكالها بتطور المجتمعات وعدد حاجياتهم فقد كان أول ما ظهر منها النقود السلعية وهذا مباشرة بعد اختفاء نظام المقايضة ثم وجد الإنسان القديم في المعادن وسيطا للمبادلات، وقد فرضت المعادن النفسية نفسها كوسيلة للوفاء ، ثم اهتدى الإنسان إلى استخدام الصكوك وهي عبارة عن قطع من المعادن النفسية محددة الوزن بدقة، ولها شكل معين ويحدد على وجهها قيمتها والدولة المصدرة لها وكذا تاريخ إصدارها.

وبعدها ظهرت النقود الورقية كوسيلة للوفاء بالدين والتعامل اليومي وبظهورها بدأ الإنسان يبحث عن وسيلة لتأمينها من المخاطر التي تتعرض لها كالسرقة والضياع وأيضا كوسيلة لانتقالها من مكان لآخر ومن يد إلى يد أخرى.

وقد كانت السفتجة أقدم هذه الوسائل على الإطلاق حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح إلا لتسوية واحدة من المعاملات فقط إلى سند قابل للتطهير نظرا لاحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة سند واحد ثم ظهر في البيئة التجارية الشيك الذي يعتبر وبحق بداية حقيقة لتطوير وسائل الوفاء (الدفع) آن ذاك كما انتشرت في الأوساط المصرفية والمالية السندات لأمر لتأخذ مكانة لا بأس بها بين وسائل الدفع أما البنوك فقد لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور الذي أدى إلى خلق وسيلة دفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية وهي النقود القيدية حيث يمكن للبنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك وذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية وهنا ظهر ما يسمى بالتحويلات أو الحوالات المصرفية.

أما في العصر الحديث فقد ظهرت وسائل دفع آلية جديدة وهي وسائل الدفع الالكترونية والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الالكترونية.

وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحويلها إلى إلكترونيات حيث تنتج عن الاستخدام الواسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية الذي فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام وقائع افتراضية ومن أهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة و أول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم لتظهر فيما بعد باقي وسائل الدفع الالكترونية.⁽¹⁾

المطلب الثالث : أنواع وسائل الدفع البنكي

تنقسم وسائل الدفع إلى قسمين أو نوعين حسب التطور الزمني والتطور التكنولوجي.

فأهم وسائل الدفع التقليدية أو الكلاسيكية التي ظهرت منذ قرون الوسطى هي "السفتجة" الكمبيالة "الشيك"، السند لأمر والتحويلات المصرفية.

أما بالنسبة لوسائل الدفع الحديثة أو الجديدة كالشيك الالكتروني، الكمبيالة الالكترونية والسند لأمر الكتروني، إضافة إلى البطاقة البلاستيكية الالكترونية (البطاقة الذكية)، البطاقة البنكية، والنقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية.

ونميز بين هذين النوعين من حيث الاستعمال والقبول (وسائل الدفع التقليدية ووسائل الدفع الحديثة) فأخذنا بالدرجة الأولى وسائل الدفع الحديثة التي سنتطرق بالتفصيل إليها فيما بعد.

⁽¹⁾ مروان عطوان، (مرجع سبق ذكره ص 15).

فتأخذ الأفضلية (وسائل الدفع الحديثة) هي تلك التي تكون مقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون.

كما أن وسائل الدفع التقليدية تعددت سبب ظهور البنوك وفي مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا وقبولا عاما لدى الجمهور لكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض سبب حوادث الغش والاحتيال من جهة وعدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية وحتى التشريع من مواجهتها من جهة أخرى.

فقد عمل النظام المصرفي على إدخال هذه الأنواع من وسائل الدفع سواء التقليدية أو وسائل الدفع الحديثة مثل إدخال المقاصة الالكترونية وبالنسبة لوسائل الدفع الحديثة مثل إدخال البطاقة البنكية كوسيلة دفع الكترونية والتخلص من الطريقة اليدوية التي أثقلت كاهل المؤسسات والعملاء وحتى البنوك وتضم أيضا محاولة رد الاعتبار للشيكات والتحويلات، ولم يقتصر الإصلاح والتعديل على البنوك فقط بل شمل أيضا مؤسسات النظام الاقتصادي التي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ومؤسسات البريد⁽¹⁾

واكبر مشكل يواجه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدي هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها ، فقد سجلت فرنسا على سبيل المثال 5.8 مليون حالة سنة 1996 .

أما الأردن فقد سجلت 472.6 ألف شيك بدون رصيد بسنة 2002 السعودية بلغت عدد القضايا المتعلقة بالشيكات بدون رصيد إلى 5800 قضية أما الإمارات فحسب بنكها المركزي فقد بلغت قيمة الشيكات بدون رصيد 59 مليار دولار سنة 2002 حيث شهدت ارتفاع سنوي خلال العشر سنوات الماضية بنسبة 5% والمغرب هي الأخرى سجلت 3.2 مليون دولار قيمة الشيكات بدون رصيد سنة 2005 هذا بالإضافة إلى حوادث السرقة والضياع، والاختلاسات والتزوير وتقليد الشيكات .

أما الجزائر فقد سجلت 5.8 مليون دولار قيمة الشيكات بدون رصيد سنة 2001.

أما البنوك فمن جهتها تعاني من ارتفاع تكاليف معالجة الشيكات ذات المبالغ الصغيرة نظرا لتعدددها فعلى سبيل المثال بلغ ثمن معالجة الشيكات في فرنسا حوالي 3 مليار فرنك سنة 1997 فالشيكات الورقية أثقلت كاهل للدول باستهلاكها الكبير للورق الذي يستعمل كدعامة لها والذي بدوره يستنزف أموال ضخمة في صناعته ، كما أن الشيكات الورقية تتطلب في عملياتها اليد البشرية لإجراء عمليات الدفع والتحصيل بالإضافة إلى تكاليف عملية المقاصة.

⁽¹⁾D.R Nadir taummais " le marketing" Bancaire faceaux nouvelle p 13 .

كما أن استعمال الشيك في المعاملات الدولية بالإضافة لخطر عدم كفاية الرصيد أو انعدامه، فإن التجار يواجهون صعوبة المتابعات مؤكدة، يجب طلب الدفع بشيك مقدما، قبل إرسال السلعة فهذه الأقصى والولايات المتحدة الأمريكية، لكن في فرنسا هي غير مستحبة لأنها تؤدي إلى أشياء العملاء في المستقبل ومن الجرائم أيضا التي ترتكب في حق الشيك، إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم صرف الشيك في الحالات المقررة قانونا وتحرير شيك والتوقيع عليه بصورة تحول دون صرفه.⁽¹⁾

المبحث الثاني : دور وأهمية وسائل الدفع البنكية.

المطلب الأول : دور وسائل الدفع البنكية.

لوسائل الدفع البنكية دور كبير يمكن هذا الدور .

- ✓ تخلص العملاء من مضايقات من استعمال النقود في تسوية مدفوعا تهم.
- ✓ تحررهم من المخاطر التي قد تصدر من ضياعها أو سرقتها .
- ✓ تسمح لهم بسحب أموالهم المودعة لدى البنوك إما بحسابهم أو لحساب الغير.
- ✓ التقليل من تزايد حجم العمل المصرفي من جهة وريح الوقت في تسوية مختلف العمليات المصرفية من جهة أخرى نظرا لفعاليتها والاستعمال السهل والغير مكلف.
- ✓ التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتزايد لعدد حسابات العملاء بالبنوك.
- ✓ تخفيض التكلفة الحقيقية لعملية المدفوعات فقد ازداد حجم استخدام الشيكات كأداة للدفع زيادة ضخمة عقب الحرب العالمية الثانية وتقلص استخدام النقود إلى حد ما وقد شكك الكثير من المصرفيين على مدى قدرة التعامل مع الكم الهائل من الشيكات وأيضا الكم الهائل من الشيكات وأيضا الكم الهائل من المعاملات الورقية.
- ✓ تحرير العملاء من قيود المكان والزمان فوسائل الدفع مكنت العملاء من التعامل في بنوكهم داخل المقر وفي مواعيدهم الرسمية كما في وسعهم التعامل مع بنوكهم في أي وقت ودون حاجتهم للانتقال إلى مقر هذه البنوك .
- ✓ تجنب مستعملي وسائل الدفع من المشاكل والعراقيل التي قد يواجهونها في تعاملاتهم.
- ✓ تسهيل العمليات في خصم دعامة السرعة التي تميز بها الميدان الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص.

✓ تحقيق متطلبات والرغبات وتقديم خدمات تهب كلها في المصلحة العامة سواء للبنوك أو العملاء.⁽²⁾

للجزائر دور فعال في عمليات الدفع البنكية وذلك من خلال رد الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية وتطبيق الوسائل الحديثة مما يساهم في تحقيق فوائد ومزايا للمؤسسات والعملاء والبنوك وحتى الاقتصاد الوطني الذي سيقبل من تداول السيولة النقدية وقد بدأت الجزائر في تنفيذ مشروع تحسين وتحديث وسائل الدفع من وسائل دفع تقليدية إلى وسائل دفع حديثة إبتداء من سنة 2005 بانطلاق مشروع البطاقات البنكية للدفع والسحب وشهدت سنة 2006 انطلاق مشروع المقاصة الالكترونية بدلا من المعالجة الورقية مما سيخفض من حدة الانتظار إلى 5 أيام وأيضا التحويلات هي الأخرى حضت باهتمام حيث شهدت تنفيذ مشروع يطلق عليه نظام الدفع الضروري للمبالغ الكبيرة أي انه سيتم معالجة التحويلات البنكية في الوقت الحقيقي.

المطلب الثاني : أهمية وسائل الدفع البنكية.

يستطيع كل متأمل للممارسة الاقتصادية أن يتبين الأهمية الكبيرة لوسائل الدفع البنكي فجميع العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تقوم على أساسها فهي تعتبر وسيلة لتسوية المعاملات بين الأفراد فبواسطة وسائل الدفع أصبح الإنسان بإمكانه إخفاء أمواله ومدخراته بحفظ وأمان وتسوية معاملاته بسهولة وبأسرع وقت وأقل تكلفة ويسر ولها أهمية كبيرة في ضرورة مسايرة التطور المصرفي الذي يعتبر دعامة التطور الاقتصادي.

وما زاد من أهمية وسائل الدفع خاصة الحديثة (الالكترونية) منها مقارنة مع وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول ،حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا ،وبذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.
- يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية : وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل .
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد : حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ،ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية ،يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

⁽¹⁻²⁾Jentinmichel : " droit commercial –instrument de paiement et de crédit ;3emeédition;edition dalloz;paris;1992. P3.

- يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين :
 - ✓ الأول : من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما⁽¹⁾
 - ✓ الثاني : من خلال البطاقات البنكية العادية ، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية .
- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لا تمام ذلك : أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.
- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشيكات :
 - ✓ الأولى : شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعامل ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.
 - ✓ الثانية : شبكة عامة ، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة وهي الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل وتخفيض تكاليف العمليات التجارية ، إضافة إلا أنها تنظم الوقت ، علاوة على تحسين إدارة النقد والشراكة التجارية بين الممولين والعملاء⁽¹⁾

المطلب الثالث : العوامل المؤدية إلى تطوير وسائل الدفع البنكي .

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ولعل أهم هذه العوامل ما سنتطرق إليه فيما يلي :

◀ أولا: تراجعية فعالية وسائل الدفع التقليدية:

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة والضياع وعبي نقل حملها إن كانت بمبالغ كبيرة فأصبحت بذلك بديلة عن النقود وبالتالي سهلت الكثير من العمليات

⁽¹⁾ منير ابراهيم الهندي، "دائرة البنوك" المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة، الاستكندرية، 1996، ص 11-12 .

الخاصة منها التجارية ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي ولدته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفعاً جداً، إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة منها :

- ✓ **إنعدام الملائمة :** فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصياً أو عبر التليفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير في اقتناء المنتج أو الخدمة مما ينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة لانخفاض المبيعات أو فقدها.
 - ✓ **عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي:** لا يتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقيق الفعلي على نوعية السداد فالدفعات بال شيكات مثلاً تستغرق ما يصل إلى أسبوع.
 - ✓ **إنعدام الأمن:** فالتوقيعات يمكن أن تزور والشيكات والكمبيالات والسندات لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع، والتجار يمكن أن يلجأ والغش والإحتيال بمختلف أشكاله.
 - ✓ **ارتفاع تكلفة المدفوعات:** أن كل معاملة تكلف مبلغاً ثابتاً من المال وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات.⁽²⁾
- أما السفتجة ففي حالة تعرضها للسرقة أو ضياع فإنها تعرض صاحبها لخطر كبيرين.

- **الأول :** أنه لن يستطيع أن يتقدم للمسحوب عليه مطالباً بالوفاء بعد أن فقد حيازة السفتجة .
- **الثاني :** هو احتمال أن يتقدم من عثر عليها أو من سرقته، فيحصل على هذا الوفاء دون صاحبها لذلك من مصلحة صاحب السفتجة بمجرد ضياعها أو سرقته أن يبادر بالمعارضة لدى المحسوب عليه حتى يمتنع عن الوفاء لمن يتقدم إليه بتلك السفتجة في ميعاد الاستحقاق ثم يلتمس بعدت طرق الحصول على الوفاء بقيمة السفتجة الضائعة أو عن طريق إثبات حقه في النزاع الذي يشب بينه وبين حامل السفتجة.

أما التحويلات المحلية التي تتم من حساب إلى حساب آخر جرى تنفيذها في الماضي ،أما بواسطة الشيكات أو الحوالات المصرفية ،حيث كانت تودع الشيكات بواسطة المستفيدين بها لدى بنوكهم المختلفة ثم يقوم كل بنك بتجميع الشيكات المحسوبة على البنوك الأخرى كل مجموعة على حد ثم يقوم مندوبو هذه البنوك بتبادل الشيكات في غرفة المقاصة ، ويأخذ كل مندوب الشيكات المستحقة على مصرفه ليحري قيدها بعد ذلك على حسابات الساحبين لديه، وكانت عملية المقاصة التي تتم على هذا النحو تستغرق في العادة ثلاثة أيام.

⁽¹⁾ منير إبراهيم الهنيدي، (مرجع سبق ذكره) ص 15 .

⁽²⁾Gamedjimohamadou " la séairité du cheque;Edition l'harramtan;paris 1992 (37-3)

أما التحويل البنكي الدولي والذي غالبا ما يتخلص في طلب المستورد من بنكه جعل حسابه مدين من أجل جعل حساب المصدر دائن ، فمن أهم المشاكل التي يتسبب بها عدم القدرة على فهم الرسائل وغموضها ، كذلك في الحالات عدم الدفع يصعب إثباته لعدم اعتماده على أوراق كالكاشيك، لذلك غالبا ما يتم التعامل به بين التجار الذين تسود بينهم ثقة.

ثانيا: استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي:

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من قبل شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية (World wideweb.www).⁽¹⁾

وظهرت في هذه الفترة شركات توفر خدمة الانترنت حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الانترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي.

وهو ما ساعد البنوك لعرض خدماتها مما يسمح للعملاء بقضاء أشغالهم دون حاجة للتعامل مع الموظفين أو الانتظار ساعات طويلة في طوابير لأجل قضاء مصلحة مصرفية وتوفر البنوك هذه الخدمات بصفة إيجابية كثيرة منها الملائمة والكفاءة والسرعة والغرض الاقتصادي.

والعمل من خلال الشبكة يمكن له أن يراجع حساباته ويفحصها ويسدد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون التقيد بمواعيد العمل الرسمي لموظفي البنوك ، فأصبحت هناك ضرورة ملحة لتطبيق التقنيات الحديثة في البنوك من أجل :

- ✓ التعامل بكفاءة مع نمو الهائل والمشاريع لعدد حسابات العملاء بالبنوك .
- ✓ ضرورة تحرير العملاء من قيود المكان والزمان إذ كان في الماضي يتعامل العملاء مع بنوكهم داخل مقرها وخلال مواعيد العمل الرسمية بها، في حين أصبح الآن في وسعهم التعامل مع بنوكهم في أي وقت ودون حاجتهم للانتقال إلى مقر هذه البنوك ، فأصبح بالإمكان تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة وتقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا كما ساهمت هذه الشبكة في تطور مفهوم للتجارة ليظم مصطلح التجارة الالكترونية والتي يكون الدفع منها الكترونيا مما ساهم واستوجب ضرورة استحداث طرق الدفع التقليدية لتظهر بذلك وسائل الدفع الالكترونية الأكثر ملائمة للمعاملات المصرفية الالكترونية.

(1) حميدي معوض عبد التواب "جرائم الشيك ووجه الدفع منه" الطبعة الاولى ، المركز القومي للاصدارات القانونية مصر 2003 ص 69

(2) مدحت صادق " ادوات وتقنيات مصرفية " دار غريب للطباعة والنشر التوزيع القاهرة 2001 ص 312 .

◀ ثالثا : التوجه نحو التجارة الالكترونية :

منذ التسعينات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنت في التسويق والمعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الالكترونية والتي يمكن تعريفها بأنها " العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية"⁽¹⁾

والتي يمكن تعريفها بأنها "العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية ، حيث أصبحت شبكة الانترنت سوقا مفتوحا للبيع والشراء فيمكن للتاجر الإعلان عن سلعته بالصوت والصورة ولديه الفرصة لإجراء مقارنة بين كل السلع المتاحة في كل أنحاء العالم وللمشتري إنه يختار ما يريده وتصله السلعة إلى منزله.

وإن كانت العلاقات التجارية التقليدية قامت منذ الفجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب والقبول بخصوص أي تعاقد وهي أساس التزام البائع مثلا بتسليم المبيع بشكل هادي و أن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما نقدا أو باستخدام أدوات الدفع البديل وهي وسائل الدفع التقليدية .

فإن التجارة الالكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع والخدمات ومعلومات ما بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الانترنت استوجبت تطوير طرق ووسائل الدفع وقد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الالكترونية فالتجارة الالكترونية تقوم على أربعة عناصر :

بائعون-مشترون -شبكة الانترنت -وسائل الدفع الالكترونية.

وبذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية وقد استفادت الشركات بدورها نتيجة لظهور شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وبالتالي وسائل السداد الالكترونية من انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة ارسال الفواتير الورقية ثم بعدت إجراء تسليم المدوفاعات.

فيقول أحد رؤساء الشركات الأمريكية (شركة بوسطن ادرسيون) للطاقة وهي شركة لها أكثر من 640000 عميل "أن نظم الفواتير والسداد الالكترونية" هي نظام رابح رابح "WIN WIN" : فهي توفر على الشركة مبالغ كبيرة، وتشير التقديرات أن تكلفة فواتير عميل واحد تتراوح من 1 دولار وواحد ونصف دولار، وارسال الفواتير وتلقي

(1) Yves Simon et Samir Mannaï, "Techniques Financières Internationales", 7^e édition, ECONOMIA, Paris, 2002, p 562.

السداد عبر الانترنت يخفض التكلفة إلى متوسط 50 سنة للفاتورة وإذا لم يكن الأمر مقتعاً بالنسبة لقمة السداد الإلكتروني حينئذ لابد من التفكير بالبيئة وقد كتب جون دودج محرر صحيفة وول ستريت يقول "أن الشركة "GTE" ترسل 53.5 مليون فاتورة سنوياً فتستهلك 1.6 مليون رطل من الورق إلى 2073 شجرة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، "التحويلات المصرفية"، تاريخ الإطلاع : 24 ديسمبر 2005، على الموقع الإلكتروني www.islamicfi.com.

خلاصة الفصل التمهيدي :

إن وسائل الدفع هي تلك الوسائل المقبولة اجتماعيا و إقتصاديا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، ماهي إلا مرحلة أفرزتها المشاكل المتعاقبة التي تعرضت لها النقود بمختلف أنواعها سواء المعدنية أو الورقية، حيث جاءت كبديل عنها يسهل العمليات في خصم دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص.

وظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع التقليدية حيث ظهر منها الشيك والسند لأمر، السفتجة والتحويلات البسيطة للأموال وفي مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا وقبولا عاما لدى الجمهور لكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض بسبب حوادث الغش والاحتيال من جهة وعدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية وحتى التشريع من مواجهتها من جهة أخرى.

والتطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت جاء بالحل البديل لهذه المشاكل حيث أفرز هذا التطور وسائل دفع الإلكترونية كبديل عن تلك التقليدية أو على الأقل لتجنب المشاكل التي فرضتها تلك الوسائل.

وقد كانت التجارة الإلكترونية الحديثة المنشأة مدعمة لوسائل الدفع الإلكترونية بحيث تمثل طرق الدفع عن طريق شبكة الانترنت ذات القبول الواسع عالميا.

وكوسائل الدفع التقليدية فإن وسائل الدفع الإلكترونية بدورها اتخذت عدة أشكال متعددة منها:

البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية، المحافظ الإلكترونية، وهو ما سنتعرف عليه من خلال فصولنا القادمة إن شاء الله.

الفصل الأول:

وسائل الدفع البنكية بين

التقليدية والحديثة

تمهيد:

ظهرت البنوك في تعدد وسائل الدفع التقليدية حيث ظهر منها الشيك والسند لأمر وفي مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا وقبولا عاما لدى الجمهور، لكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض بسبب حوادث الغش والاحتيال مما أدى إلى ظهور شبكة الانترنت جاء بالحل البديل لهذه المشاكل حيث أفرز هذا التطور وسائل الدفع الالكترونية كبديل عن تلك التقليدية والتي سنتطرق إلى كل من وسائل الدفع البنكية التقليدية والحديثة و ما تقييما .

المبحث الأول : وسائل الدفع التقليدية البنكية.

سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم وسائل الدفع التقليدية البنكية و أهم أنواعها المتعارف عليها.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع التقليدية البنكية.

مفهوم نظام وسائل الدفع البنكية التقليدية بمفهومها الضيق تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ،فباللجوء إلى تعريف كبار الاقتصاديين من أمثال :DonneauThievry والاقتصادية D'hoir Lauprétrecatherine.

نستخلص لتعريف متفق عليه فيما يخص وسائل الدفع بمفهومها الواسع والتي يتفق على أنها :

إحدى الوظائف التقليدية التي تمثل أدوات لقياس وتخزين القيم في حيث تؤمن النقود إمكانية تبادل السلع والخدمات كما لو كانت كل القيم السلع المحولة إلى نقود أثناء التبادل ،فوسائل الدفع البنكية تسمح بتحويل الأموال لكل شخص مهما كان السند المستعمل من (سند بنكي كالشيكات الخاصة بطاقات الدفع ،سند لأمر وتحويلات بنكيةالخ).

ومن هذا نصل إلى مفهوم شامل فيما يخص وسائل الدفع البنكية التقليدية والذي ينص على أنها تتمثل في "آليات الدفع التي تمثل وسائل الدفع المعروضة من قبل البنوك لزبائنها و المستعملة في عمليات الدفع وإجراءات الدفع والتحويل التي تكون مصالح البنوك فيها ويبقى نجاح نظام الدفع مرتبطا بفعالية عناصره ،فعناصر نظام الدفع خاضعة إلى تطوير وتحديث من وقت لآخر⁽¹⁾

المطلب الثاني : أشكال وأنواع وسائل الدفع البنكية التقليدية

توجد عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية التي تمكن الأفراد من إبرام الصفقات والتبادلات بسهولة ويسر وأمان وتتكون من آليات الدفع المقدمة من طرف البنوك لزبائنها وتتمثل وسائل الدفع البنكية التقليدية من : النقود، الحساب الشيك، أوراق الدفع ، سند الرهن ، سند الصندوق، السندات العمومية قصيرة الأجل، والدفع عن التحويل.

سوف نذكر أهمها في التالي:

¹:شامي ليندة "المصارف والاعمال المصرفية في الجزائر" رسالة ماجستير فرع قانون الأعمال معهد الحقوق والعلوم الإدارية ،جامعة الجزائر 2002 ص 33

أولا : النقود L'argent

تعتبر النقود أداة اقتصادية مهمة فهي المحرك الأساسي لجميع المبادلات وهي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة، والأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع، بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى نقود تامة السيولة.

كما يمكن تعريفها بأنها وسيلة قانونية موصوفة وشائعة ومقبولة للجميع قبولا عام إما في التعاملات التجارية أو البنكية، وتمثل التزاما على الجهة التي أصدرتها لاستخدامها توسطت للمبادلة ومقياس للقيمة وخزنها لإبراء الذمة وتسوية الديون والوفاء بالالتزامات العاجلة والآجلة. فمن خصائصها : السيولة، التماثل وعمومية الوحدة النقدية داخل الحدود الوطنية وهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يخلقها عامة وقد تم ذكرها سابقا في الفصل التمهيدي، سوف نتناول الوظائف التي تؤديها النقود بطريقة ملخصة.

1- من حيث الوظائف التي تؤديها : فهي أداة تستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيم.

2- من حيث خصائصها: فهي أداة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد.

3- من حيث القانونية : فهي أية أداة لها القدرة القانونية على إبرام الذمة من الديون .

4- من حيث نوع النقود : تأتي هنا لمعالجة نوعين من النقود:

أ- النقود القانونية: وهي النقود الورقية والمعدنية، التي تصدر من طرف البنك المركزي بعد حصوله على غطاء الإصدار النقدي من الذهب والعملات الأجنبية، سندات الخزينة أو سندات تجارية⁽¹⁾.

ب- النقود المصرفية : فهي تلك النقود التي يكون فيها فرق واضح بين قيمتها السلعية وقيمتها النقدية، على العكس من النقود السلعية التي تكون فيها القيمة النقدية مساوية لقيمتها كسلعة ، فالقيمة النقدية للنقود الائتمانية تتجاوز بكثير قيمتها المادية المصنوعة منها.

ثانيا: الحساب compte

يمكن تعريف الحساب على انه عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود في الحساب تتقاص فيما بينها بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحدة دينا مستحق الأداء، وعقد الحساب عقد تابع، بمعنى أنه يفترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها على حدة بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريقة المقاصة، وللحساب مزايا عديدة:

¹: القزويني شاكّر، " محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك" الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992 ص 132

فهو يسمح للاقتصاد في استعمال النقود، إذ لا محل فيه للوفاء قبل إقفال الحساب، وهو أداة للإئتمان والضمان بفضل المقاصة الإجمالية عند قفل الحساب وما تؤدي إليه من إعفاء كل طرق من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائنا فيها، فيطرق بذلك خطر إفلاس الطرف الآخر. فالحساب أداة دفع شرعية ومكلفة نوعا هاما فلا يمنح في المقابل أي ضمان في حالة عدم الدفع لأنه لا يستند إلى أي وثيقة أو مستند.

ثالثا الشيك: Chèque

هو عبارة عن محرر بموجب يطلب الساحب من المسحوب عليه (أحد البنوك عادة) أن يدفع مبلغا للساحب نفسه أو لطرف ثالث هذا طبعا مع إفتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب كهذا، والشيك بحد ذاته ليس نقدا لأنه لا يتضمن تعهدا من البنك بأداء مبلغ معين كاملة، كما هو الحال في الورقة المصرفية، بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك، وهو تعهد فوري، يمكن للمستفيد أن يحصل على النقود من البنك يوم تحويل الشيك.

وإعطاء الشيك يكون بتسليمه يدا بيد، فهو ليس أكثر من أداة لتسهيل التداول وتسوية المعاملات دون تحويل الأموال.

وهو أساس نقود الودائع، فلا يقتصر المجال في التعامل بنوع واحد من الشيك بل يعرف هذا المجال أنواعا أخرى من الشيكات كالشيك المسطر والشيك المعتمد، والشيك المقيد والشيك المؤشر والشيك السياحي ونتعرض لكل هذه الأنواع في مايلي:

1- الشيك المسطر أو المخطط : Chèque surligné

هو شيك محرر في شكل الشيك العادي إلا أنه يتميز بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك، مما يترتب عليه وجوب امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلا أنه إلا إلى بنك أو إلى عميل بنك، لذلك فإنه يتعين على حامل الشيك المسطر تظهير الشيك إلى البنك ليتولى استيفاء المبلغ لحساب هذا العميل، والتسطين قد يكون عاما أو خاصا ويكون التسطين عاما إذا ترك الفراغ بين الخطين على بياض دون كتابة أي كلمة أو إذا كتب لفظ بنك من غير تعيين إسم بنك بالذات ومتى كان التسطين عاما جاز تقديم الشيك لأي بنك لاستفاء المبلغ، ويكون التسطين خاصا متى ذكر إسم بنك معين بين الخطين، وعندئذ يمتنع على البنك المسحوب عليه دفع مبلغ الشيك إلا إلى البنك المعين إسمه بين الخطين.

2- الشيك المعتمد: Chèque certifié

هو شيك يقدم للمحسوب عليه بناء على طلب الساحب أو الحامل للتأشير عليه بما فيد الإعتماد ويترتب على هذا الإعتماد تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل إلى غاية استيفاء قيمة الشيك فيصبح الوفاء بالشيك مؤكدا غير أن الاعتماد لا يقصد منه القبول لأن الشيك لا يخضع.

3- الشيك المقيّد في الحساب: Chèque certifié dans les compte

يوجد بعض التشريعات الأجنبية نوع من الشيكات لا يمكن أداء قيمتها بالنقد بل قيدها حتما في الحساب ،ولا يستعمل الشيك في هذه الحالة إلا لإجراء المقاصة.

4- الشيك المؤشر : Chèque indice

قد يقوم المسحوب عليه بناء على طلب الحامل أو الساحب بالتأشير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير .

إذن فالتأشير لا يترتب عليه تجميد مقابل الوفاء إلى غاية استيفاء الحامل لقيمة الشيك ،بل غايته التأكيد على وجود مقابل الوفاء وقت التأشير فحسب.

5- الشيك السياحي: Chèque touristique

هو أداة قابلة للتحويل إلى نقود ،لكن في حالة الضياع فإنه لا يمثل أية قيمة وغير قابل للتفاوض في حالة عدم المصادقة عليه،لذلك فإن الشيك السياحي يمثل فقط تعهد بالأداء اتخذته البنك الذي أصدره ولا يعتبر أمرا بالأداء،والمستفيد منه هو حامله معرف بتوقيعه ويسمى الشيك سياحيا لأن القصد من إصداره هو ان يصرف المستفيد قيمته خارج بلاده ،إذا هو شيك يستحق الدفع عند الإطلاع ويستعمل لغرض تسهيل قبض المبلغ المبين فيه دون الحاجة إلى التحقيق فيما إذا كان هناك حساب للمستفيد أو كانت هناك تغطية كاملة لمبلغ شيك وكل ما يتطلبه الأمر هو مطابقة نموذج توقيع حامل الشيك بتوقيع حقيقي آخر على الشيك نفسه عند دفع مبلغ له فعلا،ولكي يعتبر الشيك السياحي أداة مقبولة الدفع عالميا يجب أن تكون الجهة المصدرة لهذا الشيك معروفة عالميا ،وأنها ذات إمكانيات مالية يتم تداوله من خلال تطهيره،فقد يختار المستفيد طرح الشيك في التداول،بنقله إلى شخص آخر، أما إذا كان واجب الأداء لشخص معين مع شرط "ليس لأمر" أو لشرط مماثل، فلا يكون قابلا للتداول إلا بحسب كفاءات الحوالة المدنية ،أما إذا كان الشيك للحامل فيتداول بمجرد تسليم المادي والتطهير الموضوع على الشيك صدر لحامله،يجعل المصدر مسؤولا ،إلا أنه ينطوي على عدة عيوب منها :

- ✓ تعرض الشيك للسرقة، ضياع أو تزوير.
- ✓ خطر عدم الدفع، في حالة الشيك بدون رصيد والمشاكل المترتبة عن ذلك من مطالبة ومتابعة أمام القضاء.

6- أوراق الدفع: Débit card

تعني أوراق الدفع قيمة التسديدات التي تقوم بها المؤسسة إتجاه الموردين أو الدائنين الآخرين، فهي وسيلة دفع تعوض الشيكات حيث تلتزم المؤسسة بدفع ديونها في أجل محدد (ميعاد الاستحقاق).⁽¹⁾

وسنعرض الآن بإيجاز أهم أنواع أوراق الدفع :

1- السفتجة أو الكمبيالة : تعرف بكونها "ورقة تجارية تتضمن أمرا صادرا من يسمى الساحب (الدائن) إلى

شخص آخر يسمى المسحوب عليه (المدين) بأن يوضع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معيناً في ميعاد معين، من خلال هذا التعريف يتبين أن السفتجة تسمح بإثبات متين ماليين في نفس الوقت، وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره، ومن هذه النقطة بالذات، يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع، ويمكن حامل السفتجة أن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، ويقوم بخصمها لدى البنك، وإذا احتاج إلى السيولة يمكنه تسوية عمليات أخرى (تجارية أو إئتمانية) بواسطتها وذلك عن طريق تطهيرها الغير وإدخالها في التداول. فهي تتحول من مجرد وسيلة قرض تجارية إلى وسيلة دفع ويحق عند إدخال هذه الورقة في التداول، لكل شخص تقدم له طلب توقيعها من طرف المظهر، كما يحق له الرجوع إلى كل الموقعين عليها في حالة إ.... المدين أو المسحوب عليه وعدم قدرته على تسديد قيمتها عند حلول تاريخ الاستحقاق ودون الأخذ بالاعتبار ترتيبهم الزمني.

2- السند لأمر : billet à ordre

هو أصلاً ورقة تجارية تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لأمر شخص والمستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين ويكون فيه طرفان فقط : المحرر والمستفيد وعلى أساس هذا التعريف يمكن ان نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه، وأمام حامل السند طريقتان لاستعماله:

- ✓ إما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة والحلول البنك على مبلغ للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في الدائنية وتحمل متاعب تحصيل السند.

¹: القروني شاكِر "المراجع سبق ذكره ص 137

✓ استعماله في إجراء معاملة أخرى مع شخص آخر سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض ويتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد عن طريق عملية التطهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير وعندما يتم قبوله يدخل في التداول وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التطهير ، وتلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ لاستحقاق ، فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة أي إلى نقود قانونية.

نادر أما تقدم السفتجة أو السند لأمر الدفع من طرف المسحوب عليه والمكتتب ويتم الدفع مباشرة من طرف هذين الأخيرين.

رابعاً : سند الرهن:

سند الرهن هو أيضاً ورقة تجارية تساقية ، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك ، وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع في مخزن عمومي ، قد يلجأ التاجر إلى الإحتطاط ببضاعة معينة لدى مخازن عمومية مجهزة لاستقبال مختلف البضائع ، مقابل وثيقة (سند الرهن) تحرر من طرف المخازن تثبت وجود البضاعة لديها مع بيان مالكةا كميتها ومواصفاتها.

فإذا إحتاج هذا التاجر للسيولة ، فيمكنه أن يتقدم إلى البنك للحصول على الأموال مقابل تقديم سند البضاعة لضمان ، أي رهن البضاعة المخزنة لا تعطي للمالكها وإنما تعطي لحامل سند الملكية الذي يتحول إلى سند الرهن مثله مثل الأوراق التجارية الأخرى (السند لأمر الكميالية) يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات.

خامساً : سند الصندوق

يعرف سند الصندوق بأنه "إلتزام مكتوب من طرف البنك أو مؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (هو مبلغ القرض) في تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق ، وقد يكون هذا السند محرر بإسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند" يحدث هذا عندها يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو بنك أموالاً لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة ، ويعتبر وسيلة للدفع إذ أن بإمكان صاحبه أو حامله أن يظهره إلى الغير بهدف تسوية معاملات تجارية أو ائتمانية أخرى ، وبالتالي يمكن تداوله من يد إلى يد لهذا الغرض ، فسند الصندوق يمكن دائماً ان يحزر لأمر حامله.

سادسا : السندات العمومية قصيرة الأجل:

تلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية، وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن، وعدم القدرة على الانتظار لاستعجالية النفقات ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها، أي سندات غير إسمية.

سابعا : الدفع عن طريق التحويل: paiement par virement bancaire

التحويل هو أبسط العمليات التجارية، فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين (المحول والمحول إليه) ويقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك، أو مراسلة (أي بنك آخر) في المكان المحول إليه، فالتحويل أية لتحويل الأموال دون الحاجة إلى استخدامه، سرعة الدفع، الأمن وقلة التكلفة، يمكن أن يكون التحويل تلقائيا بإتفاق بين البنك وصاحب الحساب وعادة ما يكون في هذا الحالات التحويل المتكرر أو الدوري بأجور العمال التي تحول إلى حساباتهم دوريا من حساب رب العمل.

المطلب الثالث : مزايا وعيوب وسائل الدفع التقليدية:

لوسائل الدفع التقليدية مزايا وعيوب وربما كثرت عيوبها هو ما أدى إلى تطور وسائل الدفع وتحويلها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ولكن هذا لم يمنع من الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية والتي لها علاقة بخطوط بقاء هذه الوسائل التقليدية.

أولا : مزايا وسائل الدفع التقليدية

يمكن أن تكون هناك تشابه في مزايا وسائل الدفع بين التقليدية والحديثة والتي تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق أكثر تطورا وسنذكرها في الميزات التالية:

1- الأمان : تجنب وسائل الدفع التقليدية مستعملها كثيرا من الاخطار الناجمة عن الأخطاء الناتجة عن

استعمال وسائل الدفع الالكترونية والتي قد تسبب مشاكل كثيرة على غرض النظر بالنسبة لوسائل الدفع التقليدية إلى تجنب حمل النقود وما ينتج عنها من مخاطر السرقة أو الضياع.

2- المرونة : هي أيضا تكسب حاملها المرونة في الحصول على احتياجاته بالرغم من نقص خدمات

بالمقارنة بالنسبة للوسائل الحديثة والإلكترونية فهي تعطي ثقة كبيرة في معاملتها التي تتم باستخدامها.

3- مكانة مميزة في المجتمع : فوسائل الدفع عامة وخاصة البنكية إما تقليدية أو حديثة تمثل مظهر

من مظاهر التقدم فهي تعطي لمستعملها وضع مميز ومكانة اجتماعية ورضاء نفسي.

ثانيا : عيوب وسائل الدفع التقليدية:

كما ذكرنا سابقا مزايا وسائل الدفع التقليدية فلها عيوب كثيرة مقارنة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي آل إليه العالم اليوم فسوف نذكر بعض من عيوبها وأهمها :

- 1- استغراق الوقت في عمليات المعالجة :** استخدام الطرق اليدوية والذي يؤدي إلى طول الانتظار وانزعاج العملاء وكثرة الطواوير.
- 2- المشاكل الإدارية:** والناجمة عن كثرة المهام (تسليم البريد، دفاتر الشيكات، طلبات الاستعلام ووثائق الإثبات) والذي يرغم العميل على التنقل إلى الوكالة التي تدير حسابه.
- 3- صعوبة استعمالها في الكثير من المعاملات:** فهناك معاملات خاصة أو سريعة لا تقبل التأخير أو التنقل فتشكل وسائل الدفع التقليدية مشكل وصعوبة في إجرائها لعدم وضع الثقة في هذه الوسائل.
- 4- تراجع فعاليتها مع تطور الاقتصادي :** فهي لم تعد ملائمة في الوقت الحالي المزامن للتطور الاقتصادي والاجتماعي والذي يتطلب السرعة في الانجاز.
- 5- انعدام الأمان بعد التطور التكنولوجي:** فالتوقعات يمكن أن تزور والشيكات والكمبيالات والسندات لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع، والتجار يمكن أن يلجوا للغش والاحتيال بمختلف أشكاله.
- 6- ارتفاع تكلفة المدفوعات :** فكل معاملة تكلف مبلغ ثابت من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي تكاليف المصروفات زيادة على ذلك شكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية سبب الانتشار الواسع لها.
- 7- تعرضها للتلف:** وذلك لأنها ورقية حيث يمكن أن تتعرض للتلف والتمزق وذلك لكثرة تداولها يدويا خصوصا إذا تتم السلطات النقدية بتحديد الأوراق المتداولة .

المطلب الرابع : إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية بتطويرها

لقد تضاربت الآراء حول ما إذا كانت وسائل الدفع التقليدية ستزول مع مرور الزمن خاصة بظهور الوسائل الجديدة للدفع واستمرار التطور التكنولوجي في خلق وسائل الدفع تكون قريبة من المثالية وما تتناوله هو حقيقة الوضع بمعرفة تطور وسائل الدفع التقليدية في ظل ظهور تلك الحديثة ورد الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية.

فلم تستعمل البنوك التطورات التكنولوجية الحاصلة لخلق وسائل دفع إلكترونية جديدة فقط بل استغلتها أيضا لصالح وسائل الدفع التقليدية حيث قامت بتحسين صورتها بتطوير طرق معالجتها.

وفي سياق إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية إدخال أجهزة معالجة وأساليب جديدة تصلح عيوب بعض الوسائل التقليدية وذلك باستخدام التكنولوجيا في معالجة هذه العمليات المختلفة.

كما سنتطرق في هذا الموضوع لوضعية وسائل الدفع التقليدية وإعادة الاعتبار لها في الجزائر.

فلقد تم في إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية في الجزائر و للحد من هيمنة النقود على المعاملات التجارية، إدخال جهاز أمني للصك ووسائل الدفع الأخرى يدخل حيز التطبيق أو بالأحرى دخل حيز التطبيق منذ 01 سبتمبر 2006.

ويتضمن هذا المشروع الاستعمال الإجباري لوسائل الدفع بالنسبة للمبالغ التي تزيد عن 50000 دج سعيا للحد من تداول العملات الورقية، وقد صدر مرسوم يخص هذا المشروع إذ يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 05-442 مؤرخ في 12 شوال 1426 الموافق لـ 14 نوفمبر 2005 والذي يثني الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في مادته الثالثة كما يلي : يجوز للأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في الجزائر أن يدفعوا نقدا مبلغا يفوق الحد المذكور أعلاه شريطة تبرير صفقتهم كغير مقيمين.

كذلك في إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية في الجزائر بدأت الدولة في تطبيق مشروع يتعلق بتحديث طرق التحصيل ومعالجة هذه الوسائل خاصة منها الشيك لأهمية مقارنته بوسائل الدفع الأخرى، إذ ترمي هذه العملية إلى إلغاء المادية لوسائل الدفع والاقتصاد على تبادل المعلومات والمعطيات باستخدام الصور الإلكترونية عوضا عن التبادل المالي وذلك باستخدام الأجهزة الإلكترونية المتطورة مثل (Scanner) .

المبحث الثاني : وسائل الدفع الالكترونية (الحديثة).

لقد ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي وكحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من انتشار بسرعة وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنك لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل الحديثة النشأة.

وبعد ظهور هذه الوسائل بدأت الآراء تتضارب حول إمكانية إحلالها محل الوسائل التقليدية ،بحيث تجرد الوسائل من طابعها المادي أو الورقي والاعتماد على الالكترونيات ،فبدأت التوقعات باختفاء الشيك لتحل محله البطاقات والشيكات الالكترونية وتعوض السفتجة بمثيلها الالكترونية ونفس الأمر للسند لأمر ،أما التحويلات فيكفي الأمر إرسال أوامرها عبر أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت ،دون ضرورة كتابة الأوامر على الأوراق.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكترونية وأهميتها وخصائصها:

أولاً- تعريف وسائل الدفع الالكترونية : وسائل الدفع المتطورة في الانترنت هي عبارة عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع و التي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الالكترونية تتم كل عملياتها و تسير الكترونياً، و لا وجود للحالات و لا للقطع النقدية⁽¹⁾.

و تعرف المادة الثانية من قانون التجارة الالكترونية وسائل الدفع الالكترونية أنها "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات"⁽²⁾.

كما عرفت وسائل الدفع الالكترونية على أنها "عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة، أو بالخدمات أو بالمعلومات، فهي تستخدم وسيطاً لتسهيل عملية التبادل مثل البنك"⁽³⁾.

و يعرف الدفع الالكتروني على أنه " عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، و إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات".

الملتقى العلمي الدولي الرابع، عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، البلدة-الجزائر

مجلة الباحث، إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية و أثرها على الخدمات المصرفية، عدد 09، جامعة سيدس بلعباس-الجزائر، سنة 2010

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية و الدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية و كان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالبشيك و غيرها من وسائل الدفع التقليدية.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا يتم الدفع الكترونيا.

ثانيا- أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

يتم إتاحة وسائل الدفع الالكترونية من قبل الصيرفة الالكترونية لمختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال نظام الدفع الالكتروني الذي يشير عموما إلى شبكات الاتصالات بمختلف أنواعها والتي تتضمن تبادل مختلف وسائل الدفع الالكترونية لأداء مختلف الصفقات والعمليات التجارية وسنحاول إبراز أهم أنواع وسائل الدفع الالكترونية :

1- بطاقة الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها المصارف وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة بموجب هذه البطاقة يستطيع المتعاملون المشتركة في عضوية البطاقة وإلى جانب ذلك نجد البطاقة المحلية وهي التي يقتصر استخدامها داخل حدود وطني في مصرف المصدر للبطاقة وبالعملة المحلية أما النوع الآخر هو الأكثر انتشارا فهو الذي يستخدم جميع أنحاء العالم وبكل العملات.

أ- أنواع بطاقات الائتمان : هناك عدة أنواع يمكن ذكر:

أ-1- بطاقة السحب والمزايا التي تمنح لحاملها : يوجد نوعان من بطاقة السحب هما :

أ-1-1 البطاقة العادية أو الفضية : هي بطاقة ذات حدود ائتمانية منخفضة بسبب وتمنح لأغلب العملاء من إطباق الحد الأدنى من المتطلبات عليهم وتوفر هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات المقدمة كالشراء من التاجر، والسحب النقدي من المصارف وأجهزة السحب الآلية.

أ-1-2 البطاقة الذهبية : وهي بطاقة ذات حدود ائتمانية عادية لدى بعض المنظمات راعية البطاقة مثل(Visa) أو ائتمان غير محدود بسقف معين لدى البعض مثل :أمريكان اكسبريس أو تصدير للعملاء ذوي القدرة المالية العالمية وبجانب ذلك يتمتع حاملها ببعض المزايا الإضافية المجانية مثل : التأمين ضد الحوادث والحصول على استشارات طبية وقانونية ويفصل الرسائل إلى جميع أنحاء العالم وتوجد هناك بطاقات أخرى مثل : البطاقة الخضراء ، البطاقة الحاسبة التي تصدر عن أمريكيان اكسبريس.

أ-2- البطاقة حسب الاستخدام: ويوجد نوعان:

أ-2-1 بطاقة الائتمان العادية: وهي النوع الأغلب ويستخدم في الشراء من التجار والحصول على الخدمات والسحب النقدي من أجهزة السحب الآلي أو المصارف المشتركة في عضوية البطاقة.

أ-2-2 بطاقة السحب النقدي الإلكتروني: وتستخدم فقط في عملية سحب النقود، أما من أجهزة الصرف الآلي الدولي وترسل النقود الرقمية عبر الانترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمن والسرية فهي نقود حقيقية ولكنها رقمية وليست مادية وتتطلب معظم الأنظمة المطروحة حاليا والتي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونيات بالمصدر للتأكد من سلامة النقود المتداولة، وهو ما يقلل من احتمالات الغش والتزوير.

2- بطاقة ضمان الشيك: وهي بطاقات تصدرها المصارف لعملائها ليقدموها عند دفع مستحقاتهم بشيكات مسحوبة على المصرف للتأكد من أن الشيك ستصرف قيمته عند تقديمه للمصرف وثمنه أنواع أخرى من البطاقات بحسب النظم التكنولوجية الرئيسية للبطاقة، مثل البطاقة الذكية، وبطاقة القيمة المخزنة .

3- النقود الإلكترونية: يشمل مصطلح النقود مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ب. لطرق الدفع التقليدية، من الصعب التوصل إلى تعريف جامع من النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية.

-النقود الإلكترونية بأنها التمثيل الإلكتروني للنقود التقليدية كما يشار عادة لوحدة النقود الإلكترونية بالعملة الرقمية، فالعملات الرقمية تولد بواسطة وسطاء سماسرة وتعتمد فكرة النقود الإلكترونية أو الرقمية على قيام العميل بشراء عملات الكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها وتحميلها على الكمبيوتر الخاص بالعميل، فتكون في صورة وحدات الكترونية تعمل محل العملات العادية، وتكون بنفس القيمة المحددة لتلك العملات العادية.

3-1 تقسيمات النقود الإلكترونية : هناك تقسيمات عديدة مفترقة للنقود الإلكترونية من حيث متابعتها والرقابة عليها تفرق بين مايلي :

3-1-1-1 نقود الكترونية قابلة للتعرف عليها : وتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقة الانتماء في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني وحتى يتم تمييزها في نهاية المطاف.

3-1-2- نقود الكترونية غير اسمية (مغلقة الهوية) : وهي تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها وثيقة الصلة بمن يتعامل بها ، فلا نترك وراءها أثر بدل على هوية من انتقلت منه أو إليه .
كما يمكن تقسيمها حسب أسلوب التعامل بها إلى :

3-1-3 نقود الكترونية عن طريق الشبكة : وهي نقود رقمية يتم في البداية سحبها من مصرف أو من مؤسسة مالية أخرى وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي وبالضبط على الفأرة الشخصية لهذا الجهاز مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها وخدمة تحصيل الأقساط .

3-1-4 نقود الكترونية خارج الشبكة : وهنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يجوزها المستهلك، وتتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المخزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي، وهي تثير قدر أكبر من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر للصرف المزدوج .

3-1-5 النقود الالكترونية المبرمجة : أصبح من الممكن عن طريق استغلال برمجيات معينة من أشهرها برنامج Echash استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء عبر الانترنت ، كما أن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الالكترونية بالإرفاق مع رسالة بريد الكتروني ولا بد من وجود 3 أطراف وهم : الزبون، البائع، البنك الذي يعمل الكترونيات عبر الانترنت وإلى جانب ذلك لا بد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الالكترونية نفسه ومنذ إلى الانترنت ، كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب بنكي لدى البنك الالكتروني .

3-1-6 المحفظة الالكترونية : قد تكون المحفظة الالكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغطاة (مزودة بشريحة رقابة، حوسية chip) يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن .

في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنت باستخدام برامج معينة ويمكن استخدام المحفظة الالكترونية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الالكتروني .

وتقع المحافظ الالكترونية في فئتين على أساس مكان تخزينها فالمحفظة الالكترونية Server Side تخزن معلومات المستهلك على سير فر بعيد (Remonte server) لدى التاجر المعين أو الأفضل لدى ناشر المحفظة ونقطة الضعف للمحافظ الالكترونية ServerSide هي سيرفر العميل .

إذا ما أقل بأمنه يمكنه كشف آلاف من المعلومات الشخصية عن المستخدمين بما في ذلك أرقام بطاقات الائتمان لأطراف غير مرخص لها بالإطلاع عليها.

4- الشيكات الإلكترونية:

الشيك الإلكتروني هو مكافئ الشيكات الورقية التقليدية، فهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل ترقيماً رقمياً يمكن التأكد من صحته الإلكترونياً فهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث يتضمن ملفاً للإلكترونية آمناً يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى، تاريخ صرف الشيك، وقيمته، والمستفيد منه ورقم الحساب المحمول إليه.

من أجل المعاملات الإلكترونية يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات التالية:

على التاجر توثيق البطاقات للتأكد من أنها سرية وغير مسروقة.

يمكن للتاجر الفحص مع مصدر البطاقة الخاصة بالمستهلك لضمان وجود المبالغ وحجزها والالتزام لمقابلة العبء الحالي أهم النظامين يعتمد عليها حالياً الشيكات الإلكترونية هي:

1- نظام FST: (Financial services technology corporation)

وهو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك والهيئات المصرفية الأمريكية وهو يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الإلكترونية أهمها للشيك الإلكتروني القياسي والشيك الإلكتروني المؤكد.

2- نظام cyber cash: وهو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشيكات الإلكترونية لشركة

cyber cash الأمريكية تتعامل للمجموعة من البنوك والمؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام.

5-الكميالة الالكترونية:

هي محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج الكتروني بصورة كلية أو جزئية يتضمن أمرا من شخص ثالث يسمى المستفيد لدى الاطلاع أو في تاريخ معين .

6-المقاصة الالكترونية: تعرف على أنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما أن لها علاقة بالإعلام الآلي عن بعد تستخدمها البنوك في ما بينها لتبادل عمليات الدفع ذات المبالغ الزهيدة و تكمن خاصيتها عند نهاية كل مرحلة تبادل الأرصدة الصافية التي تسم بأرصدة التسديد المفتوحة لدى البنك المركزي لتدوينها في حسابات البنك.

ثالثا- خصائص وسائل الدفع الالكتروني الحديثة:

-يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي.

-يسمح بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.

-يتناسب مع التعاملات النقية القليلة القيمة.

رابعا- أهمية وسائل الدفع الحديثة الالكترونية:

-يؤدي قيام المصارف الجزائرية بتسوية أنشطتها وخدماتها المصرفية الالكترونية إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها ويوفر تكلفة مشروع إنشاء مصارف جديدة في المناطق البعيدة خاصة أنا لجزائر بلد كبير المساحة.

-يلزم دخول المصارف العالمية شبكة الإنترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة ضرورة دخول المصارف الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة تحديات السوق المصرفية الدولية و بالتالي دخول السوق المصرفية الجزائرية في المنافسة الداخلية و الخارجية.

-الجزائر بمساحتها الكبيرة لا تستطيع المصارف فتح فروع عن كل منطقة وبالتالي يساهم اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري باختصار مساحات وتقليل تكلفة إنشاء الفروع الجديدة.

الدورة الخامسة عشر (بطاقة الائتمان)، مرجع سابق

-يشكل استعمال شبكة الإنترنت في المصارف الجزائرية نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج خدماتها والإعلام بنشر تطورات التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الالكترونية.

هناك العديد من الوسائط الالكترونية و التي تستخدم في عملية الدفع الالكتروني، حيث أن تطور وسائل الدفع في صورة وسائل الكترونية فرض أشكال مختلفة لكيفية تداولها و أهم هذه الأشكال المصرفية ما يلي:

1- الهاتف المصرفي [PHONE BANK]:

و هي نوع من الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء على مدار الأربع و عشرون ساعة طوال اليوم، و يستطيع العميل فيها أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي اشتراها عبر الانترنت إلى البائع، و يتم ذلك بعد التأكد من شخصية العميل عن طريق إدخال الرقم السري الخاص بالعميل (PIN NUMBER) و المعطى له من قبل البنك، و التعرف كذلك على رقم هاتف العميل و الذي يجري الاتصال به من خلال أرقام هاتفه المعروفة لدى البنك من قبل⁽²⁾، فهي خدمة مصرفية حديثة بدأت البنوك باستخدامها و تقديمها للعملاء⁽³⁾.

خاصة لتقديم خدمات التجزئة، و بالإضافة إلى إجراء تحويل من حساب إلى آخر يمكن فتح حساب جديد و تلقي طلبات اقتراض و تسديد الفواتير⁽⁴⁾.

و سمح تقديم البنوك لخدماتها عبر الهاتف العادي بتقديم الخدمات عن طريق الهاتف النقال الذي انتشر استعماله بسرعة و هو ما أدى إلى ظهور بنوك خلوية، و جعل البعض يتوقع أن تحل شركات الهواتف النقالة محل البنوك في عمليات سداد ثمن السلعة أو الخدمة المشتراة عبر الانترنت.

2- خدمات المقاصة⁽¹⁾ المصرفية الالكترونية:

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية، و ظهر نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي، الذي يتم في خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف، و ذلك ضمن نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة، و هو نظام ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير⁽²⁾.

3- الانترنت المصرفي:

إن نظام الانترنت القائم على البنك المنزلي، نظام له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنوك أو على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الانترنت، كما تتعدد أشكاله فيما يلي⁽³⁾:

- إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصدهم،
 - شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية،
 - تقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونياً،
 - كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم و سندات) للعملاء.
- و لا شك أن هذا النوع من الخدمات ينطوي على مخاطر عالية حيث يسمح بنوع من الاتصال المحدود بأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف، بما يمكن من تأدية الخدمة المطلوبة⁽⁴⁾.

و قد أدى تقدم هذه الخدمة إلى الحد من الاستعمال الورقي في المعاملات، و الحد من فتح فروع للبنوك ما دامت قد وجدت أجهزة الهاتف و الشبكات الالكترونية و الكمبيوتر المتصلة بها، و الحد من العمالة البشرية التي كانت متصلة بها⁽⁵⁾.

4- القابض:

هو عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات و بيانات كل منهما و يتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة، و يتولى مباشرة عملية عرض السلعة أو الخدمة و التسليم و الوفاء أو الدفع نظير عمولة معينة⁽⁶⁾.

كما تستخدم البنوك وسائل نقل الكترونية للمعلومات ذات السرعة الفائقة⁽¹⁾، و التي تساعد على أداء مهامها بكفاءة تتماشى و التطورات الحاصلة في المجال المصرفي.

المطلب الثالث: أشكال تأمين الدفع الالكتروني.

إن الدفع الالكتروني عملية مصرفية دولية متعددة الأطراف، تتم عبر فضاء معلوماتي مفتوح، مما يجعلها عرضة لشتى أنواع السرقة، الغش، النصب و الاحتيال خاصة فيما يتعلق بالبطاقات الائتمانية أو إساءة استخدامها في النصب على التجار و البنوك.

فكان لابد من اللجوء إلى وسائل أمان لتوفير الثقة بين المتعاملين و ضمان فعالية وسائل الدفع الالكترونية، مما يضمن نجاح الصفقات التجارية عبر الانترنت.

و تتولى الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني مهمة توفير الأمان و الثقة المتبادلة، حيث يتم تحديد الدائن و المدين أطراف العملية التي تتم بطريقة مشفرة⁽²⁾، من خلال برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة و يتم عمل أرشيف، يسهل الرجوع إليه، للمبالغ التي يتم سحبها بهذه الطريقة و هذا ما يعرف بنظام المعاملات الالكترونية الآمنة.

و يحقق هذا النظام عدة ضمانات أساسية أهمها: التكاملية، أي ضمان أن الرسالة المرسله هي الرسالة المستقبلية عن طريق البصمة الرقمية، و سرية المعاملة من خلال تشفير محتوى الرسالة، و التحقق من شخصية صاحب بطاقة الائتمان و شخصية البائع⁽³⁾.

و كذلك من أشكال التأمين المستحدثة ما يسمى بالحوائط النارية "FIRE WALLS"، و قد ابتكرت هذه التقنية العديد من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات و تأمين الشبكات، و هي من أهم الأدوات الأمنية المستخدمة في تأمين الشبكات، و منع الاتصالات الخارجية المريبة في الانترنت من الوصول إلى داخل الشبكة⁽⁴⁾.

و الجدار الناري Firewall: هو تطبيق برمجي يقوم بمراقبة جميع البيانات والمعطيات التي تصل إلى المخدم عن طريق الانترنت و الهدف الرئيسي منه هو حماية المعطيات المخزنة على مخدم الويب أو أي مخدم آخر متصل بالانترنت من أي هجوم يقوم به العابثين والمخترقين من خارج الشركة. و يتوجب استخدام الجدران النارية إذا كانت حواسيب الشركة متصلة بالانترنت، وتبرز الحاجة إلى استخدامها عندما يبدأ المخترقين بالدخول بغرض العبث، أو التخريب، أو الإطّلاع على ما ليسوا مخولين بالإطّلاع عليه، ويتم منعهم من الدخول من خلال إيقاف الأوامر التي يرسلونها⁽¹⁾.

المطلب الرابع: تقييم لوسائل الدفع الالكترونية.

للقود الالكترونية عدة مزاى وعيوب وهي:

1- مزايا وسائل الدفع الالكترونية الحديثة

لها جملة من المزايا التي تقدمها لمستخدميها، مصدرها التاجر كما يلي:

● بالنسبة لحاملها:

تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة وسير الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات متعددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة.

● بالنسبة للتاجر:

تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

● بالنسبة لمصدرها:

تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية: فقد حقق City Bank أرباح من جملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت 1 مليون دولار.

2- عيوب وسائل الدفع الالكترونية الحديثة:

رغم أن النقود الالكترونية تمتلك عدة مزايا لكن هذا لا يفسر خلوها من بعض العيوب التي يؤثر على مستخدميها، مصدرها التاجر.

● بالنسبة لحاملها:

من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق لما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

● بالنسبة للتاجر:

ان مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء (تكبد التاجر صعوبات في نشاطه التجاري).

● بالنسبة لمصدرها:

أهم خطر يواجهه هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وتحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.⁽¹⁾

ويلاحظ أن أكثر من نصف عمليات الاحتيال فيما يخص البطاقات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية أما الباقي فيوجد حوالي 30% منها في أوروبا خاصة بريطانيا، أما البطاقات المفقودة أو المسروقة تمثل أكثر من نصف الخسائر المترتبة على عمليات الاحتيال، وتزويد هذه البطاقات يمثل الخطر الأكبر الذي يهدد التجارة الالكترونية.

ولما كان الاحتيال بالبطاقات بحيث لا يمكن من معرفة المستعمل لها ان كان الحامل الشرعي، أما الشخص السارق لها أو من عثر عليها فيمكن التخفي من الظاهرة باستخدام الصور.

فقد قام بنك ب.م.أ هو citiBank بتنفيذ مشروع ضخم يتعلق بوضع الصور الشخصية على البطاقات فيو.م.أ وصدر وفقا لهذا النظام أكثر من مليون بطاقة تحمل صورة صاحبها وتم اختيار هذا المشروع ليتبين أنها فعالة جدا لمواجهة الاحتيال.

أولاً: التوقيع الإلكتروني.

التوقيع الإلكتروني هو شهادة رقمية تحتوي على بصمة الكترونية لشخص الموقع، تضع على وثيقة وتؤكد من شأنها وهوي من وقع عليها ويتم الحصول على الشهادة من احدى الهيئات المعروفة دوليا وذلك مقابل رسوم معينة حيث تراجع هذه الهيئة الأوراق الرسمية التي يقدمها طالب التوقيع، ثم تصدر الاشارة، فهو عبارة عن رموز أو أرقام او حروف الكترونية تدل على شخصية الموقع دون غيره.

¹: القزويني شاكر "محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك" الطبعة الثانية: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص132.

ثانيا: التشفير:

يعني استبدال شكل البيانات من خلال تحويلها إلى رموز أو اشارات لمنع الغير من معرفتها أو تعديلها أو تغييرها فلتشفيره وسيلة فنية لحماية البيانات من الآخرين.

ثالثا: التأمين:

هناك العديد من تأمين شبكة الانترنت ومن أمثلة هذه النظم ما يلي:

1) استخدام تكنولوجيا الجدران النارية: وهي عبارة عن برنامج وأجهزة توصل شبكة المعلومات والأنظمة الداخلية للمستخدم مع شبكة الأنترنت حيث يحافظ المضيف على اتصال من جانب واحد واتصال مع الشبكة الداخلية للمستخدم مع شبكة الانترنت من الجانب الآخر، حيث يتم اعداد القواعد لمراقبة كافة التيارات الإلكترونية فيتم اخفاء جميع العناوين الموجودة على الاجهزة في الشبكات الداخلية من الخارج ويشبه البعض هذه التقنية برجل الامن الذي يقف على بوابة المنشأة يضع الأشخاص غير المرغوب فيهم.

2) البطاقات: يملك كل شخص طبيعي أو اعتباري بطاقة خاصة به لا يستطيع احد استخدامها غيره.

3) شهادات التوثيق: عبارة عن بيانات رقمية غير مكررة وتكون خاصة بشخص وفي نفس الوقت تكون هذه البيانات مشفرة بحيث لا يمكن قراءتها، هذه البيانات يمكن اضافتها لصفحة الويب أو البريد الصادر منك بحيث لا يستطيع احد قراءة محتوياتها إلا من لديه شهادة مماثلة وتقوم عدد من الشركات بإصدار تلك الشهادات بمقابل مادي بسيط ويتم توقيع الشهادة من قبل موقع التصديق.

4) الخادم الصفوض: يقوم بدور الوسيط بين الشبكات المؤمنة والشبكات الغير مؤمنة طريقة يستطيع صاحب المنشأة رصد حركة موظفيه على شبكة الأنترنت، كما يمكن التحكم في عملية الدخول إلى موقع معين عم طريق اعطائه أمر بعدم الدخول على الموقع المعين ذاته، فعندما يرغب أحد العاملين الدخول على الموقع يمنعه المفوض وغالبا ما يتم اقتران الحوائط النارية مع الخادم المفوض لضمان التحكم في عمليات الدخول والخروج وتحقيق التأمين الكامل للشبكات المؤمنة.

5) البروتوكولات الآمنة للسداد: تم تطوير نظام التعاملات الآمنة وهناك أكثر من بروتوكول يمكن الاعتماد عليه لكن أشهرها بروتوكولان وهما:

- بروتوكول طبقة المخرج الآمن.
- بروتوكول الحركات المالية الآمنة

- يسمح بروتوكول set التي ادخلته كل من ⁽¹⁾

بمعرفة أطراف التبادل من خلال تبادل التوقيعات الالكترونية حتى أنه أضحى يعتبر بمثابة الحكم في أغلب عمليات الدفع التي تجرى عبر الأنترنت.

وبروتوكول SSL والذي أدخل من طرف شركة communications corpnat scape فهو أيضا مصمم لأغراض ضمان اجراء عمليات آمنة، غير أنه يسمح فقط هوية البائع دون المشتري وهو الأمر الذي قد يربك البائعين، بل وقد يربك حتى المشترك نفسه الذي يتعين عليه ارسال رقم بطاقته للبائع على الخط، إذ قد يؤدي ذلك إلى استعمال رقمه من طرف غيره ومع ذلك فهو اهون من تقديم رقم البطاقة عن طريق الهاتف.

كل هذه الوسائل تم ابتكارها لحماية المعاملات البنكية والتجارية من عمليات الغش والاحتيال مما يشجع على الاقبال لشراء السلع والخدمات عن طريق شبكة الانترنت وتأمين الدفع الالكتروني، لكن تبين مع مرور الوقت ان هذه الوسائل غير كافية على الاطلاق لتوفير الأمن والسرية للمعاملات والآداء الأكثر استعمالا في عمليات الغش والاحتيال، هي البطاقات البنكية في حد ذاتها.

6 ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات: إن من بين العوامل المساهمة

في انتشار وسائل الدفع الالكتروني ظهور منظمات و مؤسسات عالمية أصبحت رائدة في انتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والجهات المصدرة للبطاقة البنكية والتي تعد اشهر وسائل الدفع الالكتروني يمكن تقسيمها كما يلي ⁽²⁾

أولا: المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات: المنظمات العالمية لا تعتبر مؤسسات مالية وانما بمثابة ناد، حيث تمتلك كل منطقة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بإصدار بنفسها وانما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك وأشهرها هي:

1- الفيزا العالمية: مقرها بالولايات المتحدة تمنح تراخيص للبنوك بإصدار بطاقة فيزا، يعود تاريخها إلى عام 1958 وتعد أكبر نظام دفع في العالم، فبطاقتها وشيكاتها السياحية مقبولة لدى أكبر المحلات لتجارية في العالم حين بلغ عدد البطاقات التي تصدرها هذه المنظمة سنة 1996 حوالي 510.5 مليون بطاقة لتصل سنة 2005 إلى 1.5 مليار بطاقة ولها 24 مليون نقطة تعامل يقدر حجم المبيعات من خلالها ب3.3 تريليون دولار أمريكي، أما عدد اعضائها فبلغ لنفس السنة 21000 عضو مؤسس يتوزعون على 150 بلدا، تدير هذه الشركة منظومة (visa/plys) التي تعتبر اكبر شركة للصراف الآلي في العالم. كما استطاعت امتلاك مؤسسة inter Link التي تعتبر أكبر شبكة في مجال التسديد عند نقاط

1: حمد حسين منصور (مرجع سبق ذكره)، ص189.

2: حمد حسين منصور "مرجع سبق ذكره" ص190.

البيع، كما تدير هذه الشركة دار المقاصة المؤتمنة وهكذا أصبحت هذه الشركة شاملة لخدمات المدفوعات والمعالجة الالكترونية للبيانات وتنشر حيزا في جميع أنحاء العالم تقريبا حيث يصدرها بنك في بريطانيا وهو (CLAYS- BANK BAR-) منذ عام 1977 وحاليا تصدر منظمة فيزا الكثير من أنواع البطاقات اهمها: بطاقة فيزا الفضية، بطاقة فيزا الذهبية وبطاقة فيزا إلكترون.

2- ماستر كارد العالمية: هي شركة مقرها الولايات المتحدة الامريكية ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات، فله بطاقات تحظى بقبل واسع تحمل العلامة التجارية. irrys- master- ARD- (maestro) ولها مؤسسات مالية معينة بخدمة المستهلك: وفي مجال الأعمال في 210 دولة وإقليم. 3- بأكثر من 4000 مستخدم عبر 37 مكتب في العالم كما لها أكثر من 23000 موزع في العالم.

ثانيا: المؤسسات المالية العالمية: وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف ومن أشهرها ما يلي:

أ: أميركان إكسبريس: مؤسسة مالية كبيرة تزاوّل الأنشطة المصرفية ولها ثلاثة أنواع من البطاقات التي تصدرها وهي: أميركان إكسبريس الخضراء (وهي بطاقة لعامة الناس)، وأميركان إكسبريس الذهبية (تمنح للأثرياء) وأميركان إكسبريس الماسية (عن طريقها يتم استيفاء حقوق التجار والمؤسسات ولا تلزم حامل بطاقتها فتح حساب لديها).

ب: البيّنز كليب: تعتبر رائدة رغم صغر حصيلة بطاقتها، ويملك بنك (citi Bank) الأمريكي.¹

¹: حمد حسين منصور (مرجع سبق ذكره) ص 200.

المبحث الثالث: انعكاسات وسائل الدفع الحديثة على مستقبل وسائل الدفع التقليدية.

أدى ظهور وسائل الدفع الحديثة انعكاسا على وسائل الدفع التقليدية وذلك لتغطي العراقيل والمشاكل التي أحدثتها وسائل الدفع التقليدية حيث حققت وسائل الدفع الحديثة مزايا لم تتمكن التقليدية من تحقيقها وذلك لتعدددها وتعدد استعمالها من طرف العملاء بصفة خاصة والبنوك بصفة عامة، أيضا خفضت التكاليف وقللت من معانات العملاء وأعطت للوقت قيمته بل أنها شجعت البنوك على تقديم خدمات جديدة تصب كلها في المصلحة العامة على عكس وسائل الدفع التقليدية والتي ستتطرق إلى هذه الانعكاسات في المطالب اللاحقة⁽¹⁾

المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية:

رغم حداثة وسائل الدفع الإلكترونية إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييم هذه الوسائل واستنتاج العوامل المساعدة على نجاحها، كما يمكن ملاحظة العوامل التي تعرقل تقدم وتطور هذه الوسائل الحديثة وتؤدي إلى تهرب وتخوف الجمهور منها.

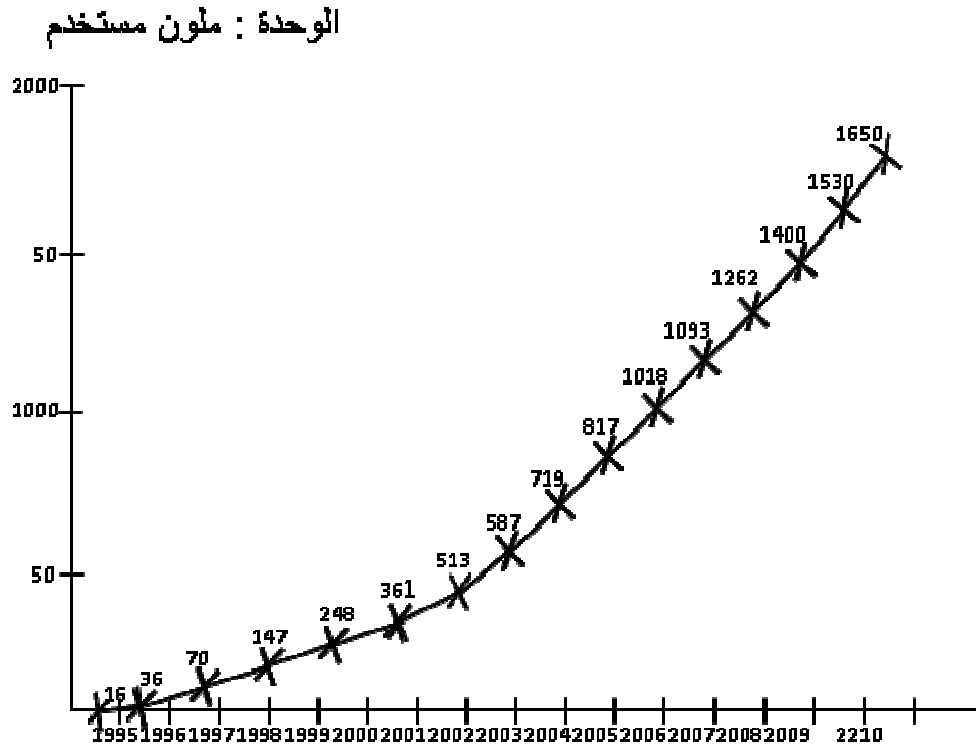
أ. نمو الانترنت: إن نمو شبكة الانترنت يعد عاملا أساسيا لتطور ونجاح وسائل الدفع الإلكترونية باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل، خاصة التجارة الإلكترونية التي تتم على هذه الشبكة والتي يجري الدفع فيها بالطرق الإلكترونية وعليه فم نمو شبكة الانترنت وانتشارها يساعد في انتشار الوسائل الإلكترونية وبالتالي تطورها ونجاحها.

آخر دراسة أجريت حول نمو الانترنت قام بها الموقع العالمي للانترنت ما بين سنتي 1995 و 2010 حول عدد مستخدمي الانترنت عالميا بين النمو السريع لهذه الشبكة كما يوضحه الشكل الموالي:

يوضح الشكل أسفله النمو السريع لعدد مستخدمي الانترنت في العالم حيث كان هذا العدد يمثل حوالي 16 مليون مستخدم ليتطور في ظرف 15 سنة إلى 1650 مليون مستخدم مما يعني تحفيز وتشجيع نمو التجارة الإلكترونية باعتبار هذه الشبكة تمثل البنية التحتية لها، فهي الوسيلة التي من خلالها يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومات التجارة الإلكترونية.

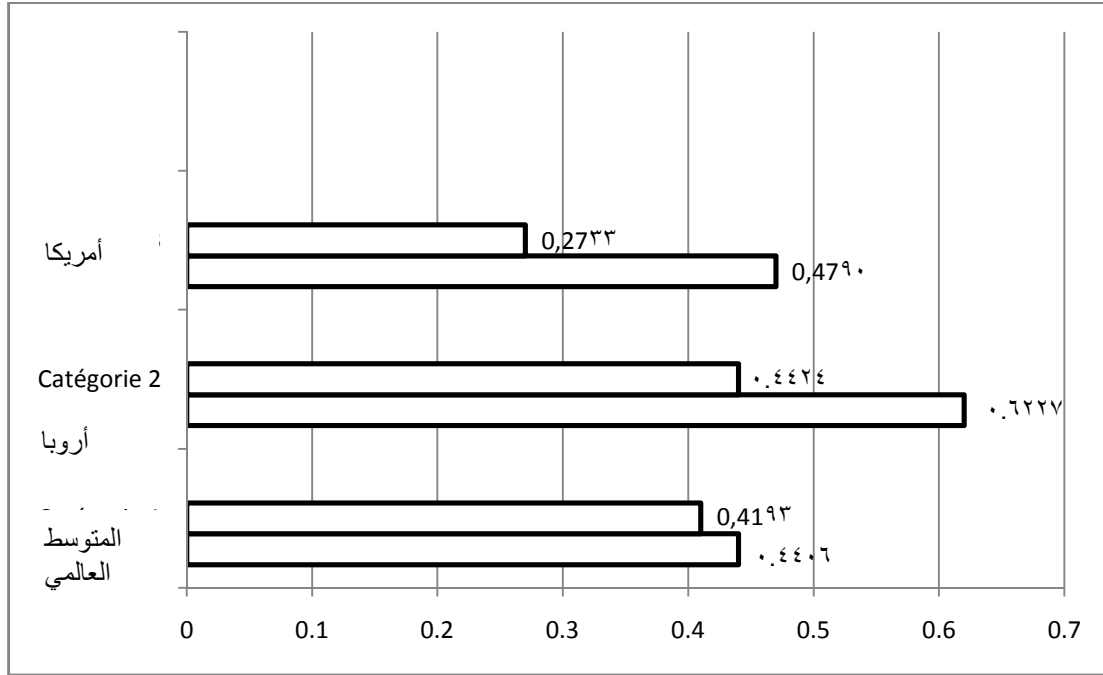
¹: حمد حسين منصور (مرجع سبق ذكره)، ص 200.

الشكل 1-1: نمو الأنترنت ما بين سنتي 1995-2010.



Source : internet world state web site

الشكل 1-2: تطور استعمال الأنترنت في المناطق الجغرافية.



Source : United nations E- gouvernement Survey
2010. Web site= w.w.w. unpan. Org.

ب. ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة:

في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها واستغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط الإلكتروني لم تكتف البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات جعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية.

والبنك الإلكتروني هو بنك له وجود كامل على الشبكة (شبكة الانترنت) ويحتوي موقعه على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، حيث يتيح هذا البنك للزبون القيام بكافة أعماله الخاصة بالبنك عن طريق أي مكان موجود به وذلك بواسطة خط يوفره له البنك تسمح له بإنجاز كافة معاملاته دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك.

وبما أن البنوك الإلكترونية والمعاملات المصرفية الإلكترونية تتم عن طريق شبكة الانترنت فمن الطبيعي أن يتم التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية مما يشجع على استعمال هذه الوسائل بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الجديدة التي تستوجب التعامل بتلك الوسائل وأهم هذه الخدمات ما يلي:

1. الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الصرافات الآلية ATM:

ظهرت أجهزة الصرف الآلي في السبعينات كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية لتقليل عدد المعاملات¹ داخل البنك، أما في الثمانينات بدأ الاهتمام بتخفيض التكاليف ومن ثم البحث عن تحقيق ميزة تنافسية، وتعتبر الصرافات الآلية الأولى آلية لتطور العمل المصرفي حيث تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة أي عميل من أي بنك وقد تطور عمل هذه الأجهزة حيث أصبحت تقوم بالوصول إلى بيانات حسابات العميل فوراً والتي تقدم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية، وبظهور البطاقات الذكية أصبح العميل بإمكانه شحن تلك البطاقات واستخدامها في دفع التزامات في نطاق دفع متعددة.

2. الصيرفة عبر الهاتف الجوال:

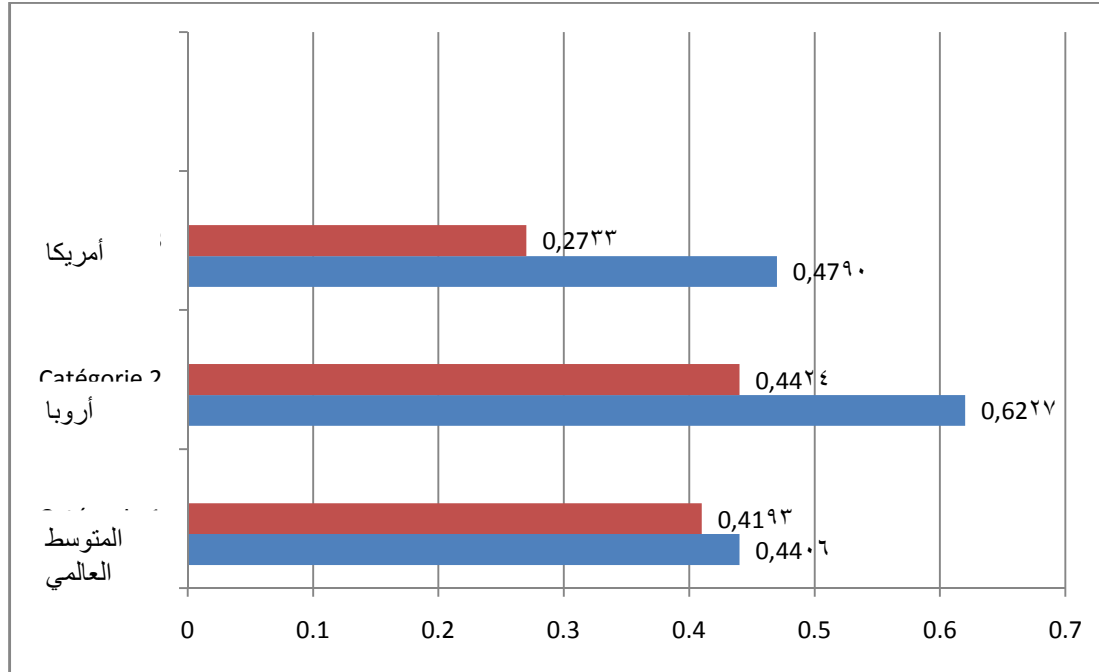
إن انتشار الهواتف النقالة، أدى إلى تطور الخدمات التي يمكن أن تقدمها بسرعة فائقة، خاصة منها المصرفية فقد ظهر ما يسمى بالبنوك الخلوية التي تقوم على فكرة تزويد الخدمات المصرفية للزبائن في أي مكان وفي أي وقت وتشمل هذه الخدمات الاستعلام عن الأرصدة والإطلاع على عروض المصارف وأسعار العملات وغيرها من الخدمات الاستعلامية كما تشمل الخدمات المالية كتحويل النقود من حساب إلى آخر وخدمات الدفع النقدي وفتح الحسابات وغلقها...إلخ. كما تعد هذه البنوك فتحاً جديداً من فتوح توظيف البطاقات الذكية، إذ تعد الوسيلة الرئيسية لتخزين تطبيقات البنوك الخلوية بأنواعها، حيث أتاحت هذه البطاقة قدرة تخزين وإدارة التوقيعات الرقمية والإلكترونية ومختلف وسائل التعرف والتثبيت و الوثوقية المرتبطة بالأعمال المصرفية.

ج. ظاهرة الحكومة الإلكترونية: يعد موضوع الحكومة الإلكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية وأصبح هذا الموضوع حيويًا ويحظى بأهمية بالغة في مختلف دول العالم حيث يعد الموضوع في مكتسبات البشرية في الوقت الحاضر ويمكن القول أن تطبيق الحكومة الالكترونية أصبح من متطلعات كل دولة، ولأن تطبيق الحكومة الالكترونية يتطلب تطبيق تجارة إلكترونية، ارتأينا التطرق لهذا الموضوع باعتباره سبباً آخر يشجع على ضرورة خلق تجارة إلكترونية. وبالتالي ضرورة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية هي وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني والإداري لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الأنترنت وهذا لا يلغي دور الحكومة الحقيقية وإنما تسنده وتدعم كفاءته وفعاليته عن طريق البعد عن الروتين والتعقيدات البيروقراطية واختصار المسافات وتوفير وقت وجهد ومال

1: الجنيهي منير، والجنيهي ممدوح "البنوك الالكترونية" (مرجع سبق ذكره) ص13.

المستفيد. ولا ينبغي التخوف من الحكومة الالكترونية فهي لن تستغني عن الجهد والإبداع البشري المنظم والحرك لها وإنما ينبغي التكيف مع بيئتها وثقافتها المختلفة تماما عن بيئة وثقافة الحكومة التقليدية. ولقد بدأت هذه الظاهرة في الانتشار خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع وهو أمر منطقي نظرا لامتلاكهم الموارد المالية اللازمة لتطوير وبدئ تطبيق الحكومة الالكترونية المتطورة وكذلك البلدان المتقدمة تتمتع بميزة واضحة في تحقيق أعلى ترتيب في المسح، ما يقرب الثلثين من وزن تطوير الحكومة الالكترونية وهي مكونات البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية ورأس المال البشري أما الدول الناشئة والنامية، فإن التحدي هو الاستثمار في جميع الأبعاد الثلاثة (خدمات أون لاین والبنية التحتية للاتصالات والتربية والتعليم، لتضييق الفجوة الرقمية الحالية، حين تبين الإحصائيات أن أوروبا حققت (0.6227) نقطة كمؤشر لنمو الحكومة الالكترونية والأمريكيتين (0.4790) نقطة أعلى من المتوسط من المتوسط العالمي (0.4406) آسيا (0.4424) هو نفسه تقريبا المتوسط العالمي، إفريقيا (0.2733) وأوقيانوسيا (هي أستراليا والجزر المحيطة وهو لفظ قديم غير شائع في الوقت الحالي ومن الأصح القول أستراليا فقط (0.4193) نقطة اقل من المتوسط العالمي.

الشكل 1-3: متوسط مؤشر التنمية الإقليمية للحكومة الالكترونية لسنة 2010.



Source : United nations E- gouvernement Survey

2010. Web site= w.w.w. unpan.Org.

د. الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الإنترنت:

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الأنترنت وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها.

وقد كان انتشار التجارة الالكترونية سببا كافيا لابتكار مثل هذه الوسائل والتي سنتناولها كما يلي:¹

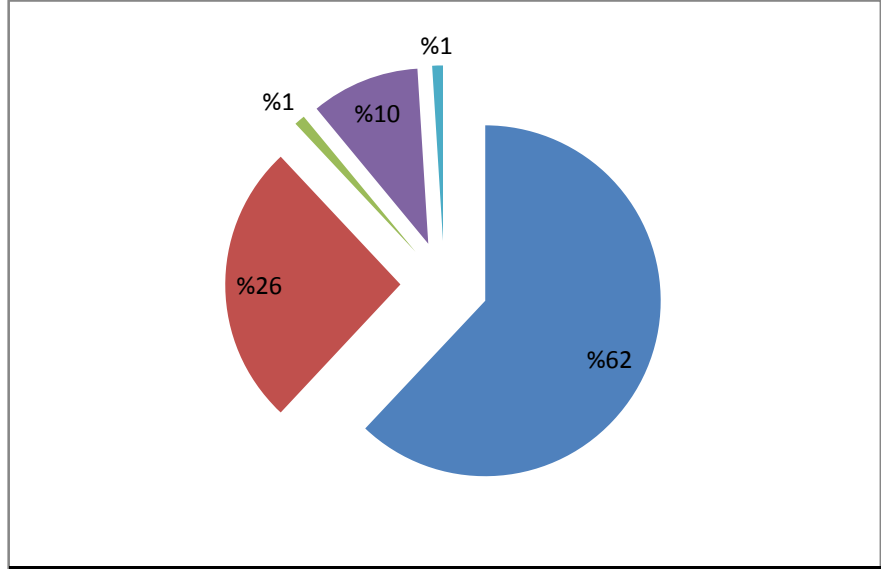
شركة دايزز كليب وتصدر هذه الشركة بطاقة (chargé card) لعامة الناس، وبطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال وبطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى مثل شركة الطيران البريطانية، وساهمت هذه المنظمات والمؤسسات بشكل كبير في جعل البطاقات كوسيلة للدفع الأكثر استعمالا في العالم، وتحتل بطاقة فيزا العالمية رتبة 1 عالميا وفقا لدراسة أجريت سنة 2000 من قبل محلية بريطانية -Retail- «

RBR « Bankingresearch، وهي متخصصة في الشبايك المصرفي الآلية في العالم.

¹ : "quelle approche transatlantique de commerce" olivier de chazeaux , 1999 , electronique et du nouvelle internet éditions médias pouvous ,

الشكل 1-4: حجم أهم البطاقات المصرفية في العالم (عام 2000).

يبين هذا الشكل أن بطاقات فيزا هي حقا الرائدة في العالم وتليها في المرتبة 02 بطاقات ماستر كارد ثم بطاقات أميركان أكسبرتيس



المصدر: حصري سيد أحمد مرجع سابق، ص92.

في هذه المنظمات والمؤسسات بفعل المنافسة بينها ساهمت وبشكل كبير في نشر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية خاصة منها البطاقة بمختلف أنواعها وذلك بنشر فروعها عبر مختلف أرجاء العالم بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين جودة خدماتها الإلكترونية وارساء الثقة في استعمالها.

المطلب الثاني: العوامل المعرقة لوسائل الدفع الإلكترونية:

هناك جملة من العوامل التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الإلكترونية وتؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة، فرغم النجاح والراحة والمزايا التي حققتها هذه الوسائل إلا أن هناك عوامل جعلت من هذا النجاح ناقصا حيث ظهر نوع من الجرائم التي ترتكب في حق البطالة البنكية والإعلام الآلي مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بوسائل الدفع الحديثة.¹

1: الجنبيهي منير والجنبيهي ممدوح (مرجع سبق ذكره) ص27.

1- الجرائم الإلكترونية ومخاطر المعاملات الإلكترونية:

تعتبر الجرائم الإلكترونية (جرائم الأنترنت) هي النوع الشائع الآن من الجرائم، إذ أنها تتمتع بالكثير من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها ويمكن تعريف تلك الجرائم بأنها "الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق شبكة الأنترنت وبواسطة شخص على دراية فائقة بهما"

وعلى سبيل المثال شهد عام 2004 تجاوز عدد الفيروسات الجديدة نسبة 50% وسجل زيادة قدرها 500% في عدد وسائل البريد الإلكتروني الخادعة، كما سجلت محاولات النصب في الأنترنت والتي يحاول من خلالها بعض المحتالين خداع الناس لمعرفة معلومات سرية زيادة بنسبة أكثر من 30% والتي يحاول خلالها القراصنة إقامة مواقع بنوك مزورة، وإقناع المودعين بتسليم أرقامهم البنكية السرية، ويوجد من يقعون في فخ هذه العمليات أن حساباتهم البنكية قد تم تدميرها من خلال انتحال آخرين لها، وقد كان لظهور وسائل الدفع الإلكترونية عاملاً مساهماً في ظهور هذا النوع من الجرائم كما يلي:¹

1. انتحال شخصية الفرد: تتم عندما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الاجتماعي) شخص ما على الشبكة الإلكترونية أسوأ استغلال، من أجل الحصول على البطاقة البنكية الائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الأنترنت غالباً من خلال الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة.

2. جرائم السطو على أرقام البطاقات: أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الأنترنت عملية سهلة، كذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها.

3. غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية: غسيل الأموال هي عملية تحويل المصدر غير المشروع للأموال كالمخدرات إلى أموال مصدرها مشروع كالتجارة بالسيارات وأبسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبالغ كبيرة على دفعات من الصراف الآلي في بلد أجنبي، ثم يقوم فرع المصرف الذي سحب المبلغ من ماكينته بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي أصدر البطاقة، فتتم عملية التحويل بخضم المبلغ من رصيد العميل الذي يكون قد تهرب من دفع رسوم التحويل واستطاع أن يغسل أمواله.

1: نائل عبد الرحمان وناجم داود رباح والطويل صالح، (الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها)، ط1، دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع، 2000، ص44.

كذلك تعتبر الانترنت من أحدث طرق لغسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخداما وأيسر في التعامل مع البنوك، وضغط مفتاح تفتح له آفاق الدخول في حسابات وأنشطة مالية ومصرفية من أي جهة في العالم.

فيقوم المجرمون بالاعتماد على عملية التحويل الالكتروني للأموال من خلال البنوك بإيداع الأموال المسروقة في حسابات متعددة بالبنوك ثم تحول عدة فروع في بلدان مختلفة.

4. السلب بالقوة الالكترونية: حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف الدائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها.

وذلك عن طريق اختلاف مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية وهكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية.¹

كذلك من العوامل المعرقة لتطور وسائل الدفع الالكترونية وتتمثل هذه المخاطر في:

1. المخاطر التنظيمية: تتعلق بعلاقة البنوك الالكترونية بالبنك المركزي، حيث أن النقود الالكترونية ستجعل من الصعب مراقبة وتحديد الكتلة النقدية، كذلك تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات مصرفية وغير مصرفية يجعل الكثير من المبالغ خارج رقابة السلطة النقدية من الناحية التنظيمية، كما أن ذلك يؤدي إلى صعوبة في تحصيل الضرائب بالإضافة إلى مشكلة التهرب الضريبي التي أصبحت يسيرة لسهولة تحويل الأموال عبر الحدود.

2. المخاطر القانونية: نظرا لسرية المعاملات المصرفية الالكترونية فإن هذا يتيح درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك كعميل غسيل الأموال، لذلك أصبحت البنوك تقوم بالتحقق جيدا من هوية العميل وعنوانه قبل فتح الحساب.

3. مخاطر العمليات: إن طبيعة المعاملات المصرفية الالكترونية ينتج عنها تهديدات أمنية تأتي سواء من داخل النظام أو خارجه، وعلى البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات والاعتماد على الخبراء.

4. مخاطر السمعة: إذا ما واجه أحد البنوك الالكترونية مشاكل في خدماته الالكترونية فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة بالبنوك المقدمة لهذه الخدمات، وقد بدأت البنوك الالكترونية مخاطرة ناجمة عن اتساع القوة في علاقته مع العملاء مما جعلها تتعرض لعمليات نصب مختلفة، ذلك أن الخدمة البنكية عبر الأنترنت يكون من الصعب مراقبتها بصورة دقيقة، وهو ما يؤثر على حجم السيولة النقدية سواء بالزيادة أو بالنقصان لصعوبة مراقبتها من

1: نائل عبد الرحمن وناجح داود والطويل صالح (مرجع سبق ذكره) ص 47.

طرف البنك المركزي وهذا يمكن التحكم والحد من هذه المخاطر لابد من اتباع إجراءات التقنين وذلك بالترخيص القانوني للطرق و المعاملات الالكترونية، كما لابد من التنسيق الدولي لتنظيم هذه المعاملات وقد أصدر بنك التسويات الدولية في هذا الإطار مبادئ لإدارة المخاطر للمعاملات المصرفية الالكترونية، وقدم توصيات كاعتماد الجوانب الرئيسية لعملية مراقبة الأمان أو التحقق من هوية العملاء وضمان حصول الموظفين على الخبرة التكنولوجية.

2- جرائم البطاقات البنكية: رغم المزايا التي حققتها وسائل الدفع الالكترونية إلا أن هذا لا يعني أنها مثالية، حيث تعددت الجرائم التي ترتكب في حقها ومع ازدياد استعمال البطاقات على وجه الخصوص تعددت وسائل الاحتيال في استعمالها وتنوعت صورها ويمكن تقسيم الجرائم المرتكبة باستخدام هذه البطاقات إلى جرائم يرتكبها حامل البطاقة وجرائم يرتكبها الغير كما يلي:¹

أولاً: الجرائم التي يرتكبها العميل بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية:

فالعميل نفسه مالك البطاقة قد يستعملها لارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه وبين البنك، وذلك بطبيعة الحال للحصول على أموال بأي طريقة كانت، ومعظم هذه الجرائم أو المخالفات نذكرها كما يلي:

1. تجاوز الحامل لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي:

وتقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية النقود بمبلغ يزيد عن رصيده أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به.

2. إساءة استعمال بطاقات الوفاء: قد يقوم العميل بشراء سلع وخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يظنه البنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو للتخلي عنها، وفي حال لم يفعل ذلك قيمتها المبلغ الذي يضمه البنك وإنما تتجاوز الرصيد الموجود في حسابه.

3. استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها:

لكل بطاقة مدة صلاحية معينة، وبعد مرور هذه المدة لابد على العميل بردها للبنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو للتخلي عنها وفي حالة لم يفعل ذلك يرى البعض بضرورة اعتباره جرمًا.

1: فوضيل نادية (الاوراق التجارية في القانون الجزائري) دار هومة، دون سنة النشر، ص159.

4. استخدام البطاقة الملغاة: قد يقوم البنك أحيانا بإلغاء البطاقة ووقف عملها ووفقا لذلك يطلب من العميل ردها، ففي حال امتنع العميل عن ذلك (ردها إلى البنك ويقوم باستعمالها فإن ذلك يعد اعتداء على مال الغير لأن العميل سيرهم لتاجر بملكيتة البطاقة ويأتمن مالي لدى البنك مستعينا بالشهادة الصادرة من البنك والتي تقر بموجبها بائتمان العميل).

5. إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيك: تقوم الجريمة هنا عندما يقوم الجاني بإصدار شيك للتاجر الذي اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمه البنك

ثانيا: الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب إساءة استعمال لبطاقات البنكية الالكترونية. قد يتم أيضا ارتكاب جرائم باستخدام البطاقات من قبل الغير وذلك على النحو التالي:

1. استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير:

إن سارق البضاعة أو من عثر عليها قد يستخدمها في الحصول على السلع والخدمات من التجار وهناك دول كفرنسا تطبق في مثل هذه الحالات عقوبة جريمة النصب.

2. السحب ببطاقات إلكترونية مزورة: يقوم الغير بتزوير البطاقات عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة واستبدال بياناتها كما قد يتم ذلك بالمتواطئ مع صاحب البطاقة التي يرتكبها للغير لاستعمالها في السحب ويطعن على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ منه.¹

المطلب الثالث: إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية:

لقد تضاربت الآراء حول ما إذا كانت وسائل الدفع التقليدية ستزول مع مرور الزمن خاصة بظهور الوسائل الجديدة للدفع واستمرار التطور التكنولوجي في خلق وسائل للدفع تكون قريبة من المثالية. وما سنتناوله سيقربنا من حقيقة الوضع.

1. نمو سوق وسائل الدفع الحديثة: سنركز على البطاقات كونها حققت نجاحا كبيرا في مختلف دول العالم بداية بالبطاقات التابعة لمنظمة فيزا لأنها لا تزال تحتفظ بالمرتبة الأولى عالميا وذلك بـ: 1.5 مليون بطاقة نهاية سنة 2005 ويتوقع أن تصل إلى 1.8 مليون بطاقة نهاية سنة 2006.

1: فوضيل نادية (مرجع سبق ذكره) ص161.

كما أعلنت هذه الشركة أن قطاع الأعمال في العالم وانفاق الحكومات الذين استخدموا نظام الدفع الإلكتروني التابع لفيزا قد وصل معدلات مرتفعة سنة 2004 بحوالي: 54.8 تريليون دولار ليصل إلى 58.6 تريليون دولار سنة 2006 (الزيادة ب: 6.7%) في العالم يقبل التعامل بهذه البطاقة، كما سجلت هذه الشركة حوالي 19.1% مليار عملية، أما بالنسبة إلى البطاقات الذكية فإن شركة EUROSMART أجرت دراسة مفادها أن 300 مليون بطاقة بنكية سجلت في سنة 2005 تحمل رفاقات وبدأت نسبة الزيادة في هذا النوع من البطاقات منذ سنة 2002.

-أما وسائل الدفع الأخرى لا زالت لم تلق نفس الانتشار الواسع الذي حققته البطاقات.

والتي خصصت العاصمة فقط أنها حظت بقبول 25000 تاجر و 4000.000 مستخدم وفي سنة 2002 سجل 1400000 ثم إنفاقه كل أسبوع.

2- تطوير طرق معالجة وسائل الدفع التقليدية:

لم تستعمل البنوك التطورات التكنولوجية الحاصلة لخلق وسائل دفع إلكترونية جديدة فقط بل استغلتها أيضا لصالح وسائل الدفع التقليدية حيث قامت بتحسين صورة تلك الوسائل وبتطوير طرق معالجتها.

فقد ترتب عن استعمال البنوك للحاسبات الآلية انتشار ظاهرة المعالجة الإلكترونية لبيانات الأوراق التجارية حيث أن الإجراءات التقليدية المعتمد عليها في معالجة الشيكات والسندات لأمر السفتجة وحتى التحويلات أصبحت عائقا حقيقيا يحول دون ترقية النشاط المصرفي بسبب ما تفرزه من إجراءات طويلة ومرهقة تتضمن عمليات تدوين المعلومات والفرز المادي وإصدار الكشف وارسالها للتحصيل فكلها عمليات معقدة تستهلك الوقت والجهد والمال.

لذلك تم اللجوء للمعالجة الإلكترونية لتلك الوسائل التقليدية وقد تتم هذه المعالجة وفق صورتين:

أولا: يفترض أن الوسيلة التقليدية للدفع قد أصدرت في شكلها التقليدي أي في شكل صك متضمن كافة البيانات التي يشترطها القانون.

ثانيا: يفترض أن منشئ الورقة أو المستفيد متصلان بالبنك عبر نظام اتصال إلكتروني، يسمح له بإعطاء أمر البنك بتحصيل قيمة نقدية من بنك الملتزم المصرفي لصالح المستفيد.¹

3- حظوظ بقاء وسائل الدفع التقليدية:

لقد توقع العديد من الاقتصاديين اختفاء الشيك بعد ظهور موجة الالكترونيات حيث أصبح يهدد وجوده كل من البطاقات البنكية والشيكات الالكترونية، لكن هذه الوسيلة بقيت في التداول لأن الوسائل الحديثة لم تكن مثالية كما تم التخلص من بعض العيوب لهذه الوسيلة بالاعتماد على التكنولوجيا نفسها التي هددت وجوده لكن رغم ذلك فقد تقلص استعمال الشيك منذ ظهور البطاقات البنكية ويمكن أن نستشهد بالتجربة الأوروبية والفرنسية.¹

¹: رجم حسين (مرجع سبق ذكره) ص 149.

خلاصة الفصل الأول:

نشأة البنوك وظهورها أدى إلى ظهور عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية التي تمكن الأفراد من إبرام الصفقات والتبادلات بسهولة وأمان مثل النقود، الحساب، الشيك لكن مع مرور الزمان ومع التطور التكنولوجي بدأت تنخفض استعمالها بسبب حوادث الغش و الاحتيال وعدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية من مواجهة هذه المشاكل فأدى إلى ظهور ما يعرف بشبكة الانترنت فهو جاء بالحل البديل لهذه المشاكل التي تواجه العملاء.

بصفة خاصة والبنوك بصفة عامة حيث تحظى وسائل الدفع الحديثة بالقبول الواسع عالميا، ولكن فقد بقيت الآراء تتضارب إن كانت وسائل الدفع التقليدية ستزول مع مرور الزمن حتى تم التأكد من أن هذه الوسائل لم تنزل بل بقيت من التداول لأن الوسائل الحديثة لم تكن مثالية وهذا ما سنتناوله في دراساتنا اللاحقة للإجراءات المتخذة المتبعة لتحديث وسائل الدفع في الجزائر.

الفصل الثاني:

إشكالية تحديث وسائل

الدفع البنكية في الجزائر

تمهيد:

يعرف عن الشعب الجزائري اعتماده في الصفقات التجارية والمالية الكبيرة منها والصغيرة على السيولة (النقود) وبالتالي عدم ثقته في وسائل الدفع البديلة عنها، واختيار وسيلة الدفع هذه عن غيرها من (الشيك ، التحويل ، بطاقات دفع ...)

والنظام المصرفي الجزائري يدرك السمعة السيئة التي نسبت إليه بشأن نوعية الخدمات وعدم وجود ثقة تامة بينه وبين عملائه، وهي اخطر مشكلة قد يواجهها البنك الذي يعتبر مؤسسة تسعى لتحقيق الربح.

لهذا فان النظام المصرفي الجزائري بدا يشهد منذ سنة 2005 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من اجل تطوير خدماته وتحديثها ،ولعل أهم البرامج المسطرة والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2006 شروع تطوير وتحديث وسائل الدفع .

المبحث الأول : النظام المصرفي الجزائري وواقع وسائل الدفع :

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة مراحل، بداية من مرحلة الاستقلال التي كان يفتقر فيها هذا النظام إلى الإطارات الماهرة والخبرات المؤهلة إلى غاية مرحلة الإصلاحات، انتهاء بدخول الجزائر لاقتصاد السوق والاندماج مع الاقتصاد العالمي، وهي المرحلة التي تجبر هذا النظام على ضرورة الارتقاء إلى مستوى التطورات الحاصلة في الأنظمة المعرفية .

المطلب الأول : نظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري وأهم مؤشراتته :

تميز النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 بنكا أجنبيا خاصا أغلبها من جنسية فرنسية وبالإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية صغيرة وشركتان لتأمين وصناديق البريد للودائع والادخار. كما أنه بعد احتلال فرنسا للجزائر تم تنظيم الجهاز المالي والمصرفي ليلبي احتياجات المستعمرين ويخدم التجارة الخارجية ما بين الجزائر وفرنسا، أي أن هذا التنظيم لم يأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ومصالح الشعب الجزائري ، لهذا كانت أغلب البنوك المتواجدة في الجزائر عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية إلا أنه وبعد استقلال الجزائر ونظرا لأهمية القطاع المصرفي فانه أصبح تحت مراقبة وسيطرة الدولة الجزائرية، ويتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي أنشأ في العام 1963، ليقوم بإصدار النقود وإدارة احتياط القطع الأجنبي (العملات الأجنبية) ومراقبة عرض النقود والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي وأخيرا مراقبة البنوك التجارية، أما البنوك التجارية الجزائرية التي باشرت أداء أعمالها في عقد الستينات من القرن العشرين فهي :

1-البنك الوطني الجزائري : أنشأ عام 1966 ويقوم البنك بالتعامل في الائتمان والديون، ويتعامل في

ذلك مع القطاع الخاص والقطاع العام كما يقوم بجميع العمليات المصرفية .

2-البنك الخارجي الجزائري : تأسس في عام 1967 وهو يعتبر ثاني أكبر بنك في الجزائر ، بعد البنك

الوطني الجزائري، يهتم بتمويل التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق التسهيلات المصرفية التي يقدمها كما يتعامل مع الأفراد من خلال وضع ودائعهم، وله عدة فروع في الخارج خاصة في الدول العربية كما أنه مندمج مع بعض البنوك الأجنبية في الخارج .

3-القرض الشعبي الجزائري :أنشأ عام 1966 يهتم بمنح قروض للراغبين في الاقتراض بالصناعات

التقليدية والسياحية والصيد البحري، وأيضا إلى التعاونيات غير الفلاحية وأصحاب المهن، كما يعتبر المقرض الرئيسي لمؤسسات الولايات والبلديات وإلى قدامى المجاهدين ليقموا بإنشاء مؤسسات تجارية حرفية صغيرة .

4-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط : تأسس في عام 1964، له فروع الخاصة كما له فروع في

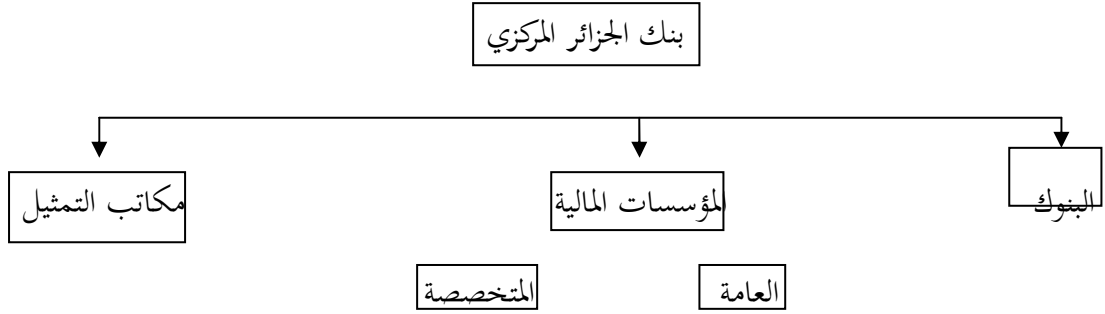
المراكز البلدية، يقوم بإعطاء قروض من أجل بناء المساكن .

5- البنك الجزائري للتنمية : انشأ عام 1963 ، يقوم بإعطاء قروض للقطاع المختلط ، كما يتم السماح

له بتمويل المؤسسات العامة والاستثمارات الإنتاجية غير الفلاحية الطويلة المدى . إلى غاية سنة 2004

أصبح الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من عدة بنوك ومؤسسات كمايلي:

الشكل 1-2: هيكل القطاع المصرفي الجزائري لسنة 2004



- | | | |
|------------------------------------|--------------------------------------|---------------------------|
| 1-بنك الجزائر الدولي | 1-بنك جزائر للتنمية | 1-تيكي بنك |
| 2- بنك المنى | 2- السلام | 2 -القرض المليونى |
| 3- مصرفي ناس بنك | 3- fimal EP | 3- البنك العربي |
| 4- بنك التنمية المحلية | 4- مؤسسة إعادة تمويل خط عقاري. | البريطاني التجاري |
| 6- صندوق التوفير والاحتياط | 5- تعاونية رابطة العرب (مؤسسة القرض) | 5- القرض الصناعي والتجاري |
| 7- بنك البركة الجزائري | | 6- القرض الفلاحي |
| 8- بنك الغرب التعاوني الجزائري | | 7- تونس الدولي بنك |
| 9- المجمع الجزائري للبنوك | | |
| 10- ناتيشس بنك | | |
| 11- المؤسسة العامة للجزائر | | |
| 12- سيتس بنك | | |
| 13- البنك المتوسط العام | | |
| 14- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي | | |
| 15- بنك العرب الجزائري | | |

16-البنك الوطني العمومي

17- بنك ترات الجزائر

18-بنك اركو

19- بنك الجزائر الخليج

20- بنك هو بنك للتجارة الدولية

المصدر : عبد المنعم محمد الطيب، " العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف"

الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية 14 و 15 ديسمبر 2004 جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف

يبين الشكل أعلاه أن الجهاز المصرفي الجزائري الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري أصبح يتكون من قطاعات رئيسية ثلاثة هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة لمكاتب التمثيل .

أما أهم مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري فيمكن التطرق إلى هيكل الودائع والقروض لهذا الجهاز وذلك خلال الفترة 2002-2004 كمايلي :

1-هيكل الودائع : سوف نتعرض إلى هيكل الودائع بأنواعها لدى الجهاز المصرفي الجزائري وذلك خلال فترة 2002-2004 كما يوضحه الجدول الموالي :

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

الجدول 2-1: هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2006-2010.

البيان	ديسمبر 2008	%	ديسمبر 2009	%	مارس 2010	%
ودائع تحت طلب	751653	33.6%	849040	33%	875271	33.1%
ودائع لدى البنوك	642168	85.4%	718905	84.7%	744395	85%
ودائع لدى الخزينة	8843	9.2%	12945	9.5%	10350	9.2%
ودائع إلى الحساب (البريد الجاري)	100642	13.4%	117190	13.8%	120526	13.8%
ودائع لأجل	1485190	68.4%	1724043	68.7%	176522	68.9%
ودائع بالدينار	1316433	88.6%	1553246	96.1%	1594161	96.3%
ودائع بالعملة الصعبة	168757	11.4%	170797	19.1%	171063	19.7%
المجموع	2236843		253083		2640495	

Source: situation de la Banque D'Algérie Media Banque Juillet2010n°78 p26

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

-تراوحت الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري ما بين 33% و 33.6 % خلال الفترة من ديسمبر 2002 إلى مارس 2004 ، أما الودائع لأجل فقد تراوحت ما بين 66.4% و 67 % خلال نفس الفترة ، وتشير النتائج المحققة إلى أن الودائع لأجل تشكل أكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري ، وهذا يشكل جانبا ايجابيا ، مما يعني قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض والائتمان المتوسط وطويل الأجل .

-عند تحليل الودائع لأجل يلاحظ أن متوسط الودائع لأجل بالدينار الجزائري بلغ 89.6% ، بينما سجلت الودائع بالعملات الأخرى نسبة 10.1 % خلال الفترة وهذا يشير إلى أن هناك ثقة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الجزائرية بالعملة الوطنية وهي الدينار الجزائري

2- هيكل القروض : يتكون هيكل القروض للجهاز المصرفي في الفترة 2003 - 2005 كماي

الجدول 2-2: هيكل القروض للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2008-2010 .

البيان	ديسمبر 2008	%	مارس 2009	%	جوان 2010	%
قروض قصيرة الأجل	778568	%56	771671	%55.2	913280	%54.2
قروض متوسطة وطويلة الأجل	606598	%44	626912	%44.8	769810	%45.7
المجموع	1380166	%100	1389858	%100	1683090	%100

Source: situation de la Banque D'Algerie Media Banque op cit p29

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

اعتمادا على التحليل الوارد في الجدول أعلاه يفترض أن يكون اتجاه القروض أكثر إلى الأجل المتوسط والطويل ، لان الودائع تشكل نسبة عالية إلا انه يمكن إيجاد مبررات لهيكل القروض الحالي على اعتبار إن المصارف تحتفظ بنسبة من إجمالي الودائع في صورة سائلة لمقابلة احتياجات المتعاملين معها والظروف الطارئة .

إن حصة الأسد في القروض تعود في الغالب للقطاع العام ، فعلى سبيل المثال بلغت هذه الحصة نسبة 56.5% من المبلغ الإجمالي لقروض الاقتصاد المقدر ب 1266799 دج في ديسمبر 2002 بينما 43.5 % تعود للقطاع الخاص ، وبلغت هذه النسبة 57.3% في ديسمبر 2003 (من المبلغ الإجمالي المقدر ب 1380166) بينما القطاع الخاص تحصل على 42.7% ، أما في ديسمبر 2004 فقدت النسبة ب 56% للقطاع العام بينما 43.9 % تعود للقطاع الخاص (من المبلغ الإجمالي المقدر ب 1535030 دج) وفي مارس 2005 قدرت حصة القطاع العام من قروض الاقتصاد ب 54.7% ونسبة 45.3% للقطاع الخاص من مبلغ 1683090 دج¹

¹ - عبد المنعم محمد الطيب والنيل حمد ، مرجع سابق .

المطلب الثاني : أهم الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي في الجزائر

بعد الاستقلال انتهجت السلطات الجزائرية سياسة التخطيط المركزية فلم تكن السياسة النقدية منفردة ببرنامج مالي مستقل عن بقية البرامج التنموية الوطنية حيث كان إصدار النقود خاضع لاحتياجات مختلف القطاعات دون دراسة دقيقة للنتائج المترتبة عن ذلك ، يعرف هذا

النموذج التنظيمي نقائص من الجانبين النظري والتطبيقي ، كل هذا نجم عن اختلاس وظيفي وهيكلي للجهاز المصرفي ، وعلى هذا الأساس كان في السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى ومتطلبات العصر وتحديد سياسة نقدية قوية ومستقلة تخدم السياسة التنموية .

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الاقتصاد تطورت ونمت إشكالية الإصلاح البنكي في الجزائر مع تطور مسار السياسة الاقتصادية للبلاد ، ولعل من أهم هذه الإصلاحات مايلي :

إصلاحات 1986: تجسد محاولة إصلاح المنظومة المصرفية بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية حيث تم إصدار القانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية ، وقد ترتب عن هذا القانون مايلي :

- على المستوى المؤسسي ، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة .

- على مستوى توزيع القرض وجمع الموارد ، فإن هذه الوظائف تؤدي في ظل وجود الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للتنمية ، كما أعطيت البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض ، وكذا حق متابعتها .

إصلاحات 1988: حيث صدر قانون 68-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية وتعديل القانون السابق (86-12) ، فقد جاء هذا القانون للحد من مركزية القرارات التي كانت تقيد حرية المنافسة بين مختلف البنوك فقد تعلق باستقلالية المؤسسات ومنح المؤسسات المصرفية نوع من الاستقلالية في التسيير واتخاذ القرارات والاستقلال المالي .

إصلاحات 1990: عرفت سنوات تسعينات تناول جدي واهتمام حقيقي بمشاكل النظام المصرفي التي وصلت ذروتها ، حيث عرفت هذه الفترة بحدثين مهمين هما :

أولاً : تدخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من اجل مساندة الإصلاحات المصرفية عن طريق وضع برنامج للتعديل القطاعي والمخطط الإجمالي (بإبرام عقد التثبيت في 31 ماي 1989) الذي كان يطالب بإعادة نظر جذرية وشاملة بشأن القطاع المالي وبالتالي اختفاء تدريجي للنظام البنكي السائد .

ثانياً : إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 19 افريل 1990 والذي كان مخططا حاسما عرفه اقتصاد السوق من اجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، واهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون نجملها في مايلي :

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة
- إعطاء أكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسريبات .
- وضع نظام مصرفي فعال من اجل تعبئة وتوجيه الموارد .
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى ب "مجلس النقد والقرض"
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية فهذا القانون يهدف إلى التطهير المالي الكلي للاقتصاد بواسطة النظام الجديد للمؤسسات ، وإنشاء سوق نقدي ومالي و سوق للصرف ، إدخال تنظيمات بنكية جديدة على الجهاز المصرفي ، مراقبة التضخم وتشجيع الاستثمار الأجنبي
- شارفي ناصر " تحديث النظام المصرفي الجزائري المجلة افاق العدد 5

الجمعية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم نيل، جامعة البليدة 2005 ص (101-102)

وآخر القوانين المتعلقة بالمنظومة المصرفية ، جاء بعد فضيحة الخليفة بنك ، والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) حيث صدر الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 و المتعلق بالنقد والقرض ، واهم ما جاء في هذا الأمر يتعلق باستقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية فقد جاء في هذا القانون أن بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية

المعنوية والاستقلال المالي ، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير ، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر ، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة.

أما من حيث إدارة السياسة النقدية فيعطي القانون بنك الجزائر الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ ينص هذا القانون على أن بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد . بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي ،التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض ،السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية قبل الخارج ،وضبط سوق الصرف وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في ادارة السياسة النقدية .

المطلب الثالث : واقع وسائل الدفع في الجزائر

لمعرفة واقع وسائل الدفع في الجزائر يمكن الاستفادة من الاستبيان الذي قامت به فرقة البحث "التمويل والنقد" التابعة لمركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية بالجزائر ،حيث تم إجراء مسح ميداني شمل 750 مؤسسة اقتصادية (عمومية وخاصة) وذلك نهاية 2002 وبداية 2003 ، حيث تغطي العينة معظم القطاعات الاقتصادية ،ويعطي القسم عبر القطاع الأرقام التالية :

- 32.9% في قطاع الصناعة المنتجة
- 26.5% في قطاع الخدمات ،والنقل ،والاتصالات
- بلمقدم مصطفى وبوشعور راضية ،تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي
- 28% في قطاع الأشغال العمومية والبناء .

غالبية المؤسسات المسوحة (95%) لديها حسابات في البنوك العمومية الخمس، حيث يجوز البنك الوطني الجزائري 25 % من المؤسسات ،متبوعا بنك الفلاحة والتنمية الريفية (21%) اما البنوك الثلاث المتبقية (بنك الجزائر الخارجي، وبنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري) فيحتل نفس المرتبة مع حصص تقدر ب16%

أما باقي المؤسسات فتتركز في البنك الخاص آل خليفة

بنسبة تقدر بحوالي 3

تم اللجوء إلى الأسئلة حول المادة التي تقضيها المؤسسة في انتظار حصولها على دفتر الشيكات ،وما هي مدة الانتظار لتحويل الأموال من حساب إلى حساب .

بالنسبة للسؤال الأول ،فقد كانت إجابة حول مدة الانتظار ،في المتوسط 14 يوما للحصول هي دفتر الشيكات ويمكن أن تصل هذه المدة إلى أكثر من ثلاثة أسابيع في القرض الشعبي الجزائري . وتنخفض هذه

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

المدة إلى تسعة أيام لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لكنها تبقى رغم ذلك بعيدة عن المدة المسجلة في بنك الخليفة حيث لا تتعدى هذه المدة يومين في المتوسط أن المقاربة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة يعطينا فارقا في المدة مقداره الضعف، بمعنى انه يجب انتظار 7 أيام للحصول على دفتر الشيكات في بنك خاص، في حين يجب انتظار 15 يوما في بنك عمومي للحصول على دفتر الشيكات.

تنتظر المؤسسات العمومية مدة أطول للحصول على دفتر الشيكات، وهذه النتيجة يجب ربطها بالنتيجة السابقة كونها موطنه لدى بنوك عمومية، وبالتالي عليها أن تنتظر أكثر من المؤسسات الخاصة. تكتسي مسألة التحويلات المالية أهمية بالغة حيث تساهم مدة تنفيذ المدفوعات بسرعة دوران الدفعات ويتأثر المتعاملون شكل خاص بهذه السرعة،

-المادة 09، الأمر 11-03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض

-المادة 35، الأمر 11-03، الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، بتعاون النقد والقرض

ويمكن أن نفترض بالنتيجة، انه كلما كانت مدة تنفيذ المعاملات طويلة، كلما كان ذلك مدعاة لأنه تتم هذه المعاملات في القطاع غير الرسمي، ويمكن التحقق من ذلك خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يمكن أن تؤثر عليها مشاكل الخزينة بشكل شبه يومي على السير الحسن لنشاطاتها .

تنتظر المؤسسات في المتوسط 17 يوما حتى يصبح حسابها دائما وهي فترة أطول بقليل من الفترة التي التي تمضيها المؤسسات في انتظار فتح الشيكات، ولا يبدو انه هناك اختلافا بين البنوك في هذه المدة، ويرجع ذلك الى التداخل في العمليات، وصرحت عدد من المؤسسات انه يوجد في الواقع 3 أنواع من المدد المتعلقة بتنفيذ التحويل المالي :

تتعلق المدة الأولى بالتحويلات بين وكالتين تابعتين لنفس البنك وتقع في نفس المنطقة الجغرافية، وتمتد هذه المدة من يوم إلى ثلاثة أيام، المدة الثانية يمكن أن تستغرق أسبوعا واحدا، ويتعلق الأمر بوكالتين تابعتين لبنكين مختلفين وتقعان في نفس المنطقة الجغرافية، أما النوع الثالث من المدد، فيخص وكالتين تابعتين لبنكين مختلفين وتقعان في منطقتين مختلفتين، في هذه الحالة يمكن ان تمتد مدة التحويل أكثر من شهر .

هذا الواقع أثقل كاهل المؤسسات التي تعتبر الشريحة الأكثر استعمالا لوسائل الدفع في الجزائر أما الأفراد (العملاء) فيفضلون دائما التعامل بالسيولة النقدية لتجني المشاكل التي قد تحدث من جراء استعمالهم للشيك الذي قد يكون بدون رصيد أو مزور أو عدم مطابقة الإمضاء، والتحويلات التي قد تستغرق مدة من شأها أن تعطل مصالح

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

العملاء أما السفتجة والسند لأمر فليس هناك ثقة كبيرة بهاتين الوسيلتين تمكن من انتشار استعماله .

- مينة خالد "العلاقة محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ،الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)

أما هذا الوضع ونظرا للتطورات المصرفية في ميدان أنظمة وسائل الدفع وجدت الجزائر نفسها مجبرة على ضرورة اتخاذ موقف إزاء تردي خدماتها ،وذلك بالاستفادة من التطورات التكنولوجية وآخر ما توصل إليه في مجال وسائل الدفع ،من اجل إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية وتطبيق الوسائل الحديثة مما سيساهم في تحقيق فوائد ومزايا للمؤسسات والعملاء والبنوك وحتى الاقتصاد الذي سيقبل من تداول السيولة النقدية .

وقد بدأت الجزائر في تنفيذ مشروع تحسين الخدمات وتحديث وسائل الدفع انطلاقا من سنة 2005 بانطلاق مشروع البطاقات البنكية للدفع والسحب ،وشهدت سنة 2006 انطلاق مشروع المقاصة الالكترونية بدلا من المعالجة الورقية مما سيخفض من مدة الانتظار إلى 5 أيام ،وأیضا التحويلات هي الأخرى حضت باهتمام حيث شهدت تنفيذ

مشروع يطلق عليه نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة أين سيتم معالجة التحويلات البنكية في الوقت الحقيقي

المبحث الثاني : وسائل الدفع التقليدية في الجزائر

إذ أغلب التعاملات والصفقات التجارية في الجزائر لا زالت تتم نقدا حيث اعد يابس فريد خلال الملتقى الذي نظمته مركز تطوير التكنولوجيا الحديثة بالتعاون مع الشركة الكندية لمحطات الدفع الالكتروني المباشر وذلك في 14 ديسمبر 2005¹ بان 80 % من التعاملات التجارية في الجزائر لا زالت تتم نقدا ،ويأتي الشيك في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في وسائل الدفع التقليدية وتليه التحويلات التي مثلت 10% من العمليات البنكية سنة 2000² أما السفتجة والسند لأمر فهما قليلا الاستعمال وعليه فإجمالا وسائل الدفع التقليدية في الجزائر تأتي في المرتبة الثانية والنقود (قطع نقدية وأوراق نقدية) هي التي تحضى بحصة الأسد من وسائل الدفع في الجزائر .

¹ - أقوى تو الجزائر -مقالات وإخبار 80 % من التعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا تاريخ الاطلاع 07 جانفي 2006 على الموقع الالكتروني

² - le système de paiement en Algérie "B N A "finance revené trimestrille N°01 juillet /septembre 2002 p 15

المطلب الأول : وضعية وسائل الدفع التقليدية : (1)

يمكن الاطلاع على وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر من خلال التطرق لحجم هذه الوسائل المعروفة على غرف المقاصة عبر الوطن وهذا حسب بنك الجزائر ،وهو ما يوضحه الجدول الموالي في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2005 وذلك كمايلي :

الجدول 2-3: تطور حجم وسائل الدفع المقدمة للحصول بغرف المقاصة بين بنك الجزائر للفترة (2003-2005).

(المبلغ بالمليون دج)

2009		2008		2007		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
5804200	441875	4737623	4308762	4367794	4399354	الشيكات
107469	48271	91770	46720	120335	43206	سفتجة + سند امر
527220	452915	4635.5	470078	397668	489754	التحويلات
6439889	4919061	5292908	4825560	4885797	4932314	المجموع

Source: Mouvement des chambres de compensation "doucement interne de la banque D'Algerie

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

يتبين من الجدول السابق ان حجم وسائل الدفع يبقى محدودا من حيث العدد بينما بالقيمة يشهد تطورا من سنة الى اخرى ويعود ذلك للتطورات الاقتصادية كما يمكن ملاحظة هيمنة الشيكات على باقي وسائل الدفع وقد يكون ذلك اعز وضوحا من خلال استخراج النسب المئوية كمايلي :

¹- le système de paiement en Algérien "Banque d' Algérie op .cit (pJ 30-35)

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

الجدول 2-4: تطور نسبة وسائل الدفع في الجزائر للفترة (2007-2009) .

2009	2004	2007	
%89.81	%89.24	%89.19	الشيكات
%1.86	%0.97	%0.88	سفتجة + سند امر
%8.19	%9.74	%9.93	التحويلات
%100	%100	%100	المجموع

Source: Mouvement des chambres de compensation op-cit

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

و حتى يتضح الصورة أكثر سنتناول كل وسيلة على حدا لمعرفة عدد وقيمة كل وسيلة تعرض علة غرفة المقاصة ، بما يشمل القابلة للدفع منها و المرفوقة بالدفع .

أولا : الشيك : الجدول الموالي يوضح عمليات الدفع بالشيك التي تم معالجتها في غرف المقاصة

الجدول 2-5: وضعية الشيكات التي تم معالجتها عبر غرف المقاصة بينك الجزائر في الفترة (2008-2010) .
(المبلغ بالمليون دج)

2010		2009		2008		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
57129 30	430160 8	462497 8	41727 95	423780 1	42629 74	شيكات قابلة للدفع
91270	116267	112675	13596 7	129993	13638 0	شيكات غير قابلة للدفع
58042 00	441787 5	529290 80	48255 60	436779 4	43993 54	المجموع

Source: Mouvement des chambres de compensation op-cit

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

تعود أسباب الشيكات غير القابلة للدفع لانعدام الرصيد أو الأسباب أخرى (عدم مطابقة الإمضاء ، تخلف احد البيانات ألامزمة في الشيكالخ) واستعمال الشيك كوسيلة دفع يتم خصيصا من قبل أصحاب الحسابات البريدية والخزينة ، كما له أهمية لدى المؤسسات والإدارات وكذا الخواص .

أما إذا ما نظرنا إلى البنوك كل على حذا سنلاحظ ارتفاع مبالغ الشيكات المسحوبة على البنك الخارجي الجزائري حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث ارتفاع مبالغ الشيكات مقارنة بباقي البنوك الجزائرية 1485222 دج من إجمالي المبالغ المسحوبة على البنوك والتي تقدر ب 4399354 سنة 2002 و 17418668 دج من إجمالي المبالغ المسحوبة على البنوك والتي تقدر ب 4367794 سنة 2003 ويعود ذلك لان هذا البنك مكلف بالشيكات المستلمة التي تخص نظام المالية البترولي

ثانيا : الدفع بأوامر التحويل

حجم التحويلات التي تمر بالمقاصة بين البنوك محدودة سواء بالعدد أو بالمبلغ مقارنة بالشيكات وهي تتعلق خصيصا بإشعارات الاقتطاع الآلية للفواتير (فاتورة الماء- الكهرباء-الهاتف.....الخ) والجدول الموالي يوضح عدد ومبلغ التحويلات .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

الجدول 2-6: حجم التحويلات التي تم معالجتها عبر غرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة (2008-2010)
(المبلغ بالمليون دج)

2011		2010		2009		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
52686 1	451183	463249	46852 2	39739 8	48789 1	تحويلات قابلة للدفع
359	1732	266	1556	1863	324	تحويلات غير قابلة للدفع
52722 0	452919	643515	47007 8	39766 8	48975 4	المجموع

Source: Mouvement des chambres de compensation op-cit

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن استعمال أوامر التحويل قليل مقارنة بالشيكات (عدد الشيكات لسنة 2003 هو 4399354 بمبلغ 4367794 دج أما سنة 2004 فقدّر عددها 4825560 بمبلغ 5292908 دج وسنة 2005 سجلت عدد الشيكات 4417875 دج بمبلغ (5804200 دج) أن الشيكات تفوق التحويلات من حيث العدد والقيمة ، كما أن حالات رفع عمليات التحويل هو الآخر منخفض مقارنة بالشيكات (سجلت الشيكات حالات عدم

السداد تقدر ب 36380 سنة 2003 و 135967 بشيك سنة 2004 و 116267 سنة 2005 ، لان وسيلة الدفع هذه لا تفتح الكثير من المجال لعمليات الاحتيال عكس الشيكات التي تعاني من ظاهرة الشيكات المنعدمة الرصيد .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

ثالثا : السفتجة والسندات لأمر :

استعمال السفتجة والسندات لأمر كوسائل دفع محدودة جدا في الجزائر، فالمؤسسات العمومية نادرا ما تكتب سندات واغلب السندات لأمر والسفتجات المقدمة لغرف المقاصة تخص المؤسسات الخاصة، والجدول الموالي يوضح قلة استعمال هاتين الوسييلتين للدفع

الجدول 2-7: حجم السندات لأمر والسفتجات المقدمة لغرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة (2007-2009).
(المبلغ بالمليون دج)

2009		2008		2007		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
92945	42058	84394	42099	101199	39414	السفتجة + سند لأمر القابلة للدفع
15524	6213	7376	4621	19136	3792	السفتجة + سند لأمر غير قابلة للدفع
10846 9	48271	91770	46720	120335	43206	المجموع

Source: Mouvement des chambres de compensation op-cit

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

يثبت هذا الجدول قلة استعمال هاتين الوسييلتين في الجزائر مقارنة بالتحويلات وعليه فاستعمالاتها منخفضة جدا مقارنة بالشيكات (فعلى سبيل المثال سنة 2005 سجلت حالات استعمال الشيك ب 4417875 أما التحويلات سجلت 452919 استعمال

وكما يوضح الجدول أعلاه سجلات السندات لأمر و السفتجات مجتمعة 48271 استعمال) ويعود ذلك لعدم ثقة العملاء خاصة التجار بهاتين الوسييلتين .

المطلب الثاني : المشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية:

سنركز في دراستنا على الشيك باعتباره أكثر وسيلة دفع تقليدية استعمالا في الجزائر ،وعموما وسائل الدفع التقليدية في الجزائر تعاني من التماطل المفرط في معالجتها وضعف كبير في (Automatisation) لعمليات المعالجة¹ هذا بالإضافة إلى

- استخدام الطرق اليدوية على مستوى الوكالات مما يؤدي إلى طوابير انتظار طويلة رغم توفر الوسائل التقنية ووسائل الإعلام الآلي .
- مشاكل ذات طابع إداري ،تسليم البريد ، دفاتر الشيكات ، طلبات الاستعلام ووثائق الاثبات ،ترغم العميل على التنقل إلى الوكالة التي تدير حسابه
- ندرة إرسال مستخلصات الحسابات والكشوف الدورية الى مقر سكن الزبائن .
- قد يستغرق الحصول على دفتر الشيكات في المتوسط 14 يوما وان تصل هذه المدة الى اكثر من ثلاثة أسابيع في القرض الشعبي الجزائري ، وتنخفض هذه المدة الى تسعة ايام لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سبيل المثال ،أما فيما يخص التحويلات المالية فقد تنتظر المؤسسات في المتوسط 17 يوما.
- يعتمد الكثير من الأشخاص عدم الإمضاء بصورة صحيحة على الشيك، حتى لا يتمكن حامله من الحصول على المبلغ ، هذا بالإضافة لخط و الشيك بدون رصيد ،خاصة مع نقل الاجراءات القانونية والقضائية يجعل الأفراد يتهاونون في تقديم هذه الشيكات للعدالة ، مما يشجع على إصدار العديد من الشيكات بدون رصيد .
- رغم قلة استعمال وسائل الدفع في الجزائر إلا أنها تسجل الكثير من حالات عدم الدفع و أكثرها الشيكات بسبب انعدام الرصيد أو عدم كفايته أو حتى للأسباب أخرى ،والجدول الموالي يبين حجم وسائل الدفع بالعدد والمبالغ الغير مسددة

¹- Système de paiements pour une solution interbancaire "BNA finance ,2eme année N°6 , octobre , décembre 2003,p31

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

الجدول 2-8: تطور بنية وسائل الدفع غير القابلة للدفع المعروضة على غرف المقاصة لبنك الجزائر
الفترة (2003-2005).

2011		2010		2009		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
91270	11626 7	11267 5	13596 7	12993	1363 80	الشيكات
15524	6213	7376	4621	19136	3792	سفتجة + سند أمر
359	1732	266	1556	269	1863	التحويلات
10715 3	12421 2	12031 7	12144	14939 8	1420 35	المجموع

Source: Mouvement des chambres de compensation op-cit

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

يلاحظ أن أكثر حوادث الدفع تسجلها الشيكات ،رغم ذلك فهي سجلت انخفاضاً محسوساً (من 135967 شيك سنة 2004 إلى 116267 شيك سنة 2005) وقد يعود ذلك إلى اتخاذ إجراءات جديدة تخص الشيكات انطلاقاً من سنة 2004 والمتعلقة بكيفية تداول الشيكات بين البنوك بطريقة الكترونية وتوحيد الرموز والأرقام التي تتضمنها الشيكات مما يسمح بالتعرف على أي خلل وقد دخل هذا النظام الذي يطلق عليه بنظام الدفع الشامل حيز التطبيق بداية سنة 2006.

وحسب غرف المقاصة لبنك الجزائر فإن حوادث الدفع للشيكات تعود أساساً للشيكات بدون رصيد أو عدم كفايته كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول 2-9: حجم الشيكات غير القابلة للدفع في الجزائر لسنتين 2004 و 2005 .

2010		2008		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
62366	79522	80845	98132	الشيكات بدون رصيد
28904	36745	31830	37835	أسباب أخرى (تواقيع غير مطابقة حساب محمد بسبب حجز أو توقيف)
91270	116267	11267 5	13596 7	المجموع (2)
68.33	68.40	71.75	72.17	المجموع (2/1)

Source: Mouvement des chambres de compensation op-cit

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

بين الجدول أن معدل 71.75 من حالات عدم الدفع بالنسبة للشيكات يعود سببه لانعدام الرصيد سنة 2004 ويصل هذا المعدل إلى 68.33 سنة 2005 ، وهذا رغم الإجراءات المتخذة لمواجهة مشكل الشيكات بدون رصيد حيث تنص المادة 374 من قانون العقوبات ، يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة مالية لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد :

- 1- كل من اصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد دائن وقابل للصرف أو كان الرصيد اقل قيمة الشيك أو قام بسحب الرصيد كله أو بعضه بعد إصدار الشيك أو منع المسحوب عليه من صرفه .
 - 2- كل من قبل أو ظهر شيكا صادرا في الظروف المشار إليها في الفقرة السابقة مع علمه بذلك.
 - 3- كل من أصدر أو قبل أو ظهر شيكا واشترط عدم صرفه فورا بل جعله كضمان.
- كما تنص المادة 375 من نفس القانون على أن يعاقب بالحبس من سنة إلى عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد.

1- كل من زور أو زيف شيكا.

2- كل من قبل استلام شيكا مزورا أرمز بقا مع علمه بذلك.¹

هذا بالإضافة إلى وجود مصلحتين تابعتين بنك الجزائر تتولى متابعة حوادث الدفع وهما.

-مركزية عوارض الدفع التي تم إنشاؤها بموجب النظام 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 من أجل تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد

والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين .حيث يهدف إلى تطهير النظام المصرفي في المعاملات التي تنطوي على العناصر الغش وخلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة²،ومن هذا المنطلق تعد هذه المديرية بيان إحصائيا كل شهر وكل سنة.

-مديرية الشبكة التي تهتم بوسائل الدفع غير المسددة من المدفوعات ما بين البنوك التي تمر بفرق المقاصة وهي تعد نشرة إحصائية شهرية وسنوية حول إجمالي وسائل الدفع المتبادلة في غرف المقاصة.

المطلب الثالث : إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية :

لقد تم في إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية وللحد من هيمنة النقود على المعاملات التجارية ،إدخال جهاز امني جديد ووسائل الدفع الأخرى يدخل حيز التطبيق ابتداء من 1 سبتمبر 2006 ويتضمن هذا المشروع الاستعمال الإجباري لوسائل الدفع بالنسبة للمبالغ التي تزيد عن 50000 دج سعيا للحد من تداول العملات الورقية وقد صدر مرسوم يخص هذا المشروع/إذ يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 05-442 مؤرخ في 12 شوال 1426 الموافق لـ 14 نوفمبر 2005³،والذي يبين الحد المطبق على عمليات الدفع الذي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات المالية والبنكية بحيث تنص المادة الثانية من هذا المرسوم ،على أن يتم كل دفع يتجاوز مبلغ

خمسین ألف دينار (50000 دج) بواسطة صك ،تحويل ، بطاقة دفع ،الاقتطاع ،السفتجة ،السند لأمر ،وكل وسيلة دفع عتاييه أخرى ،ويستثني هذا القانون الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في مادته الثالثة كما يلي :

"يجوز للأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في الجزائر أن يدفعوا نقدا مبلغا يفوق الحد المذكور أعلاه ،شرطة تبرير صفتهم كغير مقيمين .

¹ -وزارة العدل ،قانون العقوبات ،الديوان الوطني للأشغال العمومية 1999، ص 105.

² - بلهاشمي جيلالي طارق، الإصلاحات المصرفية في الجزائر ،محلية الأفاق ،العدد 04، مرجع سابق ،ص 60.

³ - مرسوم تنفيذي رقم 05-442 مؤرخ في 06 فبراير 2005 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 75 بتاريخ 20 نوفمبر 2005.

أما من سيخالف أحكام هذا المرسوم فسيعاقب بدفع غرامة مالية وذلك حسب المادة 04 التي تنص على مايلي: "أي شخص كان يقبل الدفع بطريقة مخالفة للمادة (06)¹، يعاقب بغرامة مالية تقدر ب 50000 دج إلى 500000 دج .

مما يعني انه من يقوم بالدفع نقدا في العمليات التي تفوق 50000 دج باستثناء غير المقيمين، فتسلط عليه غرامة مالية تتراوح من 50000 دج إلى 500000 دج وسريان مفعول هذا المرسوم يكون ابتداء من أول سبتمبر 2006 حسب ما نصت عليه المادة الخامسة من نفس القانون .

وعليه فابتداء من سبتمبر 2006 الجزائريون سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات لن يتمكنوا من استعمال السيولة النقدية في عمليات الدفع التي تكون أكثر من 50000 دج (حوالي 500 أورو)، وذلك بقوة القانون ماعدا غير المقيمين، ويتم تنفيذ هذا القانون في بادئ الأمر باستخدام الشيك ثم بوسائل الدفع الأخرى التي نص عليها القانون .

لكن حسب وجهة نظرنا فان هذا القانون لن يجد من استعمال السيولة النقدية كما هو متوقع لها ،لان السوق الموازية تلعب دروا كبيرا في اقتصاد الجزائر وبالتالي تصعب من تحقيق هدف هذا القانون الجديد ،حيث بلغ حجم هذا السوق سنة 2004 نسبة 30% من الناتج المحلي أي ما يقارب 19 مليار دولار ،حيث يسيطر الاقتصاد الموازي على 40% من الكتلة النقدية في الجزائر .

كذلك في إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية ،بدأت الجزائر في تطبيق مشروع يتعلق بتحديث طرق التحصيل ومعالجة هذه الوسائل خاصة منها الشيك لأهميته مقارنة بوسائل الدفع الأخرى ،إذ ترمي هذه العملية إلى إلغاء المادية لوسائل الدفع والاقتصار على تبادل المعطيات باستخدام الصور الالكترونية عوضا عن التبادل المادي وذلك باستخدام أجهزة SCANNER وفي هذا الإطار تقوم البنوك بمايلي :

-التسجيل الرقمي للشيكات ،والتي تكون قيمتها اقل من 50000 دج

- التسجيل الرقمي وتصوير الشيك باستخدام جهاز SCANNER وذلك للشيكات التي مبالغها تكون ما بين 50000 دج و 500000 دج

- التسجيل الرقمي وتصوير الشيك جهاز SCANNER وتحويل ورقة الشيك للارشيف وذلك عندما يكون مبلغه اقل من 200000 دج .

1 - المادة 31 ،المرسوم التنفيذي رقم 05 -01 المؤرخ في 5 فيفري 2005، الصادر بالجريدة الرسمية ،رقم 11 بتاريخ 09 فيفري 2005

ويجب أن تحترم البنوك مواعيد المعالجة بحيث يجب على كل بنك إرسال الشيكات للمقاصة في مدة أقصاها يومان، ويجب أن تتم المقاصة في مدة أقصاها ثلاثة أيام¹

كما أن هناك مشروع يتم العمل عليه ويتعلق بالناحية القانونية من اجل محاربة الشيكات بدون رصيد، يجعل البنوك تتصل بمراكز الشيكات غير المدفوعة، قبل إصدار دفتر الشيكات، وضرورة الإعلان على مستوى هذا المركز عن كل عملية إصدار شيك بدون رصيد أو غير كافي الرصيد، كما يتم أيضا مراجعة القانون التجاري ليتضمن الوسائل الجديدة والمتطورة كالاقتطاعات وبطاقات الدفع .

في هذا الإطار تم تشكيل مجموعة عمل مكلفة بالمراجعة الإجمالية للقانون التجاري الجزائري، لوضع التعديلات المناسبة لاقتصاد السوق، ويشمل المشروع أيضا مراجعة القانون المدني وإدراج التوقيع الالكتروني كدليل إثبات .

وذلك في إطار تطوير العمليات التجارية والمالية، وهذا حسب وزير العدل وحافظ الأختام.²

المبحث الثالث: رقمنة وسائل الدفع في الجزائر -وضعية وتقييم -

لا يمكن القول بأنه لا توجد جهود مبذولة لتحديث وسائل الدفع في الجزائر لكنها غير كافية فالجزائر لم تحتز المراحل الأولى لتطبيق وسيلة الدفع الالكترونية التي تكاد

تصبح من الوسائل التقليدية في الدول المتقدمة ألا وهي البطاقة البنكية، والتي تعتبر سهلة التطبيق والتسيير وقليلة التكاليف فما بالك الوسائل الالكترونية الأخرى التي تتطلب معظمها أجهزة وتقنيات عالية، كما تعرف الجزائر أيضا تأخرا في مجال التجارة الالكترونية والتي تعتبر وسائل الدفع الالكترونية وشبكة الانترنت عنصرا فعلا لنجاحها، وفي أوائل سنة 2006 بدأت الجزائر تخطو خطواتها الأولى نحو تطوير وسائل الدفع .

المطلب الأول : واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر

دخلت الجزائر مجال الانترنت سنة 1991 عن طريق الجمعية الجزائرية للمستعملين ل UNIX بالتعاون مع جمعية العلماء الجزائريين عن طريق الربط مع ايطاليا وفي 1993 أصبح مركز البحوث والإعلام العلمي والتقني (CERIST) هيئة جامعية عمومية، الممون الوحيد للحصول على خدمات الانترنت، ثم في سنة 1998 قرر

¹ - "Nomes interbancaires de gestion automatiser des instrument de paiement " op – cit p (19-23)

² - Nouvelles dispositions pour les emission de cheques Media banque N° 78 ,juillet 2005 p 23

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

المسؤولون فتح المجال للمتعاملين الخواص حيث أصبح عددهم في نهاية الثلاثي الأخير من سنة 2000، 28 ممونا ليصبح العدد مع نهاية سنة 2004 أكثر من 80¹

لكن انفتاح الجزائر وإقبالها نحو العالم التكنولوجي المتطور سيتحقق من خلال انجاز مشروع المدينة الجديدة الذي سوف يتجسد في انجاز الحظيرة المعلوماتية التي تضم 10 مشاريع، منها انجاز فندق ذي خمسة نجوم يحوي على 156 غرفة وقاعة عرض ب 600 مقعد ومقر وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومقهى بريدي ومركب تيليكوم يضم مركز التحكم وجناح إداري وغيرها من المشاريع التي سيتم انجازها خلال السداسي الرابع من سنة 2006.

وقد انتهت الدراسة وتهيئة كل الظروف لهذا المشروع في سنة 2011، حيث سيتم انجازها بمواصفات التوازن البيئي، وهي منارة تكنولوجية بها كل الإبداعات التكنولوجية الجديدة . وقد بلغ الغلاف المالي الدولي الذي منح المشروع من طرف الحكومة 10 ملايين دج، في إطار البرنامج الخماسي الخاص بدعم الإنعاش الاقتصادي يخص قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ب : 16,3 مليار دج ، إضافة الى 50 مليار دينار تم تخصيصها لتنمية وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال سيشجع على انجاز وإتمام المشروع في الآجال المحددة، فهذا المشروع سيساهم في كبح هجرة الأدمغة، خاصة وأن

الإطارات الجزائرية تملك مهارات في مجال التكنولوجيا ومن الواجب الاهتمام بها ، حيث سيمكن المشروع من خلق 20 ألف منصب شغل .

وتأتي هذه المشاريع والبرامج في تنمية الاتصالات وتحرير المبادرات واقتصاد السوق لتفتح المجال للمنافسة أمام الشركات الخاصة والعمومية ، وقد ثمنت الحكومة أي مبادرات شراكة تبرم بين المؤسسات الجزائرية أو الجزائرية والأجنبية ، خاصة وأن الإنتاج في مجال التكنولوجيا لا يمكن أن يتم انفراديا كما يستلزم إشراك كل الكفاءات ، وإن الوقت قد حان لتأسيس شركات من أجل تطوير المنشآت الأساسية لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة .

ومن جهة أخرى، يأتي اتفاق الشراكة بين مؤسسة "ايباد" مع مؤسسة "تيليكوم الجزائر". لتأهيل وتطوير واعطاء دفع اضافي في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال عن طريق الشراكة، حيث كانت هذه الخطوة أجل شراكة جزائرية قبل تجسيد شراكة مع الأجانب حيث ستشرع مؤسسة التعليم المهني عن بعد (ايباد) ابتداء من السنة الجارية في تركيب ثم صناعة أجهزة الحاسوب المحمولة من نوع "لاب توب" بعد تدشين وحدتها الانتاجية والتي يتم بنائها حاليا

¹ - نعمون وهاب : "النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجيات البنوك " الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي (الواقع والتحديات) مرجع سابق

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

بولاية عنابة ، لذا ستقوم المؤسسة في البداية بتركيب أجهزة الحاسوب قبل التوجيه تدريجيا نحو الادمج ، وهذا ونتوي ذات المؤسسة صناعة مليون جهاز حاسوب محمول سنة 2008.

وتأتي هذه المبادرات بين المؤسسات الجزائرية لتحجب النقص الذي تركته المؤسسات الأجنبية التي اختفت من السوق، لأنها لم تدرك كيف تكيف وسائلها ولم تتحالف مع المؤسسات الأخرى الاستفادة من خبرتها. كما أن تجسيد الأهداف المرسوم يستلزم مقارنة جديدة مغايرة لتلك المتبعة حتى الآن ومنها الوصول لتحقيق 80 بالمئة للكثافة الهاتفية و10 بالمئة في وصل الأنترنت و20 بالمئة في نشر الحاسوب وهو ما يعد رهانا يفرض إيجاد حلول جديدة واقامة شراكات جديدة ، اضافة أن ما ينتظر المتعاملين الاقتصاديين هو العمل لتمكين الجزائر من مواصلة قطع الأشواط المتبقية في مجال التكنولوجيا حتى تقترب من نظيراتها في العالم أجمع . ولعل انخراط 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية في القاعدة الاعلامية أوميديس التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للبحر المتوسط في اطار خلق مؤسسة معلوماتية متوسطة من بينها المؤسسات الجزائرية سيدعم هذا التوجه.

حيث سيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل المشروع الذي يرمي الى اقامة شبكة للشركات المتوسطة عبر الأنترنت، والتي سيتم ايصالها بالشبكة الأوروبية لتبادل المعلومات حيث تتمكن كل الشركات المنخرطة فيها بالاطلاع على كل التطورات التي تحدث في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المتوسطي وخاصة الأوروبي حيث نعتبر إيطاليا الرائد العالمي في مثل هذه المؤسسات ويضم اضافة الى الجزائر مؤسسات من المغرب وتونس ، لبنان الأردن، وتركيا وبلدان أخرى ،ويقوم الاتحاد الأوروبي بانجاز هذا المشروع وفقا لطلب الذي تقدمت به دول المتوسط من بينها الجزائر أثناء الندوة الوزارية ،الأورومتوسطية حول موضوع بناء مجتمع معلوماتي "أروماد" والتي به انعقدت في العاصمة الإيطالية روما في 1995. ونعتبر الجمعية الوطنية للمؤسسة والعمل والمعهد الوطني للعمل اضافة الى معهد التطوير المهني لبئر خادام شركاء برنامج "أوميديس" بالجزائر . أما ما يتعلق بتقنية الأنترنت ففي سنة 2003 الجزائر لا تتوفر الا على نسبة 2.4 بالمئة من السكان المتصلين بشبكة الأنترنت في وقت لا يتجاوز الذين يستعملون هذه التقنية 800 ألف من السكان بمعدل 500 ألف مستعمل بصفة انتظامية في حين نسبة كبيرة من هؤلاء المستعملين يستخدمون هذه التقنية في أماكن عملهم أو في نوادي الأنترنت التي يصل عددها الى 5000 نادي منتشرة عبر الوطن، ويرجع هذا التأخر الى نقص أو غياب شبه تام لثقافة نشر التكنولوجيا وكذا النقص الواضح في الخطوط الهاتفية حيث أن الجزائر لا توفر إلا 6 خطوط لكل 100 نسمة في الوقت الذي يصل فيه

الرقم الى 90 خطا لكل مواطن في الدول المتقدمة تكنولوجيا ، ويضاف الى ذلك ضعف مستوي التأهيل لدى السكان الا أن عدد الذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل 17.5 مليون نسمة في الوقت الذي لا يفوق فيه عدد المؤهلين لاستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري. في حين وحسب دراسة الأمم المتحدة فان سنة 2004

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

عرفت 5000 مشترك في الأنترنت نسبة 148 عملية استعمال للأنترنت لكل 10 ألف مواطن، وفسر هذا لتطور بخفض قيمة الاشتراك في الأنترنت ودخول تقنية ADSL.¹

ولا يزيد في اتساع الرقعة التطور الذي رافق استعمال الهاتف النقال في الجزائر ففي 1998 كان عدد المشتركين 18 ألف ، وفي سنة 2004 بلغ أكثر من 4 ملايين مشترك ، في حين في سنة 2005 ارتفع الى 7.245.657 مليون مشترك.

إذا لم تعد مواقع الشبكة على الأنترنت للجزائريين (هيئات ، مؤسسات ، أفراد) في مجموعات ال 300 موقع الى غاية سنة 2005 ، 99 بالمئة منها موطنة في الخارج ، بمعنى آخر أنه لا توجد شروط تقنية واجتماعية ملائمة في الجزائر لإنشاء مواقع أنترنت سواء بالنسبة لمؤسسات الدولة أو للخواص ، ومارد ذلك الى تخلي الحكومة عن التكفل

بالانترنت عكس معظم دول العالم أين تقوم الحكومة بدور تمويل وتنظيم هذه الخدمة ، لدرجة أصبحت فيها الجزائر وغيرها من بلدان افريقيا والعالم العربي تعيش شرخا رقميا أصبح من أكبر ميزات الفرق بين الشمال والجنوب ، وأكثر من هذا بقاء الجزائر رهينة الشبكة الدولية في بث المعلومات وتنشيط المواقع لافتقارها الى شبكة الوطنية قادرة على تخطي الحاجة الوطنية في مجال خدمات الأنترنت دخل اللجوء الى الشبكة الدولية .²

وقد قام يخطي ابراهيم³ ، بدراسة حول التجارة الالكترونية في الجزائر حيث قام ببناء استبيان الكتروني نشر على شبكة الأنترنت ويخص كافة الجزائريين مستخدمي الأنترنت وذلك خلال سنة واحدة امتدت نهاية 1999 الى نهاية 2000 وحسب هذه الدراسة فان 83,10 % من المشاركين الجزائريين ابدوا استعدادهم لاستخدام شبكة الأنترنت في التسوق مقابل 16,60 % معارضين لذلك ، لكن واقعية 57,75 % من المشاركين لم يمارسوا عملية الشراء قط عبر الأنترنت مقابل 42,25 % مارسوها ولو لمرة واحدة ، ويعود ذلك لغياب مقومات التجارة الالكترونية والمتمثلة في البنية التحتية للبنوك والمصارف المالية .

وقد اكد 60,56 % من المشاركين في الاستبيان رغبتهم في تكرار العملية مقابل 39,44 % اجابوا بالنفي اما طرق الدفع فقد شملت النتائج معظم طرق الدفع المتداولة والمتعارف عليها من بطاقات ائتمانية ، صكوك ، الدفع

¹ - حداد عبد المالك ، " دافع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر " ، تاريخ الاطلاع : 10 مارس 2013 . على الموقع الالكتروني WWW.CHIHAB NET.
Bibos Benjamin et Bouchevat Alerandre , « Web AlgérienM Un tour d'horizon * Consulté le M 10 Mars 2013.WWW . Flutrat . net .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

الفوري ، عند التسويل والتحويلات البنكية وقد لوحظ ان اضعف نسبة سجلت هي في استخدام البطاقات الائتمانية %21.7. تظل لقلّة استخدامها في التعامل البنكي واحتلال مكانها، التحويلات البنكية بنسبة %28 والتي هي السبيل الوحيد للدفع بالشبكة لأولئك الذين لا يملكون بطاقات ائتمانية وحصلت الصكوك والدفع الفوري عند التسليم على نفس النسبة أي %25 ، كما بينت الاحصائية المستخلصة من الاستبيان انه %8.45 من المشاركين يملكون بطاقات ائتمانية ، حصلوا عليها من داخل وخارج القطر والنسبة الكبرى من المشاركين اقرت بعدم امتلاك البطاقة الائتمانية بنسبة %91.55 لمعرفة اي البطاقات الائتمانية أكثر تداولاً ، خلصت الدراسة الى ان البطاقة فيزا VISA في الصدارة بنسبة %7.4 من مجموع البطاقات الائتمانية تليها بطاقة ماستر كارد MASTER CARD بنسبة %1.4 ولمعرفة مدى ثقة المستخدمين بطريقة ارسال معلومات البطاقة الائتمانية من بين المشاركين المالكين لبطاقات ائتمانية اجاب ما نسبته %29.29 بعدم استخدامها على الشبكة خوفا من القرصنة ، وهذا دليل على ان مشكل المن لا زال قائما في التحويلات عن طريق الانترنت ¹.

ان ضعف نظام وسائل الدفع من جهة وشبكة الانترنت من جهة اخرى يلعب دورا كبيرا في ضعف عمليات التجارة الالكترونية في الجزائر .

المطلب الثاني : مشروع مؤسسة بريد الجزائر لتحديث وسائل الدفع :

في اطار مشروع تحديث وسائل الدفع في الجزائر تعتبر مؤسسة بريد الجزائر طرف معنيا بهذه العملية وبالفعل فان هذه المؤسسة للترمن بالتحضير والتخطيط ولتنفيذ المشروع من طرفها وذلك بالتعاون مع بنك الجزائر وباقي البنوك الجزائرية .

وقد شرعت مؤسسة بريد الجزائر في مشروع تحديث وسائل الدفع من خلال وضع نظام يسمح للعميل سواء كان فردا او مؤسسة باستعمال وسائل الدفع الالكترونية بمعنى النجاح في الغاء وسائل الدفع الحالية التي هي : الشيك اليدوي ، السيولة ، وثائق الحسم ، ووثائق التحويل حيث سيتلقى العملاء الذين يملكون حسابات بريدية جارية *CCP* بعد تقديم طلبات بطلبات تحمل ارقام سرية وتسمح لهم بالدخول مباشرة الى حساباتهم انطلاقا من الموزعات والشبايك الالية الاخرى المرتبطة بنظام الشبكة النقدية ما بين البنوك ، كما تسمح بإجراء عدد من العمليات البنكية كالتحويل من حساب الى اخر ، تقع الفواتير او المشتريات ، طلب دفتر شيكات ...الخ.

¹ - بحثي ابراهيم وشعوبي فوزي " دراسة ميدانية حول التسوق الالكتروني الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية ، جامعة ورقلة ، بتاريخ 15-16-17 مارس 2004 .

- بحثي ابراهيم ، * واقع وافاق الانترنت في الجزائر* تاريخ الاطلاع 10 مارس 2013 على الموقع الالكتروني www.bekhti online .org

- بحثي ابراهيم : الانترنت في الجزائر * مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد الاول ، 2002 ، ص 31 - 33 .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

كما يمكن الحصول على بطاقات ذات رقاقت تسمح باستخدامها على مستوى أطراف الدفع الالكتروني كما يمكن الحصول على بطاقات ذات رقاقت تسمح باستخدامها على مستوى أطراف الدفع الالكتروني ***Terminal De Paiement Electronique*TPE** وهي اجهزة توضح لدى التجار وتسمح للعلماء بدفع قيمة مشترياتهم باستخدام البطاقات ذات الذاكرة ، هي متصلة مشتركة SATIM

Société D'automatisation Interbancaire et Marétique¹ وبه كل عملية شراء بالبطاقة ذات الرقاقة الالكترونية ثم تحويل قيمة البضاعة مباشرة والكترونيا من حساب العميل الى حساب التاجر.

وقد انطلق رسميا تنفيذ هذا المشروع يوم 39 اكتوبر 2005 وقد منحت مؤسسة بريد الجزائر اولى بطاقتها مجانا للعملاء الاوائل الذين تقدموا بطلبات شخصية للحصول عليها .²

وحسب المديرية العامة لبريد الجزائر فقد سجل في بداية سنة 2006 حوالي 180000 الف بطاقة موزعة على عملاء بريد الجزائر ، ويتوقع ان ترتفع الى 2,5 مليون بطاقة مع نهاية 2006 مشيرة الى ان هذا المشروع كلف مؤسسة بريد الجزائر حوالي مليار دينار كما سرحت المديرية العامة لبريد الجزائر بان رغم انطلاق المشروع الجديد المتعلق بالبطاقات الا ان الشيك لازال الوسيلة المفضلة للمؤسسات والاجراء مما يسبب مشاكا ارتفاع التكاليف حيث ان تكلفة اصدار الشيكات هي 6 ملايين دينار خلال سنة، بينما البطاقات اقل كلفة بـ 40 % .

وقد وضع في المتناول من اجل تدعيم هذا المشروع 200 شبك الى لتوزيع النقود سنة 2005 ويتم العمل على وضع 200 شبك اخر سنة 2006 ويتوقع ان تصل الى 1300 او 1400 شبك نهاية سنة 2008 اي بمعدل شبك واحد من اجل 4000 حامل للبطاقة كما تم وضع 600 الى 700 اطراف دفع الكترونية TPE على مستوى واجهات بعض المحلات التجارية بالجزائر العاصمة .³

ومن بين المشاريع والتي بصدد التحضير لها ايضا تخص تحصى الشيكات حيث ستتخلى مؤسسة بريد الجزائر عن الشيكات المتعود التعامل بها ، وسيتم تعويضها بنماذج اكثر امنا تطبع من طرف بنك الجزائر وتتوفر على مستوى المكاتب البريدية حيث يقوم العميل فقط بكتابة البيانات اللازمة وسحب المبلغ المطلوب دون حاجة الى دفتر الشيكات ، وبهذا استحب العميل طول مدة انتظار دفتر شيكات جديد ومخاطر الضياع والسرقة .⁴

² - Lancement officiel du system monétique –Les Premiers Cartes seront gratuites , Vue le 8 mars 2013, [http // : WWW.poste.DZ](http://WWW.poste.DZ) .

³ - Algerie Poste : 180000 catres Electroniques Déjà Distribués , cosilté le M 22 février 2013 , [http // : WWW.poste.DZ](http://WWW.poste.DZ) .

⁴ - Du Nouveau Dans les services Financiers Postaux , Consulté le : 20 Décembre 2012, [http // : WWW.poste.DZ](http://WWW.poste.DZ)

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

كما ستشرع مؤسسة بريد الجزائر في معالجة الشيكات بطريقة الكترونية فيما يخص العملاء اللذين يرغبون في دفع فواتيرهم على مستوى مكاتب بريد الجزائر استخدام شيكات بنكية ، فعندما تتلقى هذه الشيكات ستقوم بتصويرها من خلال جهاز سكنار ثم ترسل وتحول الصورة الالكترونية الى البنك المعني والذي سيرد بنفس الطريقة وهذه العملية هي في طور الاعداد ويتم ادارتها من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالاصلاح المالي وتسمح هذه العملية برفع الكثير من الوقت مقارنة بالوقت الحالي بحيث لا تتجاوز 3 الى 5 ايام .

لكن نجاح العملية مرهون بتطوير البطاقات البنكية كوسيلة للدفع والشراء عبر الوطن ، اذ لا بد ان تحظى بالقبول وان يتعود العملاء على الدفع باستخدامها وهو امر صعب نوعا ما في الجزائر اذ لا يقبل اغلبية العملاء الدفع باستخدام الشيكات فمالك بالبطاقات .¹

المطلب الثالث : من بطاقة السحب الى البطاقة البنكية للسحب والدفع .

مع انشاء شركة SATIM سنة 1995 ، اوكلت لها مهمة انشاء تجمع بين عدة بنوك من خلال مشروع البطاقات البنكية المشتركة ، واستطاع هذا المشروع ان يرى النور سنة 1997، حيث يسمح لحامل البطاقة السحب من اي موزع الي للنقود تابع لاي بنك مشترك في النظام ، وبالتالي تسمح هذه البطاقة بتوفير سيولة سريعة لسحب النقود والتقليص من تجمع العملاء على مستوى الوكالات .

وفي اطار هذا المشروع تم انشاء شبكة نقدية ما بين البنوك Réseau Monétique RMI

Interbancaire تقوم بمعالجة الصفقات لأجهزة DAB لصالح البنوك المنخرطة وتحويل التدفقات المالية الخاصة بصفقات DAB ما قبل التعويض.

وتم تنصيب العديد من الموزعات الالية للنقود عبر التراب الوطني موزعة كما يلي :

¹ - Le Carte Monétique L' lancée Aujourd'hui , consulté le : 10 janvier 2013 [http // : WWW.poste.DZ](http://WWW.poste.DZ)

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

الجدول 2-10 : احصائيات حول الموزعات الالية للنقود خلال سنة 2010 .

الهيئة المالية	السحب من الموزعات الالية للنقود		عدد حاملتي البطاقات	عدد الموزعات الالية للنقود المكتسبة	عدد الموزعات الالية للنقود المستاجرة
	القيمة دج	عدد العمليات			
مصلحة البريد والمواصلات	716615000	1433323	177307	02	110
البنك الخارجي الجزائري	265725000	53145	3480	30	10
القرض الشعبي الجزائري	138585000	27717	4847	26	0
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	920060000	18412	3593	10	0
بنك البركة الجزائري	6910000	1382	171	02	0
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	12	12	97	30	10
البنك الوطني الجزائري	8785000	1757	4038	50	8
بنك التنمية المحلية	205000	41	172	0	8
المجموع	7678885012	1535789	163703	150	146

Sourece : Développement et Refercement Des capacités de BNA, deuxieme séminaire national ,feuille 2002 p 41 .

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

لكن عدد الاجهزة ارتفع سنة 2003 ليصل الى DAB 250 تابع لشركة SATIM ، وحوالي 170000 حامل للبطاقات ، ومعدل 3000 عملية سحب فاليوم ، على مستوى الوطن اما عمليات السحب بهذه البطاقات فكانت الاغلبية فيها لبريد الجزائر بنسبة 91 % وهذا في مقابل نسبة تتراوح بين 0% و 3% لمختلف البنوك مما يؤكد غياب الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري كما يوضحه الجدول التالي وذلك لسنة 2002 .

الجدول 2-11: نسب عمليات الحسب بالبطاقات من الموزعات الآلية المنقودة DAB لسنة 2012.

البنك	النسبة %
مصلحة البريد والمواصلات	12%
البنك الخارجي الجزائري	1%
القرض الشعبي الجزائري	4%
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2%
بنك البريد الجزائري	2%
صندوق الوطني للتوفير والإحتياط	6%
بنك الوطني الجزائري	1%
بنك التنمية المحلية	2%

Savce : Développement et Refercement Des capacités de BNA, op.cit p 41

من الجدول أعلاه يتضح الآتي :

وهذه الإحصائيات تشير إلى فشل المشروع نوعا ما ، حيث انه حقق نجاحا ملموسا على مستوى المكاتب البريدية عكس ما تم تسجيله على مستوى البنوك ، اذ لم تتحقق ما كان متوقع لهذا المشروع وهو نجاح البطاقات البنكية كوسيلة دفع في الجزائر بالقدر الذي يخفف من استعمال السيولة ، وهو ما جعل المجموعة البنكية تحتهد اكثر في مجال البطاقات ل يتم استبدال مشروع البطاقات البنكية المشتركة للسحب بمشروع اخر جديد ، ويتعلق الامر ببطاقة تسمح بالسحب من الموزعات النقدية ودفع قيمة المشتريات من المحلات المتعاقدة مع البنوك .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

وكان هذا المشروع نتيجة لفشل البطاقة البنكية المشتركة وبعد ثماني سنوات من التجربة التي انطلقت سنة 1997 بينت الاحصائيات ان من بين 30 مليون ساكن او مقيم في الجزائر هناك فقط 250000 حامل للبطاقة البنكية 80% منها يعود لبريد الجزائر فكان على البنوك ايجاد البديل لخدمة تطبيق النفود الالية.

و مشروع البطاقات الجديد دخل حيز التنفيذ بداية من فيفري 2005 ، حيث مر بمرحلتين ، الاولى تنحصر في الجزائر العاصمة . فقط حيث تضم 600 تاجر و 200 حامل لبطاقة كم المرحلة الثانية تتم بعد 4 اشهر كحد اقصى لتعم كامل التراب الوطني حيث ينتظر ان تصل الى 50000 بطاقة و 1600 تاجر بداية 2006¹ .. وهذا حسب المدير العام لشركة كالية الصفقات النقدية المشتركة ما بين البنوك وقد شارك في هذا مبدئيا لسبع بنوك منخرطة في الشبكة النقدية بين البنوك وهي : البنك الوطني الجزائري – البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري ، بنك التنمية المحلية ، بنك البركة الجزائري ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ، بالاضافة الى مؤسسة بريد الجزائر كما يتوقع انضمام المزيد من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى .²

هناك نوعان من هذه البطاقات هما :

1 – البطاقات الكلاسيكية للسحب والدفع .

2 – البطاقات الذهبية التي بالاضافة الىوظيفتين السابقتين تمنح لحاملها خدمات اخرى كتسوية الفواتير ، طلب الرصيد ، والتامينالخ، هذا بالاضافة الى الرصيد المرتفع .

وفي مراحل لاحقة سيتم التعامل بالبطاقات الدولية من نوع OVERY MASTER CARD EMV ET VISA. ولذلك تم وضع اطراف دغع الكترونية *TEP* TERMINAL de Paiement Electronique تكون قادرة على معالجة هذا النوع من البطاقات ووضع هذه الاجهزة عند المحلات التجارية والمواقع التي تقبل التعامل بها من طرف شركة SATIM بعد ان يقدم البنك المتعاقد مع التاجر طلبا بذلك ، كما تقوم ايضا بالتدخل عند وقوع خلل في هذه الاجهزة .

بالاضافة الى هذه الاجهزة تم ايضا التوسع في شبكة الموازعات الالية للنقود DAB والشباييك الالية للنقود GAB ، التي تعمل باللغتين العربية والفرنسية وتستخدم 24/24 سا و 7 ايام / 7 ايام وتستقبل اربع انواع من الاوراق النقدية ، وهي

¹ : Carte Interbancaire : L'opération sera Généralisée dent . Quatre Mois * Consulté le ; 10 Mars 2013: [http // : WWW.AlgerieCom . com](http://WWW.AlgerieCom.com).

² - Norme Interbancaire .De Gestion Actomatiser des Instrument De paiement : OP Cit . P5 .

- اوراق نقدية ذات فئة 1000 دج .
- اوراق نقدية ذات فئة 500 دج .
- اوراق نقدية ذات فئة 200 دج .
- اوراق نقدية ذات فئة 100 دج .

ويتم وضعها . هي الاخرى من طرف شركة SATIM التي تقوم ايضا بمعالجة عمليات السحب والدفع من خلال الاجهزة (DAB، GAB،TPE)¹ في مدة اقصاها يومين . اما بالنسبة للتجار الراغبين في المشاركة فما عليهم سوى التقدم بطلب وفق عقد مدته سنة قابلة للتجديد ، عليه الامضاء على عقد يتضمن الشروط الواجب تطبيقها من قبل التاجر ، اما العمولة التي يجب ان يدفعها التاجر للبنك المعني تتقدر بـ 1.5 % من مبلغ كل عملية بيع تتم بواسطة البطاقة .²

ويتوقع المدير التسويقي للمؤسسة الفرنسية EXALTO أن السوق النقدية في الجزائر يمكن ان تتضمن 6 ملايين بطاقة ذات رقاقة الكترونية الى غاية سنة 2010 ، وهذا لانها تبذل جهود كبيرة لتطوير وسائل الدفع وتطبيق وسائل الدفع الالكترونية ، فالنقود الالية * Monétique* في الجزائر انطلقت بخجل لآكن البنوك المحاية واعية بان تحولها نحو نظام EMV

* Evropay K Master Card et Visa* مهم من اجل امان العمليات البنكية ، هذا مع العلم ان هذه الشركة الفرنسية اختبرت كشريك رئيسي لمشروع شركة SATIM بـ 27000 بطاقة بذاكرة للدفع المؤكد والتي تحمل العلامة التجارية EMV .³

² - Norme Interbancaire .De Gestion Actomatiser des Instrument De paiement : OP Cit . P(2-5) .

³ - Développement de la Monétidud en Algerie Consulté le 03 Mars 2013. [http // : WWW.AlgerieCom . com](http://WWW.AlgerieCom.com).

المطلب الثالث : مشاكل رقمية وسائل الدفع في الجزائر .

ان الفشل النسبي الذي سجله مشروع بطاقات السحب البنكي (قبل انطلاق المشروع الجديد للبطاقات لسنة 2005) بسبب عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعض هذه البنوك والمؤسسات المالية المشاركة في المشروع تتوقف عن تقديم خدماتها ، ويعود ذلك الاعتماد هذه البنوك على حلول وانظمة مستوردة غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية.¹

وحسب وجهة نظرنا فانه لا فائدة من الانطلاق في تجربة جديدة. دون تقييم التجارب السابقة ومعرفة اسباب فشلها بتفاديها مستقبلا ، لذلك يمكن الترف لاهم مشاكل رقمية وسائل الدفع في الجزائر فتواجهها سواء وسائل الدفع الالكترونية او محاولة النظام المصرفي الجزائري تطبيق المعاملات المصرفية الالكترونية وايضا عمليات التجارة الالكترونية .

ارتفاع الاستعمالات المتكررة للشيكات بدون رصيد او غير كافية الرصيد ساهم في رفع الثقة عن وسائل الدفع مما ساهم في تفضيل السيولة النقدية . وهذا بالاضافة الى المشاكل التي تواجهها البطاقة البنكية في اي دولة كانت وهي :²

1- **السرقه والضياع** : ولمواجهة هذا المشكل تم وضع في متناول مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات لمدة 24 سا / 24 سا و 7 ايام / 7 ايام وهو مركز تابع لشركة SATIM و الذي بمجرد ان يتلقى اتصال بضياع او سرقة بطاقة معينة يقوم بوضع بطاقة في حالة معارضة ولكن ان لم يتلقى هذا المركز التاكيد الكتابي من طرف الحامل او بنكه على ضياع او سرقة البطاقة في مدة 15 يوما فسيقوم برفع الحجز عن البطاقة ، فتصبح المسؤولية على عاتق الحامل او البنك . حيث يتخصص هذا المركز بحالات السرقة والضياع للبطاقات ، بينما مركزية عوارض الدفع مكلفة بوسائل الدفع الاخرى كالشيكات والسندات لامر .

2- **الاستعمال الاحتيالي للبطاقة** : في حالة اكتشاف استعمال مشبوه فيه لهذه البطاقة سيتم حجزها مؤقتا . حتى يتم التأكد من عملية الغش ، وفي حال التأكد من براءة الحامل ستصدر بطاقة اخرى لصالحه .

لكن القانون لم يرقم بعد بالنظر فمثل هذه الحالات المتعلقة بالبطاقات والتي بالتاكيد ان كانت موجودة ستساهم في قمع حالات الغش والتزوير والسرقة فمثلا في فرنسا تنص المادة 01/67 من قانون العقوبات رقم 91

¹ - بحثي ابراهيم وشعوبي فوزي ، مرجع سابق

1382/ المؤرخ في 30 ديسمبر 1991¹ تنص على مايلي « يعاتب بالحبس من سنة الى سبع (7) سنوات وبغرامة مالية او باحدى هاتين العقوبتين فقط »

1- كل من قلد ورق وبطاقة الدفع والسحب .

2- كل من رغم علمه بالتقليد او التزوير استعمل او حاول استعمال السحب او التسديد ببطاقة مقلدة او مزورة .

3- كل من رغم علمه قبل تسديد *بواسطة بطاقة مقلدة او مزورة* .

3 - العمليات التعسفية : كل بطاقة اصبحت غير صالحة الاستعمال كانقضاء مدة صلاحيتها او تجاوز العميل المبلغ المصرح له من قبل البنك فتم قبول الدفع من طرف التاجر يتم وقف عمل الاجهزة التابعة للبنوك والتي تكون موجودة لدى هذا التاجر ويطلب من البنك المتعامل مع التاجر الغاء العقد .

4 - اشكالية الاثبات : يتم اثبات العمليات المستخدمة للبطاقة من خلال التسجيلات التي تتم اوتوماتيكيا على الشريط الالكتروني كما يتم استخدام كافة البيانات المسجلة حول كل عمليات السحب من اجهزة DAB و GAB و TPE . وعادة هذه المشكلة لا تثار الى حيثما يطرح نزاع على القضاء كما يلي :

اولا : معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر : في الحقيقة ليس هناك تجارة الكترونية في الجزائر ما عدا الاقلية التي تستخدم البطاقات البنكية الدولية ولعل اهم معوقاتها في الجزائر ما يلي :²

- الامية المعلوماتية ويقصد بها الجهل باساليب ووسائل التعامل في مجال المعلوماتية ، عدد اللذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل الى 17.5 مليون من سنة في الوقت الذي لا يفوق فيه عدد المؤهلين لاستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري لسنة 2004 .³

- الحاجز اللغوي اذ ان معظم التعاملات التجارية الالكترونية تتم باللغة الانجليزية .

- سيطرت قيم المجتمع النقدي ، حيث ان التعاملات تتم في معظمها بالنقود التقليدية و ليس بادوات التعامل المالي الحديثة .

- الطابع اللامادي وليس الملموس للتعامل الالكتروني الامر الذي لا يشجع الكثيرين على التعامل مع اطراف لا يواجهونهم وجها لهما وعلى وسائل الالكترونية غير ورقية .

¹ - حمزي سيد احمد ، مرجع سابق ص 116 .

² - عبيرات مقدم وزيد الخير مهلود ، « محاولة تاهيل النظام القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر » . الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية ، المرجع السابق .

³ - حداد عبد المالك * واقع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر . * مرجع سابق .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

- تطور القوانين المصرفية التي تنظم العمليات المصرفية الالكترونية والجزائر لا تزال بعيدة جدا عن وضع هذه القوانين ، فالجزائر لم تقم بوضع قوانين منظمة للمعاملات التجارية الالكترونية ومبالك العمليات المصرفية الالكترونية .

ثانيا : مشاكل وسائل الدفع الالكترونية -البطاقات البنكية -:

- مشكل الامية يجعل الاشخاص لا يثقون في السيولة النقدية وغير قادرين على استعاب او استعمال البطاقات البنكية .

- يجذ المواطن الجزائري استخدام النقد لانها احسن وسيلة للتهرب من الضرائب وعدم القدرة على فرض رقابة ، خاصة بالنسبة للتجار اللذين ستجبرهم عملية البيع للبطاقات على التصريح بالقيمة الفعلية لتعاملاتهم التجارية .

- وجود ازمة ثقة بين العملاء والتجار وبين المؤسسات المالية التي تسير حساباتهم ، وقد زاد من حدة هذه الازمة الفضائح المالية التي عرفتها البنوك الجزائرية كبنك الخليفة

- عدم الثقة في النظام والمحاكم القضائية التي حال وقوع مشاكل ستأخذ وقتا طويلا للفصل في المعلقة بالشبكات دون رصيد

المبحث الرابع : مشروع تحديث نظام الدفع في الجزائر .

لتحديث وسائل الدفع في الجزائر لا بد اولا من تحديث النظام بكامله ومنذ بضع سنوات كثر الحديث في الجزائر عن ضرورة تطوير القطاع المالي والمصرفي الذي يشمل نظام الدفع، حيث ينصرف مدلول التحديث الى ادخال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي مع ما يتطلب ذلك من تحديث كل من انظمة الدفع والسحب والائتمان والتحويلات المالية ، الخدمات المصرفية مثل كشوف الحسابات .

المطلب الأول : مبررات تحديث النظام المصرفي الجزائري .

لقد سعت الدولة في ضبط الاصلاح المالي بتحديث البنوك التجارية وفقا استراتيجيات جديدة بدأت منذ 1988 بالسعي الى استقلالية البنوك العمومية واصدار قانون النقد والقرض ، واعتبر القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي لانتقال اقتصاد السوق فمرحلة التحديث للبنوك العمومية التجارية هو استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في المعاملات المصرفية الالكترونية وادخال وسائل الدفع الحديثة وغيرها من الاجراءات

فصلية تحديث الخدمات المصرفية شرط اساسي لعملية التحديث المصرفي للبنوك التجارية العمومية وفي سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية اقليميا وعالميا ، اصبح لازما على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عليها

بجودة ما تقدمه من خدمات كاحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية والاجنبية فحتمية الارتقاء بالبنوك الجزائرية نحو التطور المصرفي الدولي له مبرراته والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1- ظاهرة العولمة الحالية :

من بين تعريفات العولمة المالية هي : الناتج الاساسي لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بلانفتاح المالي مما يؤدي الى التكامل وارتباط الاسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال ونعني بالاختص عولمة الخدمات البنكية والتي ستاثر بصورة مباشرة على اداء البنوك التجارية الجزائرية ويذكر ان لهذه الظاهرة ايجابيات تتمثل اساسا في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي الى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة اداء البنوك للوصول الى المستويات العالمية غير ان التحدي الحقيقي.

بين الاتجاهات التي تلائم العمل للصم في في غالبية دول العالم و من بينها البنوك الجزائرية و لعل حركة التجمع و الاندماجية تحددت ملامحها و اكتسبت خصائصها المميزة من خلال رغبة البنوك التي تعمل على نطاق واسع في الحفاظ على تراجعها عالميا ، بالاضافة الى قدراتها على تقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المعرضة هذا و يمكن القول ان من اهم الاسباب الرئيسية التي تفسر حدوث عمليات التجمع و الاندماجية ترجع دوافع استراتيجية مرتبطة بالتنوع بكذا الدوافع الاقتصادية المرتبطة بعلاقة الفصل التعاون اما داخليا فللجزائر عدة مبررات تدفعها لضرورة التحديث لعل اهم هذه المبررات ما يلي :

2- ضعف كفاءة انظمة المدفوعات: تعاني انظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للاسلوب التقليدي المعمول به في اتمام عمليات للمقاصة والمعتمدة على الاسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة ادوات القرض من خلال سجل المقاصة ويزداد الامر حدة اذا تعلق باجراء مقاصة تبين غرضها المتباعدة سكانيا مما يؤدي الى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن لكن استدراك لموقف تبني المقاصة الالكترونية من سنة 2006 .

3 - ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة : يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة و تطبيق الانظمة و البرامج العصرية و ذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الاسواق الداخلية و الخارجية كما ان استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات و زيادة الشفافية ، اذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك ، فالمنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات . قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وهذا يتطلب بدوره جهدا . لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الاجانب .

4- ضعف السوق النقدي الاولي والثانوي :

يحتاج الجهاز البنكي الى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من اهمية بالغة لا نه يمكن تجاهلها ، حيث يتم من خلالها تامين السيولة النقدية وتوفير ادوات الدفع للبنوك و من خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته ، و تتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد وتجدر الاشارة الى انه تفتتح ابواب بورصة الجزائر في جانفي 1998 (بورصة حديثة وفنية) وتتسم بقلّة التعاملات وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال تمويل ، تعامل سراء وبيع الربح وزيادة راس مال .

وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن نجاحها في الجزائر المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالمية .

المطلب الثاني : نظام الدفع في الجزائر التحديث والأهداف :

نظام الدفع لدولة ما يتكون من الهيئات المالية الوسيطة ، عملية التسوية المقاصة ووسائل الدفع سواء الكتانية او الالكترونية والهيئات في الجزائر التي تتدخل مباشرة في خلق او تسيير وسائل الدفع هي : -بنك الجزائر- البنوك التجارية - الهيئات والمؤسسات المالية - الخزينة العمومية -مراكز الصكوك البريدية .و نظام الدفع لدولة ما يعتبر مؤشر الصدى فعالية و نشاط اقتصاد . تلك الدولة ، خاصة بمفهوم اقتصاد السوق ويجب ان يتضمن هذه النظام نظام معلوماتي واتصالات بين الهيئات المكونة له .فتطور المؤسسات و تقدمها فيما يخص الوساطة البنكية متعلق بتطور وسائل الدفع سواء في الدول المتقدمة أو للدول السائرة في طريق النمو ، يجب ان يضمن تطوير نظام الدفع أي دولة تحقيق الأهداف .

- تبني نظام دفع و قوانين تناسب حاجيات المستخدمين (خواص ،مؤسسات وإدارات) وإلزامية تحقيق اقتصاد متطور تتطلب التكفل بنشر استخدام وسائل دفع الكترونية .

- تخفيض فترات المقاصة خاصة المتعلقة لعمليات التبادل خارج مكان الدفع والتي تستخدم وسائل الدفع الورقية (شيك ، سلام) لظاهرة العولة يتمثل الآثار السلبية التي ستعجز عن هذه الظاهرة ومثال لذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل :

وهناك عددا من التداعيات المختلفة لظاهرة العولة على البنوك أهمها

أ - الخدمات المصرفية الدولية.

ب - عولمة آليات الصرف .

ج - تبني البنوك للمعايير العالمية فيما يخص الجودة.

2 - التوجه الى البنوك الشاملة :

البنوك الشاملة هي نتيجة حتمية للعولمة المالية ، فهذه البنوك تسعى الى تنمية مواردها المالية من كافة القطاعات ، كما تقدم الائتمان لكافة القطاعات ففلسية البنك الشامل تقوم على فلسفة التوزيع بهدف استقرار وزيادة حركة الودائع وانخفاض في المخاطر .

3 - ظاهرة البنوك الالكترونية:

تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الاولى لنظامنا البنكي والتي عليه مواجهة بكل حزم وجدية بحيث تتميز البنوك الالكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في اي وقت وبدون انقطاع ، وحتى ايام العطل ومن اي مكان وبأي وسيلة كانت .

4 - تحرير تجارة الخدمات المالية:

من بين اهم نتائج الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية (خدمات البنوك ، التأمين و اعادة التأمين) فرض على البنوك التجارية الا تحرير هذه التعاملات مما يؤدي الى جعل القطاع البنكي اكثر كفاءة واستقرار ، اتساع السوق المصرفي ، تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وزيادة جودتها بسبب درجات المنافسة ، كما تؤدي الى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا .

5 - التجمع والاندماجية:

يعرف الدمج المصرفي بانه العملية للصالية الى الاستحواذ على بنك او اكثر بواسطة مؤسسة مصرفية اخرى ، حيث قد يتخلى البنك المنهج عن اسمه وينطوي تحت اسم المؤسسة المصرفية التي قامت بعملية الدمج .

يعد الاتجاه نحو ظاهرة التجمع والاندماجية الاكثر اهمية من تعميم وتحسين ميكانيزمات تغطية الشيكات ووسائل الدفع الاخرى التي تعتمد على الدعامة الورقية وكذلك نظام التحويلات .

وتحاول المجموعة البنكية الجزائرية تحقيق خمس نقاط :

1- تطوير شبكة اتصال بنكية .

2- استخدام هذه الشبكة بما يتلائم وتسيير وسائل الدفع والعمليات البنكية .

- 3- وضع في المتناول نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد .
- 4- انطلاق الأعمال المتضمنة تنسيق ، تنظيم وتسيير وسائل الدفع التي تعتمد على الدعائم الورقية ، تأديتها أقصى حد ومحاولة تخفيض مدة معالجتها .
- 5- وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي . وفي هذا الإطار تم وضع مشاريع وطنية في الفترة 2001-2002 لتطوير وتحديث النظام المالي و تبني هذا المشروع وزارة المالية والوزير المنتدب المكلف بالاصلاح المالي ، بنك الجزائر ، وزارة البريد والمواصلات ، الجمعية المهنية للمؤسسات المصرفية والمالية و هذا بالتعاون التقني و المالي للبنك العالمي ، حيث تتعلق هذه المشاريع بتطوير و تحديث طرق معالجة وسائل للدفع الكلاسيكية (الشيك ، التحويل ، السفتحة ، السند لأمر) من خلال المقاصة الالكترونية وتبني اجراءات تحد من حالات الغش والتزوير لهذه الوسائل كما تشمل هذه المشاريع ادخال وسائل الدفع الكترونية (بطاقة السحب والدفع) هذا بالإضافة الى مشروع يخص التحويلات ذات المبالغ التي تفوق مليون د ج حيث سيتم معالجتها في الوقت الحقيقي (RTGS) وشملت هذه المشاريع أيضا تطوير الاتصالات عن بعد ، وهذا بالاستناد الى تحديث نظام الدفع وتطوير نظام المعلوماتية لبنك الجزائر ، و في اطار هذا المشروع استفادت الجزائر بمساعدة من البنك العالمي تقدر ب : 5, 16 مليون دولار أمريكي .

أما أهداف هذا المشروع فتركز على النقاط التالية:

- وضع في المتناول بنية تحتية تسمح بأكبر فعالية لمعالجة العمليات داخل البنوك والسوق المالي وخاصة تطوير نظام الدفع للمبالغ الكبيرة .
- تطوير النظام المعلوماتي لبنك الجزائر اذ يعتبر ذلك ضرورة مكملية لتطور نظام الدفع ومعالجة العمليات التي تخص السياسة النقدية تغطية الصرف ... الخ .
- تطوير المعايير المستقبلية لنظام المقاصة للصفقات ذات المبالغ الصغيرة وهو شرط حتمي لتطويرها.
- تقوية ودعم البنية التحتية للاتصالات عن بعد بين بنك الجزائر والمقرات الاجتماعية للبنوك ، الهيئات المالية ، مراكز الصكوك البريدية ، الخزينة العمومية وشبكة الاتصالات عن بعد ستساهم حتما في تسهيل عمليات التبادل ومعالجة قطعة بقطعة عمليات الدفع وتبادل البيانات والمعلومات بين وعبر البنوك وينتهي هذا المشروع بنظام دفع بين البنوك متطور يحقق مستوى دفع للمبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ونظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة والمتوسطة ، الذي يضمن ويؤمن تحويل الاموال بطريقة فعالة ، امنة وسريعة .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

- ترقية استعمال وسائل الدفع الكلاسيكية وذلك حتى تحل محل النقود في الجزائر وهذا لا يتم الا بسحسين النوعية والتخفيض في مدة المعالجة والتسوية .

- توحيد وسائل الدفع وتوحيد مقاييس التبادل .

وفي اطار هذا المشروع تم وضع برنامج اعمال يتكون من اربع مجموعات تعمل على صوى البنوك وهذا بحضور مستشاري البنك العالمي من اجل دراسة المشروع ، حيث تجتمع هذه المجموعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الاعمال المحققة وطريقة العمل ويتعلق الامر بالمجموعات التالية :

1- مجموعة الهندسة الإجمالية :

تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني ، انطلاقا من التجريد المادي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك ، وتكون البداية بالشيكات ذات المبالغ الكبيرة ، حيث تتكفل هذه المجموعة بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصة الالكترونية والاعتماد على الدعائم الالكترونية بدلا من الورقية .

2 - مجموعة وسائل الدفع :

تقوم المجموعة بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكية بالاضافة للسحب من الموزعات الالية للنقود DAB والدفع بالبطاقة مع محاولة معرفة ايجابيات ومشاكل هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي ، البنوك التجارية ، وحتى العملاء لمحاولة ايجاد الحلول بالاضافة الى تحليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية والمتوقعة مما يسمح بمعرفة حدود النظام المعلوماتي الحالي للبنوك مدى قدرته على اعداد احصائيات حول حركة وسائل الدفع .

3 - المجموعة النقدية :

يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول للدفع والسحب بالبطاقات البنكية .

كما قامت المجموعة بمنافسة العراقيل التي تواجهها النقدية في الجزائر ، كما ناقشت المواضيع المتعلقة بانواع البطاقات الوطنية والدولية ، نوع البطاقة ذات رقاقة من نوع EMV ، عمولة البنك ، دراسات السوق ، طبيعة بنية البنوك .

4 - مجموعة *القانون* :

يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية ، وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تميز بتمائل وطني .

المطلب الثالث : مشروع تحديث نظام الدفع في الجزائر.

من اهم ما طرح في اطار تحديث نظام الدفع في الجزائر والجاري العمل به ابتداء من سنة 2006 هو :

نظام الدفع للمبالغ الكبيرة والذي يطلق عليه نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة *RTGS* اي :

LE SYST2ME DE PAIEMENT DE Gros Montants en temp réel ويقوم هذا النظام بعمليات تحويل المبالغ الكبيرة اذ تصف بانها عمليات استعجالية .

- نظام الدفع الشامل او المكثف *Le Système de paiement de masse* ويقوم هذا النظام للمقاصة الالية والالكترونية لحمل وسائل الدفع التقليدية والالكترونية بمعنى المعالجة الالكترونية للمبالغ الصغيرة والمتوسطة .

اولا : نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة RTGS :

يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة بانه نظام يخص اوامر الدفع التي تتم ما بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية او البريدية للمبالغ الكبيرة او للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام ، وهو نظام يخص ما يلي :

- الاموال المحولة بين البنوك او مع البنك المركزي ، مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والاحتياط الاجباري بتقليل المخاطر التنظيمية .

- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له اهمية كبيرة نظرا لانه يساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد .

- تنظيم الصفقات التي تتم في اسواق راس المال كالبورصة والسوق النقدي ، مما يحسن ويزيد من تطورها .

ويسمح هذا النظام بتنظيم اوامر التحويل الاموال التي تعادل وتغوق مليون دينار ومعالجتها في الوقت الحقيقي على انها عمليات استعجالية وفورية وبصورة اجمالية (عملية بعملية) وذلك دون تاجيل ، اي انه يخص فقط عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات اما المشاركون في هذا النظام فهم نوعان : مشاركون بصورة مباشرة (ملربطون مباشرة بنظام RTGS المنظم من طرف بنك الجزائر) ومشاركون بصورة غير مباشرة (الولوج للنظام يتم باستخدام خدمات المشاركين مباشرين) ويتحمل هذان النوعان المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بعملياتهم الحسابية المفتوحة لدى نظام RTGS والحسابات لدى بنك الجزائر ، وتخص هذه العمليات التدفقات المتعلقة بالتحويل من بنك الى اخر ومن حساب عميل الى اخر .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

وقد شاركت كافة البنوك والمؤسسات المالية في هذا النظام بالاضافة للخزينة العمومية وبنك الجزائر وغيرها من الهيئات يتم بواسطته اجراء كافة العمليات المصرفية والمالية بين البنوك وبنك الجزائر منها التحويلات لفائدة ارصدة العملاء ، وتجدر الاشارة الى ان هذا النظام دخل حيز التطبيق انطلاقا من 08 فيفري 2006 .

ثانيا : نظام الدفع الشامل :

يتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معالجتها سواء وسائل الدفع التقليدية او الالكترونية (البطاقات البنكية) وفي سنة 2002 تم وضع مجموعة عمل تولت تسطير الاستراتيجيات المتعلقة بعمليات الدفع والدفع الشامل ويتعلق الامر بصفقة خاصة بالمقاصة الالكترونية والتفكير .

في وضع النصوص القانونية لمثل هذا التطور ، ووضع شبكة للتحويل ونظام معلوماتي للمشاركين او المنخرطين في النظام ، كذلك وضع الشروط الملزمة لتطوير وسائل الدفع ، خصوصا الوسائل الالكترونية وتخص العملية الدفع بالشيك ، التحويل ، السفتجة ، السند لامر ، النقدية اشعار بالاقطاع (هي وسيلة دفع استعملت حديثا في الجزائر ، وهي تشبه

التحويل حيث حيث تسمح بتحويل اموال العملاء من حسابهم الى حساب اخر ، فهو تصريح مستمر يعطيه المدين الى دائئه للاقطاع من حسابه دائما وفي تواريخ منتظمة وتستعمل هذه الوسيلة خصيصا لدفع فواتير(الكهرباء ، الغاز ، الماء... الخ) وذلك بطريقة منتظمة سواء للمبالغ الثابتة او المستمرة .

وفي اطار هذا المشروع يقوم بنك الجزائر مع المجموعة البنكية بالتخطيط لما يلي :

هندسة نظام المقاصة وذلك بوضع تبادل وسائل الدفع تحت الشكل الالكتروني وبمجردة من الشكل المادي ، وضع ارشيف لوسائل الدفع الورقية التي سيتم معالجتها باستخدام اجهزة سكانير، النظام المعلوماتي كيفية ادارة وتسيير المقاصة ...)

- التعريف بالنظام وباهدافه ، نوع المشاركين ، الدور والمسؤوليات المسيرة للنظام لقوانين الامان ، الشروط التقنية للدخول للنظام ... الخ .

- تقدير الاسعار المكلفة بالنظام .

ونظام الدفع الشامل هي صلاحية الوزير المنتدب المكلف بالاصلاح المالي وقد دخل المشروع حيز التنفيذ انطلاقا من 15 ماي 2006 .

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر

وتجدر الإشارة الى ان نظام RTGS يكون على اتصال بهذه المقاصة لتأمين تسوية الارصدة للمشاركين وتحويلات النظام ويفضل ان تتم في نفس يوم اجراء المقاصة حتى يتم معالجتها .

في الوقت الحقيقي اما من يتكفل بادارة عمليات نظام التبادلات لمقاصة الدفع الشامل فهو مركز المقاصة المطبقة ما بين البنوك (CPI)، (Contre précomposition interbancaire) وهو فرع لدى بنك الجزائر والذي يتولى بالضبط اربع مهام هي

1 - تسيير التبادلات للمقاصة الالكترونية وارشفة البيانات .

2 - تسيير تدفقات المبادلات وحساب الارصدة المتعددة للمشاركين لنظام RTGS

3 - الاشراف على عمل النظام .

4 - التحكم في نظام سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك .

اما الهيئات التي تتدخل في نظام المقاصة الالكترونية ، من اجل عمليات الدفع الشامل فهي : بنك الجزائر ، البنوك التجارية ، بريد الجزائر ، الخزينة العمومية .

خلاصة الفصل :

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا حساسا داخل أي اقتصاد ويتواجده في مركز النشاطات الاقتصادية فانه يلعب بذلك دور خطير ، ويتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي وصاحب القايض المالي ، ولأداء هذا الدور يقدم أدوات ووسائل دفع تسهل انتقاء الأموال بأدنى تكلفة في أقصر وقت ممكن ، وهذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية وعليه اي تاخر في هذا المجال قد يعرض الاقتصاد للشلل ، وهذا ظهر حاصل في الاقتصاد الجزائري .

ولحسن الحظ ادركي البنوك الجزائرية حتمية تحسين خدماتها لا سيما وسائل الدفع التي لا تحتل في الاقتصاد الجزائري حتمية تحسين خدماتها لا سيما وسائل الدفع التي لا تحتل في الاقتصاد الجزائري المكانة والاهمية التي تتسم بها لدى الدول المتقدمة لذلك فامام النظام المصرفي الجزائري الكثير من العمال والخطوات الواجب اتباعها لاعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية وادخال ثقافة وسائل الدفع الالكترونية ثانيا حتى تتخلص من من الطابع النقدي الذي يميز هذا المجتمع .

يمكن القول بان الجزائر بدأت تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع ، لكن الامر لن ينتهي هنا بل عليها القيام بمزيد من من الدراسات في مجال اخذة بعين الاعتبار تجربة الوسائل الاخرى كالنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية وغيرها نظرا لاهميتها خاصة في عالم التجارة الالكترونية مما يساعد الجزائر على ممارسة التجارة الالكترونية ، عندما تبدأ في الاهتمام بهذا النوع من التجارة العالمية .

الفصل الثالث:

واقع وسائل الدفع

البنكية الحديثة بالوكالة

البنكية " CPA "

تمهيد:

تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات إستخداما لتكنولوجيا المعلومات ونظرا للتطور المذهل والمتلاحق لهذه المصارف وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية وبالتالي التحول من نظام المدفوعات التقليدي إلى نظام وسائل الدفع الإلكتروني.

ويعتبر النظام المصرفي الجزائري من الأنظمة السائرة نحو التفتح أكثر على التكنولوجيات الحديثة والتخلي على الأنماط التقليدية التي تركز على الأوراق غير المنتهية ليبقى مخزون الورق هو المخزون الإستراتيجي للعمليات المصرفية تنفيذا وإثباتا وتقييما.

المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري:

يعد القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التجارية المستخدمة لوسائل الدفع الحديثة ولذلك ارتأينا دراسة هذا المبحث من خلال نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري وخصائصه ومهامه.

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري CPA وتعريفه.

أولا: نشأة القرض الشعبي الجزائري CPA.

لقد نشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966 وذلك بعد التأميمات التي قامت بها الدولة سنة 1966 آنذاك وتم إنشاء هذا البنك بإصدار مرسوم رقم 366/66 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري منذ الاستعمار والتي يمكن بيانها فيما يلي:

- البنك الشعبي الجزائري والصناعي للجزائر (BPCIA).
- البنك الصناعي لوهران (BPCIA).
- البنك التجاري الصناعي لقسنطينة (BPCIA).
- البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر.

حيث دجت هذه المصاريف وتم انشاء على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري في التاريخ المذكور أعلاه وتم تدعيمه بضم للبنك المصرفي (BMAM. MISR) في جانفي من سنة 1965م وكذا الشركة المراسلة للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جانفي 1968م وأخيرا ضم الشركة الفرنسية للتسليف (sfcb) في عام 1971م وفي سنة 1985 انشق القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية (bd) حيث تم التنازل لفائدته عن وكالة وتحويل 550 موظف واطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن.

وبعد اصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988م أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات اسم تملكها الدولة كليا وابتداء من سنة 1996م وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدها أو في البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني معتمد في الجزائر.

وتطور رأس المال البنك إلى أن بلغ 216 مليار دينار جزائري بلغت عدد الحسابات لدى البنك 945155 وحساب سنة 2000م بعد أن كانت 916605 حساب سنة 1997م للبنك مقرب للجزائر العاصمة و

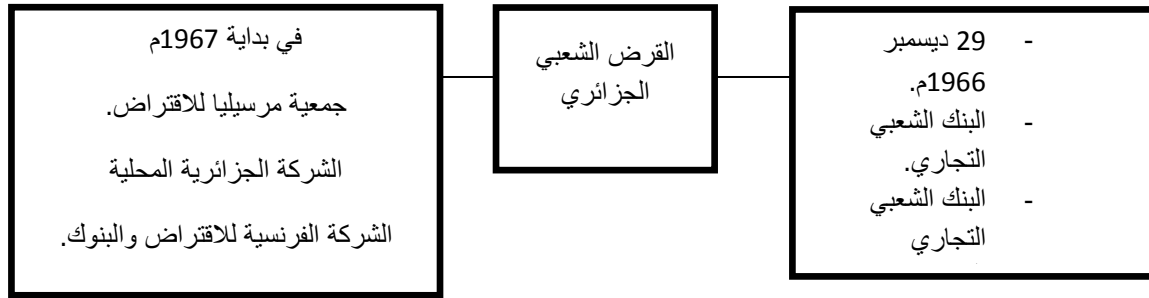
الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

(09) وحدات جهوية وهذا التقييم كان سنة 1983م أما في سنة 2001 بلغت 121 وحدة وفي كل وحدة (03) أقسام الأول إداري، للاستغلال والثالث للرقابة.

أما بالنسبة لفروعه فقد بلغت 144 فرع في بداية عام 1985 لكنها تقلصت إلى 78 فرع بعد تأسيس التنمية المحلية في 2004م قدرت ب 15 فرع بالنسبة للتكوين فهناك فرع جهوي مكلف بالتكوين ويكون على عاتقه تنظيم دورات تكوينية لعمال الجدد والعمال القدامى ولذلك تحت إشراف إدارات متخصصة وتعمل لدى البنك على شكل ملتقى دوري في كل سنة ويتعامل البنك مع كل البنوك داخليا وخارجيا وضع كل الشركات الخاصة والعامة ومع كل شركات الخاصة ومع كل شرائح المجتمع.

أما بالنسبة للنشاط الدولي للقرض الشعبي الجزائري فقد بلغ حجم الأعمال التي قام بها البنك سنة 1997 حوالي 617 مليون دولار ثم ارتفع إلى 991 مليون دولار سنة 2000م.

الشكل 3-1: تكوين القرض الشعبي الجزائري.



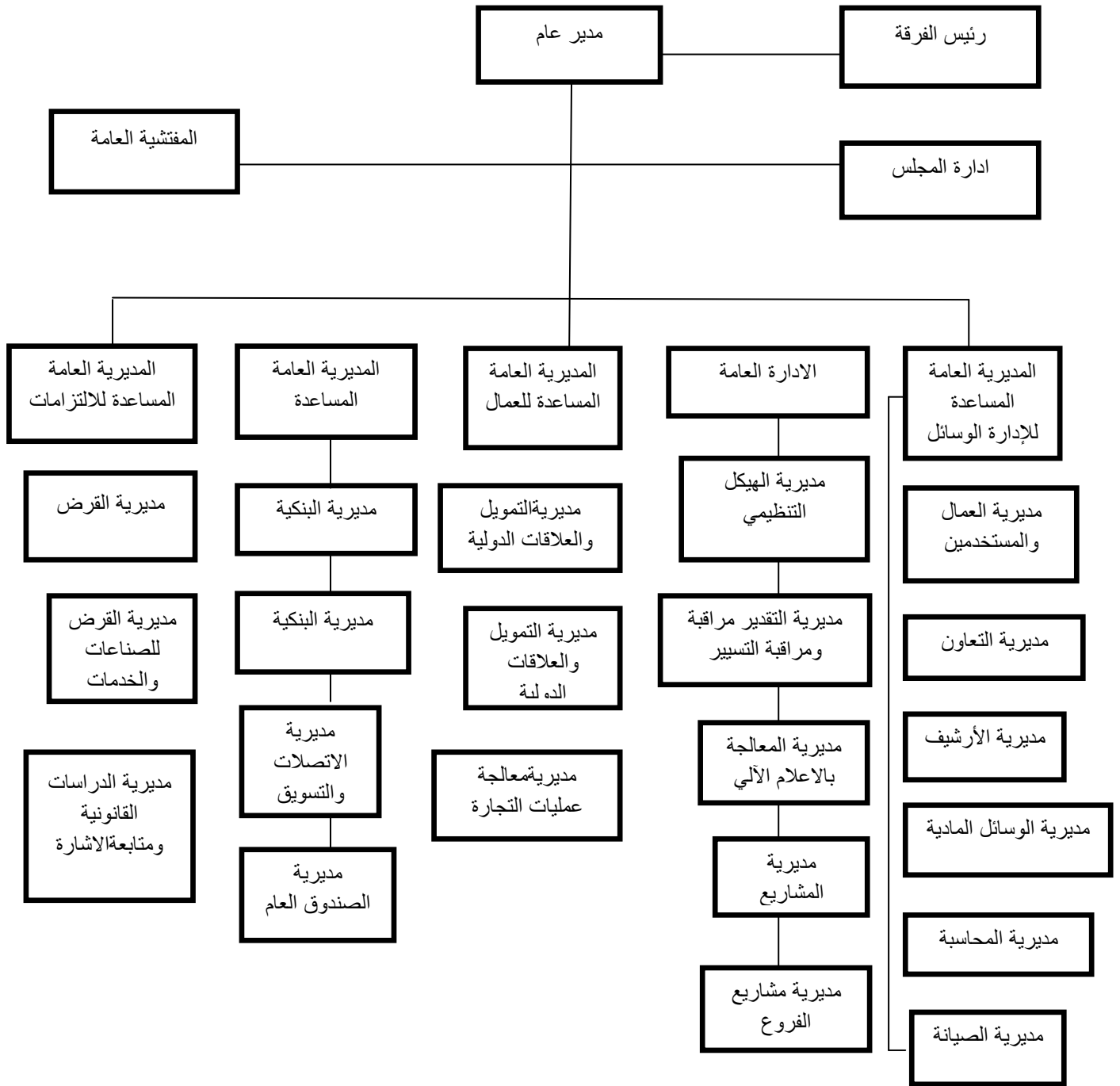
المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

ثانيا: تعريف القرض الشعبي الجزائري:

هو ثاني بنك جزائري تم تأسيسه في الجزائر في 14 ماي 1966 وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر العاصمة، ووهران، قسنطينة، وعنابة والصندوق المركزي للقرض الشعبي ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية هي: شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية والبنك وأخيرا البنك المختلط الجزائري.

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

الشكل 3-2: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.



المصدر: الوثائق الداخلي للمؤسسة

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

- استعماله المكثف للإعلام الآلي واستعمال أشكال التعاقد في إبرام الصفقات والمشاركة في مشاريع واستثمارات مختلفة.
 - استخدام الجميع وسائل الدفع الحديثة ولتسهيل المعاملات كنظام السحب والدفع عن طريق الأجهزة الإلكترونية والآلية الشيء الذي ساهم في تبسيط وتسريع وزيادة المبادلات.
 - معاملات بالعملة الوطنية الأجنبية.
 - هو مؤسسة معرفية عمومية تهتم بتقديم جميع أشكال القروض.
 - بنك يعتمد بنك عاما وشاملا بالعاصمة أي البنك الرئيسي التي تتفرع منه باقي الوكالات لجميع الولايات.
 - تكون معاملات القرض الشعبي الجزائري على المستوى المحلي والوطني.
- ثانيا: مهام القرض الشعبي الجزائري.

تتلخص مهمة القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- تنمية القطاع الصحي والتجاري والتوزيع.
- تنمية الفنادق والسياحة.
- تنمية (BPTH) العمارة العامة، الأشغال السكن.
- دراسة العمليات الفرضية والبنكية واستعمال الودائع وتقديم السلفيات على جميع الأشكال وتساهم في جميع رؤوس أموال المؤسسات.
- تنمية (Pme ; pms) الصناعات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية.
- فتح الحسابات الجارية سواء بالعملة المحلية (الدينار) أو بالعملة الأجنبية.
- تمويل احتياجات الاستغلال للأعوان الاقتصادية في قطاعات الصناعة والتجارة والفلاحة.
- تقديم القروض بجميع أنواعها.
- تقديم بطاقات الدفع الإلكترونية للعملاء الراغبين في الحصول عليها.
- تحويل الأموال الضرورية لعملاء إلى الخارج.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء وضمانها والقيام بخصمها.
- فتح الاعتمادات المستندة لتسهيل عمليات التجارية الخارجية.
- القيام بجميع العمليات المصرفية المتعلقة بتحويل العملات من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو العكس.

المبحث الثاني: مدخل عام للوكالة البنكية بميلة "CAA3333"

تعتبر الوكالة البنكية بميلة من أهم الوكالات التي يتعامل بوسائل الدفع خاصة الحديثة وهذا ما جذبنا إليها لإجراء دراستنا التطبيقية وذلك من خلال التعريف بالوكالة البنكية وأهدافها وأهم النشاطات التي تقوم بها بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة وأهدافها.

أولاً: تعريف الوكالة "333".

أسست وكالة ميلة "333" سنة 1986 وهي وكالة تابعة لمجموعة استغلال قسنطينية حيث كان في البداية مقرها بحي 300 مسكن ولكن نظراً لتوسيع نشاطها وازدياد عدد زبائنهم لدى الوكالة إلى تغيير مكان عملها والانتقال إلى حي لخضر بن قربة وهذا منذ سنة 1994م إلى يومنا هذا حيث أن وكالة ميلة CPA 333 تعتبر بنك من البنوك التجارية حيث تقوم بمعالجة كل المعاملات البنكية والمالية المقدمة من طرف المديرية.

كما عرفت الوكالة تطورا خلال السنوات الأخيرة وهذا من خلال استخدامها لبعض الوسائل الإلكترونية (بطاقة الدفع الإلكتروني) بالإضافة إلى دعم الأنشطة النقدية والانطلاق في أنواع جديدة من التمويل.

ثانياً: أهداف وكالة ميلة (CPA) "333".

لقد تعددت أهداف الوكالة ويمكن أن ندرج أهم الأهداف كالاتي:

- الحفاظ على مصالح المتعاملين وذلك بتوفير التسهيلات اللازمة للنجاح وتوحيد العلاقات الاقتصادية.
- التخفيف من بعض الأعباء المالية التي تحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع والاستثمارات.
- تقديم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة.
- الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الآداء الجيد لمهامه.
- القدرة على الصناعة وإثبات مكانته بين البنوك.
- الرغبة في الظهور القوي على المستوى البنكي من خلال تقديم الخدمات المصرفية الحديثة مثل منح بطاقات الدفع الإلكترونية وتحويل النقود إلى الخارج التي تزيد من فعالية البنك.

حين يؤدي جميع المهام الموكلة إليها لنجاح الشيء الذي جعلها تثبت مكانتها على المستوى البنكي وهذا لاعتمادها على إستراتيجية تركز أساسا على المردودية، الجودة، الاقتناع بإمكانيات تسيير عصرية تعتمد على المهارة والكفاءة.

المطلب الثاني: نشاطات الوكالة والهيكل التنظيمي لها:

أولاً: نشاطات الوكالة

لقد تعددت نشاطات الوكالة منذ تأسيسها إلى يومنا هذا ويمكن أن ندرج أهمها:

- **قبول الودائع:** تعتبر كدين بذمة البنك وتنقل ملكيتها من فرد لآخر من طريق السحب عليها باستعمال الشبكات وقد تكون هذه الودائع بشكل نقود أو قيما منقولة تعود ملكيتها للبنك يتصرف فيها كما يشاء وقد تكون ملكا للعميل ويديرها البنك وتكمن أهمية هذه الودائع بكونها تمثل الجانب الأكبر من رأس مال البنك.

- **تسهيلات الصندوق:** هي تلك التسهيلات المصرفية التي تمنحها البنوك بغية إعطائهم المصرفي نشاطهم وكذا سداد الفراغ أو العجز المؤقت في الخزينة ومن أهم التسهيلات:

أ. **التوطين:** حيث يتم تحديد اسم البنك ورقم حسابه الذي يجري منه وفيه تسديد قيمتها.

ب. **السحب على المكشوف:** هو مبلغ يسحب به البنك لعملية بسحبه لما يزيد على رصيد حسابه الجاري على أنه يفرض البنك العميل فائدة تتناسب والفترة التي تتم خلالها سحب مبالغ تفوق رصيده ويتم حساب الفائدة بمجرد رجوع الحساب إلى حالته الطبيعية من مدين إلى دائن.

ج. **الخصم:** حيث يقوم البنك التجاري بخصم الأوراق التجارية ويحصل مقابل ذلك على عمولة تسمى بسعر الخصم.

- **منح البطاقات الائتمانية:** حيث يمنحها البنك لزمائنها من أجل تسهيل عمليتي الدفع والسحب نقدا أو لسحب المزيد من الوقت وهذا بشرط أن يكون لدى الزبون حساب في البنك حيث يقوم البنك بإقطاع المبلغ من هذه البطاقات من حسابه الخاص.

- **منح القروض:** حيث تمنح القروض بجميع أنواعها.

أ. **قروض قصيرة الأجل:** هو المبلغ الذي يقدمه البنك إلى الشركة أو العميل بشرط أن يتلقى فائدة سنوية أو نصف سنوية متفق عليها في العقد بالإضافة إلى إعادة المبلغ الأصلي للقرض في نهاية المدة أي لا تتعدى السنتين وهي إيداعات جارية تتلائم من حيث طبيعتها ومدتها مع العمليات التي تقوم بها طلبوا هذه القروض وذلك من أجل مواجهة أزمة نقص السيولة.

ب. قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل: هي قروض لتمويل الاستثمارات يتجاوز عمرها سنوات بالنسبة للمتوسطة ومن سبع سنوات فما فوق بالنسبة للطويلة تدفع لتلبية

احتياجات المؤسسات الأفراد من رؤوس الأموال ثم يتم تسليمها للدائن (البنك) عبر فترة زمنية وبالنسبة فائدة متفق عليها مثل القروض العقارية، قرض استهلاكي.

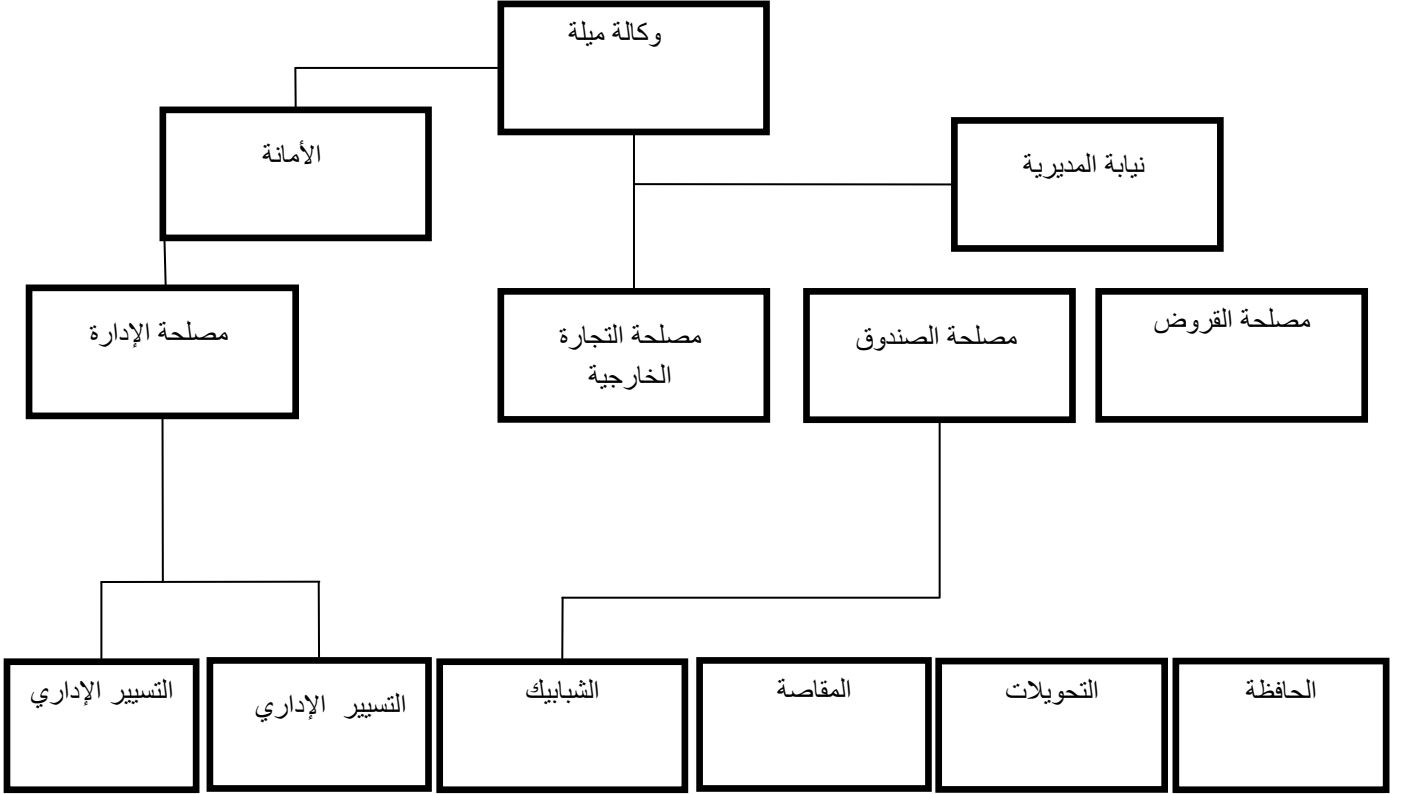
ج. تسبيقات على البضاعة: هي تلك القروض التي تكون ضمانها البضاعة.

د. تسليف لقاء الرهن: هو ذلك القرض الذي يمكن أن يحصل عليه الزبون مقابل رهنه للأوراق التجارية التي بحوزته.

هـ. تسبيقات مضمونة قصيرة الأجل: وتمنح لتمويل المواد الأساسية مقابل ضمان تتطلب أموال ضخمة لتسديدها وتوجد تسبيقات مقدمة لمؤسسات عامة وتسبيقات خاصة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة

الشكل 3-4: الهيكل التنظيمي لوكالة (CPA) ميلة "333"



المصدر: الوثائق الخاصة بالوكالة البنكية.

البنك هيكل تنظيمي يتمثل في مجموعة من المصالح وكل مصلحة لها دورها الخاص والفعال ومن بين هذه المصالح نذكر:

- مصلحة القرض: حيث يتميز بمروددية عالية، حيث تقوم بمنح القروض مقارنة مع باقي المصالح.
 - مصلحة الصندوق: حيث تهتم مع زبائنها، سواء كانت عمليات سحب أو عمليات دفع وهذه الأخيرة تكون بنوعها الطريق المباشر أو عن طريق التلكس ويشترط أن يكون للزبون حساب بريدي جاري إن كان خاصا بالتجار أو حساب صكوك لغير التجار.
 - مصلحة الحافظة: حيث تهتم هذه المحافظة بتحصيل الأوراق التجارية والشيكات كما لها علاقة مباشرة بمصلحة القروض وذل
- فيما يخص إصدارالسند لأمر ولهذا سميت بالحافظة لأنها تحتفظ بالأوراق التجارية حتى يحين أجل استحقاقها.

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

- **مصلحة العمليات الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بنفس عمليات الصندوق ومصلحة حافظة الأوراق التجارية وهذا بالعملية الصعبة.

حيث تقوم بدراسة الملفات الخاصة بالقروض الخارجية مع تحديد أهميتها وتكفل بالتحويلات من بنوك خارجية إلى بنوك محلية.

- **مصلحة المراقبة:** حيث تقوم بمراقبة العمليات التي تقوم بها الصالح الأخرى للبنك.

وبالنسبة لوسائل الدفع الالكتروني فتكمن مكانتها في الهيكل التنظيمي للوكالة إلى قيم الاستغلال وبالضبط في فرع مصلحة التسيير حاملي البطاقات والقابلين (service gestion porteur/acceptant) مهمته الأساسية اتخاذ الإجراءات لانضمام التجار إلى الشبكة ومتابعة حملة البطاقات وتكون من قسم لحاملي البطاقات وقسم لقابل البطاقات

المبحث الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بالوكالة البنكية بميلة "CPA 3333"

(البطاقة البنكية والأوراق التجارية الالكترونية والمقاصة الالكترونية).

يفعل المشروع في إصلاح المنظومة البنكية كان إلزاما على البنوك أن تعمل على استحداث وإدخال خدمات جديدة ومتطورة تساير هذه الإصلاحات لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن لذلك قامت الوكالة بتوظيف وسائل الدفع الحديثة كالبطاقة البنكية والأوراق التجارية الالكترونية والمقاصة الآلية، حيث يعد القرض الشعبي من الرواد في إصدار هذه البطاقات وبكميات معتبرة ولذلك ارتأينا دراسة هذا المبحث من خلال واقع البطاقة البنكية والأوراق التجارية الالكترونية والمقاصة الآلية في الوكالة البنكية.

المطلب الأول: واقع البطاقة البنكية في الوكالة "333" بميلة.

أولا: مفهوم البطاقة البنكية ومحتواها:

1- **مفهوم البطاقة البنكية:** هي بطاقة بلاستيكية تسمح بتسوية جميع المعاملات التجارية كما تتيح لحاملها سحب مبالغ نقدية من الموزعات الآلية للنقود.

- البطاقة البنكية للقرض الشعبي هي بطاقة دفع وسحب التي تستعمل في كل المعاملات كذا أن تكون وسيلة قرض أي لا يمكن استخدامها في السحب على المكشوف.

2- **محتوى البطاقة البنكية:** تحتوي البطاقة على مجموعة من المكونات والمعلومات.

أ) الوجه الأمامي: يتضمن ما يلي:

- سهم يشير إلى كيفية إدخال البطاقة.
- شريحة الكترونية.
- رقم وتاريخ وصلاحيّة البطاقة.
- اسم البنك الصادر لهذه البطاقة وشعاره.

ب. الوجه الخلفي: يتضمن ما يلي:

- عنوان ورقم هاتف المركز الخاص بالتسيير وإصدار البطاقة ()
- شريط مغناطيسي يحتوي على معلومات غير مقروءة بالعين المجردة.
- مساحة شاغرة للإمضاء من قبل صاحبها عند الاستلام.

ثانيا: أنواع وشروط الحصول على البطاقة:

1- أنواع البطاقة البنكية: هناك نوعان من البطاقات في الوكالة البنكية وهي:

- بطاقة بلاستيكية: هي بطاقة دفع وسحب ذات لون أزرق تمنح للأفراد الذين تتراوح قيمة دخولهم ما بين 10-32 ألف دينار جزائري
- بطاقة ذهبية: هي بطاقة دفع وسحب ذات لون أصفر تمنح للأفراد التي تفوق أو تساوي قيمة دخولهم 32 ألف.

2- شروط الحصول على البطاقة:

- لأي شخص لديه حساب جاري باستثناء حساب التوفير وكل شخص له دخل يساوي أو يفوق 10.000 دينار جزائري.
- التجار وأصحاب المهن الحرة يقدمون بتصريح بالعائد الناتج عن آخر نشاط
- ويحملها كل شخص طبيعي أو معنوي أو وكيل على حساب.

ثالثا: الأطراف المشاركة في عمل البطاقة البنكية:

1- **المتعاملون المعتمدون:** هي تلك المعاملات التجارية المعتمدة التي قام بها البنك وعقد اتفاق معها ويقوم البنك باختيار التجار المتعامل معهم وتنويع أماكن تواجدهم والخدمات المقدمة من قبلهم.

2- **حماية البطاقة:**

- إن البطاقة في الحالة العادية محمية برقمها السري حيث في حالة قام المشترك بإدخال رقم سري خاطئ فإنه لا يستطيع الحصول على النقود ولو كان صاحب البطاقة أما إذا تعدى إدخاله لهذا الرقم الخاطئ ثلاث مرات فإنها تنزع منه مباشرة ويمكن أن يستعيدها لاحقا في مدة لا تتعدى الشهرين.

- كما يتم توقيف خدمة البطاقة فور التصريح بضیاع البطاقة فور التصريح بضیاع البطاقة من قبل صاحبها وتعويضه بأخرى.

رابعا: مزايا وعيوب البطاقة البنكية:

1- **المزايا**

- إمكانية استعمال البطاقة على مدار السنة 24 ساعة على 24 و 7 أيام على سبعة.
- تسوية كل المعاملات مع كل التجار المتفق معهم المنخرطين في شبكة (GABA).
- يدفع التجار عمولات على قيمة المشتريات التي تمت بالبطاقة كما لا يدفعون قيمة ولا فاتورة الاتصال بالبنك ولا حتى قيمة النهاية المصرفية (TPE)
- تسريع عملية السحب
- تقليل عملية استعمال النقود نظرا للمساوئ التي تحدثها مثل السرقة، الجهد في الحمل.
- التسهيل للمواطن إجراء السحب من أي مكان وفي أي وقت.

2- **العيوب:**

- نسيان الرقم السري من طرف حامل البطاقة باستمرار مما يضطر إلى كتابته على البطاقة نفسها أو في مفكرة.
- في حالة السرقة للبطاقة أو ضياعها يسهل للشخص الذي وجدها استخدامها.

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

- تحمل العميل المسؤولية في حالة ضياع أو سرقة بطاقته إضافة إلى أنه إذا لم يبلغ المصدر أو أحد فروعِه بذلك فإنه يتحمل خسائر كبيرة نتيجة الإفراط في استعمالها وقد يدخل صاحب البطاقة في منازعات قانونية
- تحمل البنك مخاطر عدم دفع أصحاب البطاقات قيمة مشترياتهم والخدمات المقدمة لهم والفوائد المستحقة عليهم.
- هناك المنافسة الشديدة بين البنوك والمؤسسات المالية وسعي كل منها إلى إدخال تعديلات وتحسينات واستخدام أحدث التكنولوجيا لتطوير البطاقة الائتمانية ومنح حاملها المزيد من المزايا وتمكينه من الخدمات العديدة المقدمة من البنك، وهذا يؤثر على البنوك الأخرى التي لم تسير حركة التقييم هذه، وبالتالي تفقد مصداقيتها لدى عملائها.
- عدم مطابقة المبلغ للخدمات لرغبات وحاجيات حاملي البطاقة مما يؤدي إلى عدم استخدامها.
- وقوع البنك في أزمة للسيولة نتيجة إفراط حاملي البطاقة في استخدامها مما يؤدي إلى انحصار مواردهم وضياع عليهم فرص استثمارية وعوائد كان يمكن تحقيقها والحصول عليها
- التكاليف المالية العالية التي يتحملها البنك نتيجة طبع البطاقات وتوزيعها والإشهار عنها إضافة إلى منح انتهاء مجاني قدره 55 يوما.

خامسا: استخدام البطاقة ومستقبلها في القرض الشعبي:

1- استخدام البطاقة

- هناك 90 % من الزبائن يحصلون على البطاقة ويستخدمونها في عمليات السحب.
- ففي حالة شخص يتقاضى أجر بقدر 16 ألف دينار جزائري يقوم البنك بإصدار هذه البطاقة وتحديد الحد الأدنى والأقصى لتسديد المشتريات والحصول على النقود ولكن في الواقع ما دام الاستعمال في تسديد المشتريات محدودا ومنعدم لهروب التجار من دفع الضريبة فمنهم من لا يرغب في استخدام هذه التقنية في متاجرهم.
- ومنه الاستعمالات تكون 99% في عمليات سحب النقود

2- مستقبل البطاقة في القرض الشعبي الجزائري:

يتوقف مستقبل البطاقة على السلطات الحكومية وذلك بإصدار قرارات صارمة في حق التجار وإرغامهم على استعمال هذه التقنية بالإضافة إلى حسن التحكم في الأجهزة.

-الموزعات الآلية وتعزيز الثقة في نفوس المواطنين حول جودة وفعالية هذه البطاقة فإنها ستلقى نجاحا على المدى الطويل.

المطلب الثاني: واقع الأوراق التجارية والمقاصة الالكترونية في الوكالة البنكية (CPA) في

ميلة:

إن الأهمية البالغة التي تحظى بها الأوراق والمقاصة الالكترونية في توسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الحديثة في الوكالة من خلال هذا قمنا بالبحث وإجراء دراسة عن مدى استخدامها في الوكالة البنكية بميلة.

أولاً: الشيك الإلكتروني: هو عبارة عن صك يحتوي على المنطقة البيضاء وهذه المنطقة تحتوي على التعريف البنكية وأضيفت كي تعبر عبر جهاز سكاير وهو سيعمل كوسيلة دفع في الشبايك نقدا ويحصل عن طريق مقاصة إلكترونية في بنك آخر حيث يتم التعامل بالشيك الإلكتروني عبر المقاصة الإلكترونية إذا كان هناك عاملين من وكالتين مختلفتين كما يمكن التعامل بالشيك الإلكتروني مباشرة بين العميل والوكالة البنكية إذا كان العميل من الوكالة نفسها حيث يلتزم كلاهما بعدم الكتابة بالمنطقة البيضاء وتجنب إتلافها ورغم مزايا الشيك الإلكتروني المتمثلة في أنه مؤمن بالتعريف البنكية كما أن التحصيل يكون في مدة أقصاها 05 أيام إلا أن الوكالة البنكية لميلة قد توقفت عن استخدامه منذ 2009 م وذلك لغياب الوسائل الضرورية لعمله كجهاز سكاير بالإضافة إلى عدم تحصيل قيمته في حالة وجوده في منطقة أخرى.

ثانياً: السند لأمر الإلكتروني:

هو نفس السند لأمر التقليدي إلا أنه يستعمل عبر شبكة الأنترنت حيث عندما كان تقليديا كان يمر عبر المقاصة العادية أما الآن فيمر عبر المقاصة الالكترونية حيث يتم التعامل به بكثرة مع أصحاب القروض ويتم تحصيل السند لأمر الإلكتروني في الوكالة البنكية لميلة عن طريق وضعه في جهاز سكاير حيث تذهب صورة السند لأمر الإلكتروني ومعها الرقم الإلكتروني للعميل وعندما يبقى أربعة أيام من تحصيلها يتم إرسال السند في ظرف مغلق عن طريق البريد إلى المعني ورغم الأهمية البالغة له فإن الوكالة البنكية لا تستخدمه بصورته الإلكترونية وذلك لغياب جهاز السكاير بالإضافة إلى أسباب أخرى كأن يكون الحساب مغلقا أو بدون رصيد وقد لا يتم التحصيل.

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

ثالثا: الكمبيالة الإلكترونية: يستعملها أي تاجر في التجارة أي في عمليات الشراء والبيع ويمكن استعمالها كوسيلة قرض يحتفظ بها البائع وهي تصل قبل سبعة أيام حيث يدفعها في حساب البنك لديه ويكون مصحوبا بإشعار التوطين كما أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص.

- بالنسبة للزبون: يكون لديه مدة القرض ثلاثة أشهر أي هي وسيلة قرض محدودة.

- بالنسبة للبائع: تكون ممضاة من طرف المشتري معترف بها بإشعار التوطين.

يتم إصدار الكمبيالة الإلكترونية من مصلحتين متكاملتين هما: مصلحة الصندوق ومصلحة المقاصة ورغم الأهمية البالغة لها إلا أنها منعدمة الاستخدام في الوكالة البنكية وهذا السبب غياب جهاز سكانيير بالإضافة إلى مشاكل أخرى.

رابعا: المقاصة الآلية: إن المقاصة الآلية حديثة العهد في الوكالة البنكية فلم تمر سنة على تطبيق نظام المقاصة الآلية وهذا الأخير جاء ليصحح النقائص المحسوبة على النظام التقليدي وهي مرتبطة بشبكة إلكترونية حيث تتم في مدة أربع أيام هدفها التحصيل دون الالتقاء في البنك المركزي (مقر الولاية) وللمقاصة عدة أهداف تتمثل في:

- عصرنة وسائل التبادل بين البنوك ومواكبة التطورات الحاصلة في البنوك.

- عصرنة حلقات التداول المادي للقيم.

- ضمان تسوية عمليات المقاصة الآلية في ظرف يومي عمل.

- غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية، كما تميزها مجموعة خصائص: كالسرعة في التحويلات، إعطاء مصداقية للشيك، عدم التلاعب بالرصيد، تخفيف الأعباء على المتعاملين.

ورغم أهمية وخصائص المقاصة الآلية إلا أنه يوجد نقص في استخدام هذه الوسيلة في الوكالة وذلك للأسباب التالية وقد تكون الشبكة خارج مجال التغطية بالإضافة إلى التعطيل التلقائي للشبكة، وغياب جهاز سكانيير.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة للحصول على البطاقات البنكية :

أ. الحصول على البطاقة: يقدم العميل طلب الحصول على البطالة إلى الوكالة التي يتعامل معها وفقا لمعايير محددة من قبل المديرية العامة

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

يتخذ مدير الوكالة القرار المناسب بالقبول أو الرفض. وفي حالة قبول الطلب يمضي العميل على اتفاقية تحدد التزاماته والشروط العامة لاستخدام البطاقة ومن أهم التزاماته الحفاظ على رصيد قدره 10000 دج و 1000 أورو بالنسبة للحسابات بالعملة الصعبة وهذا خلال كامل مدة صلاحية البطاقة وبعد ثلاثة أشهر من انتهاء صلاحيتها.

تحول الاتفاقية من الوكالة إلى مديرية النقديت لانجاز البطاقة ثم إرسالها إلى الوكالة التي تسلمها للعميل مقابل إمضاءه في خلف البطاقة أما الرقم السري فإنه يرسل إلى العميل بواسطة البريد.

ب. **تكلفة البطاقة:** رسوم الاشتراك السنوية تحدد بتعليم من المديرية العامة وهي غير قابلة للاسترجاع لأي سبب كان، أما مصاريف التحويل والمعالجة فهي تلحق مباشرة بمبلغ عملية السحب أو الدفع.

ج. **تجديد البطاقة:** تحدد البطاقة بطلب من العميل في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء صلاحيتها، كما يمكنه استبدالها في حالة السرقة أو ضياع مقابل دفع عمولة.

د. **إلغاء الاتفاقية:** يمكن للبنك فسخ الاتفاقية في حالة عدم احترام العميل لبنودها وخاصة فيما يتعلق بعمليات التي تفوق الحد المضمون وتجاوز الرصيد ويمكن الاعتراض على البطاقة من قبل العميل (حالة السرقة أو الضياع) أو من قبل البنك (حالة الإخلال بالاتفاق) حيث ترفض جميع عمليات السحب من خلال أجهزة السحب وكذلك عمليات الدفع لدى التجار المعتمدين الذين يبلغون بقائمة البطاقات المعترض عليها دوريا.

هـ. **التعاقد مع التجار:** لانضمام التجار إلى شبكة القرض الشعبي ينبغي إبرام اتفاقية مع البنك، تبين التزامات كل طرف، الشروط العامة، كيفية الدفع، وشروط إنهاء الاتفاق ويمكن فسخ العقد إما بطلب من التاجر أو مباشرة من البنك في حالة عدم احترام التاجر للاتفاقية وبالتالي بعد إتباع هذه الإجراءات يحصل الفرد على البطاقة ويسمح باستخدامها في معاملاته.

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

المطلب الرابع: إحصائيات تبين وتوضح تطور استعمال البطاقة البنكية عبر الزمن ومقارنتها باعتبارها وسيلة دفع حديثة باستعمال وسائل الدفع التقليدية.

أ. حجم وعدد المعاملات المالية المنجزة بواسطة البطاقة البنكية في "CPA"

الجدول 3-1: تبين المعاملات المنجزة بواسطة البطاقة البنكية في وكالة CPA من سنة 2005-2008.

السنوات	عدد الحاملين	العمليات	السحب	الدفع	قيمة العمليات	العمولة
					بالدولار	المحصلة من البنك
2005	-	7998	1910	6388	863760	9637.6
2006	2390	8890	2305	7013	1058160	11581.9
2007	1575	9558	2793	8143	1142880	12428.8
2008	1509	122286	4681	9017	1234320	14343.2

ب. مقارنة تكلفة البطاقة ما بين الأشخاص المتعاملين بالبطاقة وبالنسبة لموظفي البنك

الجدول 3-2: بين تكلفة البطاقة بالنسبة للطرفين (المتعاملين وموظفي البنك).

تكلفة	بالنسبة	للأشخاص	المتعاملين	تكلفة البطاقة بالنسبة لموظفي البنك
				بالبطاقة
* منح البطاقة	300 دج		180 دج	
* تجديد البطاقة	250 دج		120 دج	
* ضياع البطاقة	120 دج		90 دج	

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

ت. مقارنة المعاملات المالية التي تتم بواسطة الأوراق التجارية الالكترونية وحجم المعاملات المالية التي تتم بالأوراق التجارية الكلاسيكية

الجدول رقم 3-3: يبين إحصائيات استعمال الأوراق الإلكترونية مقارنة بالتقليدية.

عدد وحجم المعاملات	2009	2010	2011
عدد المعاملات التي تتم بواسطة الأوراق التجارية الالكترونية	1789	2599	47897
عدد المعاملات التي تتم بواسطة الأوراق التجارية	619	710	989

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

د. تطور عدد البطاقات البنكية CPA/CACH بالإقراض الشعبي الجزائري بميلة.

الجدول 3-4: يبين تطور القرض الشعبي الجزائري بميلة.

السنوات	2008	2009	2010	2011
	1	2	1	2
CPA/CHCH	8055	1990	8945	788
المجموع	78/7	8588	13532	29937

هـ. إحصائيات استعمال بطاقة بنكية والموزعات الآلية عبر التراب الوطني لسنة 2011.

الجدول 3-5: يبين إحصائيات استعمال بطاقة بنكية والموزعات الآلية في الجزائر.

البطاقات البنكية الموزعات الآلية

130 ألف بطاقة موزعة على مختلف بنوك الجزائر 940 موزع آلي منها:

- 85 موزع آلي تابع لبريد الجزائر

- 5 موزع آلي تابعة لوكالة "CPA".

- حاليا يوجد 95 موزع آلي قيد الإنجاز

المصدر: وثائق خاصة بوكالة القرض الشعبي الجزائري. تاريخ مشاهدتها 2013

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي خصصناه لدراسة واقع وسائل الدفع للوكالة البنكية بميلة (CPA) "333" والذي تناولنا فيه أهم الوسائل المستخدمة فيه مزايا وعيوب هذه الوسائل توصلنا للنتائج التالية:

- يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم المؤسسات البنكية في الجزائر لما يقدمه من خدمات ومن البنوك السباقة لاستعمال البطاقات البنكية كأهم وسيلة بالنسبة لوسائل الدفع الحديثة.

تعتمد الوكالة بشكل كلي على البطاقات البنكية كوسيلة حديثة الدفع وذلك نتيجة من الإحصائيات التي درسناها في المطلب سابقا.

وخاصة ما أكدته الجدول "أ" الذي يبين مدى كبر حجم وعدد المعاملات المالية المنجزة بواسطة البطاقة البنكية في "CPA" وذلك لما يتميز به من أهم هذه المميزات.

- إمكانية استعمال البطاقة على مدار الساعة وحتى أيام العطل والأعياد

وأیضا تناولنا أن العملاء يلجؤون إلى استعمال الأوراق التجارية الالكترونية أكثر من استعمال الأوراق التجارية التقليدية في معاملاتهم المالية.

الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"

أما بالنسبة للوكالة البنكية فهي تهمل استخدام الأوراق التجارية الالكترونية من شيك إلكتروني وسند لأمر والكمبيالة الالكترونية وذلك لما تتحمله من عيوب ومن أهم هذه العيوب:

- عدم إمكانية استعمال البطاقة على مدار الساعة وحتى في أيام العطل والأعياد.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

في نهاية هذا البحث وضمن الخاتمة سنتطرق إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها كخلاصة لدراسة إشكالية تطوير وسائل الدفع البنكي في الجزائر (واقع وآفاق) وتقديم توصيات واقتراحات التي قد تمد يد المساعدة للتجربة الجزائرية. وهي بداية مشوارنا في إطار تحديث وسائل الدفع وذلك كما يلي:

لابد من إجراء الكثير من الدراسات من أجل الاستفادة من التجارب السابقة وتجارب الدول المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو في مجال تحديث وسائل الدفع وذلك بطبيعة الحال للإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث ومناقشة كيفية إيجاد الحلول لها ويمكن الاستعانة بالرسائل التي تتناول هذا المجال ومحاولة مد يد المساعدة حتى تواكب دولتنا التطورات العالمية.

لابد من تقوية الشبكة التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والتوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بالاستعانة ببيوت الخبرة والاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية وكذلك الرفع بكفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخرجي الجامعات ولأصحاب التخصصات في الميدان المصرفي لأنه ومن خلال تجاربنا الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري أثناء مسارنا الدراسي التمسنا ضعف إن لم نقل جهل لدى بعض الموظفين بالمصطلحات البنكية البسيطة وما تتضمنه هذه المصطلحات من معاني.

لابد من عدم إهمال المناخ التشريعي الذي يلائم رقمنة وسائل الدفع والتي تهتم بتنظيم العلاقات بين أطراف العملية بالإضافة إلى سير القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق هذه الوسائل مما سيخفف بالتأكيد نسب حدوثها.

لابد من استغلال الوضعية المالية المريحة التي تتمتع بها البلاد في هذه الفترة وذلك بإعطاء الأولوية لإقامة صيرفة الكترونية على مستوى بنوكنا الجزائرية.

لابد من عدم إهمال وسائل الدفع التقليدية وهو ما تقوم به البنوك من إعادة الاعتبار لها نظرا لأهميتها في ظل غياب الوسائل الالكترونية.

وأخيرا نوصي بتشديد الرقابة على إنجاح المشاريع السارية التطبيق في مجال العصرية والتحديث للنظام المصرفي ولنظام الدفع وهذا حتى لا تضيع الأموال الضخمة المخصصة للمشروع وحتى تحقق الأهداف المسطرة من أجل إنجاح عملية العصرية.

المُلخص العام

الملخص العام:

يعتبر نظام و وسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشراً عن مدى سيره و عمله، و هو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير و تحديث وسائل الدفع أولوية، و هذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات و الصفقات. و لقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية، غير مكلفة و مجردة من المادة، لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الالكترونية الحديثة الناشئة، يتطلب تنظيمًا قانونيًا و درجة أمان عالية.

و الجزائر هي الأخرى مدركة تماما لهذه الضرورة، ليس فقط من أجل إجبارية و ضع وسائل دفع الكترونية و لكن أيضا لضرورة تألية الوسائل التقليدية القليلة الاستعمال من طرف الجزائريين.

في ظل هذه الشروط نتساءل عما إذا كانت وسائل الدفع المعاصرة قد أثبتت فعاليتها مقارنة بالوسائل التقليدية مما سيسمح لها بأخذ مكان الوسائل التقليدية بصورة تامة.

الكلمات الأساسية: وسائل الدفع التقليدية، وسائل الدفع الالكترونية، تحديث وسائل الدفع في الجزائر.

Résumé

Les instruments et le système de paiement d'une économie est un indicateur de son fonctionnement, c'est pour ça que les banques doivent savoir, que la modernisation des moyens de paiement est une préoccupation majeure, car les moyens de paiement classiques deviennent peu efficace dans une époque nécessitant une rapidité pour le traitement des transactions.

Le développement technologique a aidé à créer des instruments de paiement électroniques efficaces, moins chères, plus rapides et dématérialisés, mais d'autre part, le fonctionnement harmonisé de ces nouveaux instruments de paiement électroniques nécessite un cadrage réglementaire et de haute sécurité.

L'Algérie aussi a réalisé l'importance de cette nécessité, non seulement pour l'installation obligatoire des instruments de paiement électroniques, mais aussi la nécessité d'automatiser les moyens classiques qui sont peu utilisés par les Algériens. Dans ces conditions, on se demande, si les moyens de paiement électroniques ont prouvé leurs efficacités par rapport aux moyens traditionnelles, qui permettant à ces moyens électroniques d'occuper complètement la place des instruments traditionnelles.

Mot Clés: Les Moyens De Paiement classiques, Les Moyens De Paiement Electroniques, La Modernisation Des Moyens De Paiement En L'Algérie.

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	الجدول	الصفحة
1-2	الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2006-2010.	54
2-2	هيكل القروض للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة: 2008-2010.	55
3-2	حجم وسائل الدفع المقدمة للتحصيل بغرف المقاصة بين بنك الجزائر للفترة: 2003-2005.	61
4-2	تطور نسبة وسائل الدفع في الجزائر للفترة: 2007-2009.	62
5-2	وضعية الشيكات التي تم معالجتها عبر غرف المقاصة بينك الجزائر في الفترة 2008-2010.	62
6-2	حجم التحويلات التي تم معالجتها عبر غرف المقاصة بينك الجزائر في الفترة: 2008-2010.	64
7-2	حجم السندات لأمر السفنتجات المقدمة لغرف المقاصة بينك الجزائر لفترة: 2007-2009.	65
8-2	تطور بنية وسائل الدفع غير القابلة للدفع المعروضة على غرف بينك الجزائر لفترة 2003-2005.	67
9-2	حجم الشيكات غير قابلة للدفع في الجزائر لسنتين: 2004-2005.	68
10-2	إحصائيات حول الموزعات الآلية للنقود خلال سنة: 2010.	78
11-2	نسب عمليات الحسب بالبطاقات من الموزعات الآلية للنقود المتقودة لسنة: 2012	79
1-3	المعاملات المنجزة بواسطة البطاقة البنكية في وكالة CPA من سنة 2005-2008.	79
2-3	يبيّن تكلفة البطاقة بالنسبة للطرفين (المتعاملين وموظفي البنك).	112

- 112 3-3 يبين إحصائيات استعمال الأوراق الالكترونية مقارنة بالتقليدية
- 113 4-3 يبين القرض الشعبي الجزائري بميلة.
- 113 5-3 يبين إحصائيات استعمال بطاقة بنكية والموزعات الآلية في الجزائر.

قائمة الأشكال :

الرقم	الشكل	الصفحة
1-1	نمو الأنترنت ما بين سنتي 1995-2010.	40
2-1	تطور استعمال الأنترنت في المناطق الجغرافية.	41
3-2	متوسط مؤشر التنمية الإقليمية للحكومة الالكترونية لسنة 2010.	44
4-1	حجم أهم البطاقات المصرفية في العالم (عام 2000).	45
1-2	هيكل القطاع المصرفي الجزائري لسنة 2004.	52
1-3	تكوين القرض الشعبي الجزائري.	97
2-3	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	98
3-3	تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية النقابات.	99
4-3	الهيكل التنظيمي لوكالة (CPA) ميلة "333"	104

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- ❖ مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.
- ❖ منير ابراهيم الهندي، "دائرة البنوك" المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة، الاستكندرية، 1996.
- ❖ حميدي معوض عبد التواب "جرائم الشيك وأوجه الدفاع والدفع منه" الطبعة الأولى ،المركز القومي للإصدارات القانونية مصر 2003.
- ❖ مدحت صادق " ادوات وتقنيات مصرفية " دار غريب للطباعة والنشر التوزيع القاهرة 2001.
- ❖ شامي ليندة "المصارف والاعمال المصرفية في الجزائر" رسالة ماجستير فرع قانون الأعمال معهد الحقوق والعلوم الإدارية ،جامعة الجزائر 2002.
- ❖ القزويني شاكّر " محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك" الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992.
- ❖ حميدي معوض عبد التواب، "جرائم الشيك و أوجه الدفاع و الدفع فيه"، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2003.
- ❖ فوزيل نادية (الاوراق التجارية في القانون الجزائري) دار هومة، دون سنة النشر.

الملتقيات و المجالات:

- ❖ مجلة الباحث، إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية و أثرها على الخدمات المصرفية، عدد 09، جامعة سيدس بلعباس-الجزائر، سنة 2010.
- ❖ الملتقى العلمي الدولي الرابع، عصرة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، البليدة-الجزائر.
- ❖ أقوى تو الجزائر —مقالات واخبار 80 % من التعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا تاريخ الاطلاع 07 جانفي 2006 على الموقع الالكتروني.

المواد القانونية:

- ❖ المادة 113 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 16 السابعة والعشرون بتاريخ 18 أفريل 1990.
- ❖ وزارة العدل، قانون العقوبات، الديوان الوطني للأشغال العمومية 1999.
- ❖ مرسوم تنفيذي رقم 05-442 مؤرخ في 06 فبراير 2005 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 75 بتاريخ 20 نوفمبر 2005.
- ❖ المادة 31، المرسوم التنفيذي رقم 05-01 المؤرخ في 5 فيفري 2005، الصادر بالجريدة الرسمية، رقم 11 بتاريخ 09 فيفري 2005 .

المواقع الإلكترونية:

- ❖ WWW.poste.DZ
- ❖ WWW.AlgerieCom.com

المراجع باللغة الأجنبية:

- ❖ Yves Simon et Samir Mannaï, "Techniques Financières Internationales", 7^e édition, ECONOMIA, Paris, 2002.
- ❖ le système de paiement en Algérie "B N A "finance revené trimestrille N°01 juillet /septembre 2002
- ❖ Système de paiements éléments pour une solution interbancaire "BNA finance ,2eme année N°6 , octobre , décembre 2003
- ❖ "Nomes interbancaires de gestion automatiser des instrument de paiement " op – cit
- ❖ Nouvelles dispositions pour les emission de cheques Media banque N° 78 ,juillet 2005
- ❖ Jentinmichel : " droit commercial –instrument de paiement et de crédit ;3emeédition;edition dalloz;paris;1992.
- ❖ D.R Nadir taummais " le marketing" Bancaire faceaux . nouvelle.

ملحق البحث

Bienvenue



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Credit Populaire d'Algérie a su évoluer pour offrir une qualité de services toujours plus grande à ses clients.

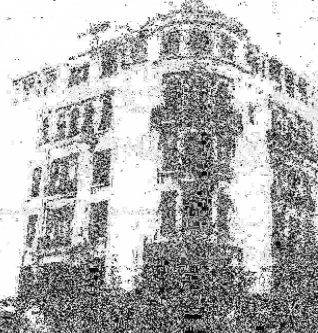
En tant que banque universelle, le CPA active aussi dans le domaine de la banque de détail. Au travers de ses réseaux de succursales, répartis sur l'ensemble du territoire national, il accompagne les entreprises locales et investit sur le marché global à des conditions bancaires de premier rang.

Al CPA, la banque de référence en Algérie

Nos clients, qui nous ont déjà fait confiance, ont pu apprécier la qualité du service dont ils bénéficient, qualité que nourrit une relation privilégiée et personnalisée, empreinte de confidentialité.

Notre souci constant est de répondre de la meilleure façon aux attentes de notre clientèle en nous soumettant à une exigence de performance durable.

Notre force réside dans la mise à disposition de nos clients d'une équipe de professionnels hautement qualifiés au service de leur entreprise, afin de les accompagner dans leurs projets les plus ambitieux.



البنك الشعبي
CPA

CPA, une banque à votre écoute

Tel : (026) 81 13 50
(026) 81 13 51

GRUPE D'EXPLOITATION : CODE 1074

Rue de la resistance - CHAT
Fax : (026) 81 13 52

AGENCES	CODE	ADRESSES	N° téléphone	N° fax
AGENCE 1	101	23, Rue de la resistance	(026) 81 13 53	(026) 81 13 54
AGENCE 2	102	24, Rue de la resistance	(026) 81 13 55	(026) 81 13 56
AGENCE 3	103	25, Rue de la resistance	(026) 81 13 57	(026) 81 13 58
AGENCE 4	104	26, Rue de la resistance	(026) 81 13 59	(026) 81 13 60
AGENCE 5	105	27, Rue de la resistance	(026) 81 13 61	(026) 81 13 62
AGENCE 6	106	28, Rue de la resistance	(026) 81 13 63	(026) 81 13 64

Tel : (026) 81 13 50
(026) 81 13 51

GRUPE D'EXPLOITATION : CODE 1074

Rue de la resistance - CHAT
Fax : (026) 81 13 52

AGENCES	CODE	ADRESSES	N° téléphone	N° fax
AGENCE 1	101	29, Rue de la resistance	(026) 81 13 65	(026) 81 13 66
AGENCE 2	102	30, Rue de la resistance	(026) 81 13 67	(026) 81 13 68
AGENCE 3	103	31, Rue de la resistance	(026) 81 13 69	(026) 81 13 70
AGENCE 4	104	32, Rue de la resistance	(026) 81 13 71	(026) 81 13 72
AGENCE 5	105	33, Rue de la resistance	(026) 81 13 73	(026) 81 13 74
AGENCE 6	106	34, Rue de la resistance	(026) 81 13 75	(026) 81 13 76

Tel : (026) 81 13 50
(026) 81 13 51

GRUPE D'EXPLOITATION : CODE 1074

Rue de la resistance - CHAT
Fax : (026) 81 13 52

AGENCES	CODE	ADRESSES	N° téléphone	N° fax
AGENCE 1	101	35, Rue de la resistance	(026) 81 13 77	(026) 81 13 78
AGENCE 2	102	36, Rue de la resistance	(026) 81 13 79	(026) 81 13 80
AGENCE 3	103	37, Rue de la resistance	(026) 81 13 81	(026) 81 13 82
AGENCE 4	104	38, Rue de la resistance	(026) 81 13 83	(026) 81 13 84
AGENCE 5	105	39, Rue de la resistance	(026) 81 13 85	(026) 81 13 86
AGENCE 6	106	40, Rue de la resistance	(026) 81 13 87	(026) 81 13 88

Tel : (026) 81 13 50
(026) 81 13 51

GRUPE D'EXPLOITATION : CODE 1074

Rue de la resistance - CHAT
Fax : (026) 81 13 52

AGENCES	CODE	ADRESSES	N° téléphone	N° fax
AGENCE 1	101	41, Rue de la resistance	(026) 81 13 89	(026) 81 13 90
AGENCE 2	102	42, Rue de la resistance	(026) 81 13 91	(026) 81 13 92
AGENCE 3	103	43, Rue de la resistance	(026) 81 13 93	(026) 81 13 94
AGENCE 4	104	44, Rue de la resistance	(026) 81 13 95	(026) 81 13 96
AGENCE 5	105	45, Rue de la resistance	(026) 81 13 97	(026) 81 13 98
AGENCE 6	106	46, Rue de la resistance	(026) 81 13 99	(026) 81 14 00

Tel : (038) 83 50 44 (038) 83 50 79 (038) 83 50 48				
GROUPE D'EXPLOITATION : ANNABA / CODE : 829 03, Rue Emir Abdelkader - Annaba Fax : (038) 83 51 90				
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
ANNABA	201	07, Cours de la Révolution	(038) 83 07 84 / 86 51 48	(038) 86 21 64
ANNABA	212	03, Rue Emir Abdelkader	(038) 83 50 44 / 79	(038) 84 09 48
ANNABA PORT	213	Place du Maréchal Pétain	(038) 86 78 21	(038) 86 88 02
CHENOUA	214	07, Cours de la Révolution	(038) 83 50 44 / 79	(038) 83 50 48
CHENOUA	215	03, Rue Emir Abdelkader	(038) 83 50 44 / 79	(038) 83 50 48
EL KALIA	216	07, Cours de la Révolution	(038) 83 50 44 / 79	(038) 83 50 48
EL KALIA	217	03, Rue Emir Abdelkader	(038) 83 50 44 / 79	(038) 83 50 48
EL KALIA	218	07, Cours de la Révolution	(038) 83 50 44 / 79	(038) 83 50 48
EL KALIA	219	03, Rue Emir Abdelkader	(038) 83 50 44 / 79	(038) 83 50 48

Tel : (034) 25 00 38 (034) 25 00 10 (034) 25 00 47				
GROUPE D'EXPLOITATION : ALGER / CODE : 828 03, Rue Emir Abdelkader - Alger Fax : (034) 25 00 47				
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
ALGER	201	07, Cours de la Révolution	(034) 25 00 38	(034) 25 00 10
ALGER	202	03, Rue Emir Abdelkader	(034) 25 00 47	(034) 25 00 47
ALGER	203	07, Cours de la Révolution	(034) 25 00 38	(034) 25 00 10
ALGER	204	03, Rue Emir Abdelkader	(034) 25 00 47	(034) 25 00 47
ALGER	205	07, Cours de la Révolution	(034) 25 00 38	(034) 25 00 10
ALGER	206	03, Rue Emir Abdelkader	(034) 25 00 47	(034) 25 00 47
ALGER	207	07, Cours de la Révolution	(034) 25 00 38	(034) 25 00 10
ALGER	208	03, Rue Emir Abdelkader	(034) 25 00 47	(034) 25 00 47
ALGER	209	07, Cours de la Révolution	(034) 25 00 38	(034) 25 00 10
ALGER	210	03, Rue Emir Abdelkader	(034) 25 00 47	(034) 25 00 47

Tel : (031) 92 91 81 (031) 92 91 20 (031) 92 91 23				
GROUPE D'EXPLOITATION : CONSTANTINE / CODE : 830 57, Bis Avenue Abdel Mostefa - Constantine Fax : (031) 92 91 70				
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
CONSTANTINE	201	03, Rue BOUAL Said	(031) 92 91 81 / 20	(031) 92 91 23
FLAU	202	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
SIDI MABROUK	203	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
CENTRE HIPPIQUE	204	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
PANORAMIC	205	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
OUAL EL BOUAGHI	206	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
AIN MILA	207	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
AIN EL BEIDA	208	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
MILA	209	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
EL MILA	210	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
TRANSAT	211	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20

Tel : (031) 92 91 81 (031) 92 91 20 (031) 92 91 23				
GROUPE D'EXPLOITATION : CONSTANTINE / CODE : 830 57, Bis Avenue Abdel Mostefa - Constantine Fax : (031) 92 91 70				
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
CONSTANTINE	201	03, Rue BOUAL Said	(031) 92 91 81 / 20	(031) 92 91 23
FLAU	202	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
SIDI MABROUK	203	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
CENTRE HIPPIQUE	204	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
PANORAMIC	205	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
OUAL EL BOUAGHI	206	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
AIN MILA	207	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
AIN EL BEIDA	208	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
MILA	209	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
EL MILA	210	07, Cours de la Révolution	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20
TRANSAT	211	03, Rue Emir Abdelkader	(031) 92 91 81	(031) 92 91 20

Une équipe de professionnels dédiés à chaque métier de la banque

Votre Banque à portée de main

Le CPA dispose d'un réseau bancaire composé de 125 agences, encadrées par quinze groupes d'exploitation répartis sur tout le territoire national. Chaque client bénéficie de la puissance du CPA sur son marché local et de l'étendue de son réseau international de correspondants bancaires étrangers, de premier rang. L'offre du réseau CPA privilégie une relation personnalisée, une qualité d'écoute et une confidentialité inégalées grâce à une offre complète de produits et services.

PRODUITS POUR PARTICULIERS

- Crédit immobilier, crédit véhicule, crédit emplois des jeunes.
- Livret épargne logement (LEL).

PRODUITS MONETIQUES

- Carte CPA Visa International.
- Carte CPA Cash.



CONSEILS FINANCIERS

Placements, acquisitions et prises de participations.

Une offre adaptée / Dès 1989



Akteur proactif de développement, le CPA a pour mission de promouvoir le financement du commerce national grâce à une politique commerciale dynamique en direction de la PME/PMI, du BTPH, du Commerce et de la Distribution, de la Santé et du Médicament, du Tourisme, de l'Hôtellerie, de l'Artisanat et des Médias.

Le CPA peut recevoir des dépôts, accorder des crédits, prendre des participations dans le capital de la grande entreprise et mobiliser pour le compte d'autrui tous crédits consentis par d'autres institutions.

Les facteurs de succès

La volonté du CPA de promouvoir les nouvelles technologies, à travers un système d'information plus performant, est en grande partie à l'origine de sa montée en puissance et de sa réussite. Dès 1989, le CPA a introduit, en tant que première banque en Algérie, les cartes bancaires et les premiers distributeurs de billets automatiques (DAB), posant ainsi un jalon décisif sur la voie de la modernisation.



DIRECTION MARKETING ET
COMMUNICATION
11, Rue ELISABETH (Cité de Méditerranée)
Alger
Tél: 021 43 41 71 / Fax: 021 43 26 04
Site Web: www.cpa-bank.com

DIRECTION GENERALE
92, BO COLONEL AMIROUCHE-ALGER
TEL: 021 63 52 03 - 63 56 34
021 63 56 89
FAX: 021 63 57 13

GROUPE D'EXPLOITATION : BATNA / CODE : 835				
Tel : (033) 86 12 72 (033) 81 34 08		Rue Grine Belkacem - Batna Fax : (033) 86 31 14		
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
BATNA	307	Rue Larbi Tebessi	(033) 81 25 33 (033) 81 27 50	(033) 81 27 25
BATNA	356	Rue Grine Belkacem	(033) 86 38 50	(033) 86 49 09
BARIKA	358	Centre d'Echange Regional	(033) 89 17 00	(033) 89 25 10
BISKRA	305	Place Larbi Ben M'Hidi	(033) 73 38 87	(033) 74 04 52
EL OUED	322	27, Boulevard LAMMAMRA Bachir	(032) 24 99 28 (032) 24 89 20	(032) 24 89 29
KHENCHELA	319	Rue BENABBS Ghazali	(032) 32 18 11 (032) 32 35 88	(032) 32 26 83

GROUPE D'EXPLOITATION : ORAN PERIPHERIE/ CODE : 836				
Tel : (041) 32 50 62 (041) 32 50 65		107, Hai Essalem, Avenue de l'ANP, Oran Fax : (041) 32 50 63		
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
ADRAR	448	Grande place des Martyrs	(049) 96 82 51 (049) 96 05 35	(049) 96 82 51
BECHAR	404	Rue Colonel Lotfi - Bechar	(049) 81 43 03 (049) 83 02 57	(049) 81 64 28
SIDI BEL ABBES	406	03, Bd Colonel Lotfi BOUDEHIBA	(048) 54 37 12 (048) 54 32 82	(045) 54 31 48
LÈS AMAKNAS	438	Route de TELLAGH, Les Amarnas	(038) 56 95 00	(048) 56 80 85
MOSTAGANEM	405	14, Avenue BENAYAD BENDEHIBA	(045) 21 25 25 (045) 21 27 47	(045) 21 61 86
MASCARA	407	01, Rue ABDELMOUDI Mokhtar	(045) 84 98 27 (045) 81 22 71	(045) 81 27 20
SIG	409	02, Bd de la Révolution	(045) 84 98 22	(045) 81 97 28
MOHAMMADIA	410	14, Avenue Emir Abdelkader	(045) 87 78 02	(045) 87 98 08
EL BAYADH	443	08, Rue CHEIKH DJELLAIHIA	(049) 71 60 70	(049) 71 60 71
ARZEW	422	07, Rue Ali BOUMENDJEL	(041) 47 54 90	(041) 47 57 36

GROUPE D'EXPLOITATION : TLEMCEIN / CODE : 838				
Tel : (043) 20 58 81 (043) 20 58 73		Cité les Dhallas Bt 1073 - El Kiffane - Tlemcen Fax : (043) 20 44 28		
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
TLEMCEIN	408	22, Rue de la Paix	(043) 27 62 99 (043) 27 29 65/83	(043) 27 35 77
MAGHNIA	411	53, Avenue du 1er Novembre	(043) 31 66 10	(043) 31 61 64
GHAZAOUET	415	28, Avenue de la République	(043) 32 30 51 (043) 32 55 03	(043) 32 55 99
IBN KHAMIS	437	43, Rue Ibn Khamis	(043) 27 52 85	(043) 27 52 86
EL KIFFANE	454	Cité les Dhallas Bt 1073	(043) 20 79 06 (043) 20 44 93	(043) 20 77 97
SAIDA	414	26, Avenue Ahmed MEDEGHRI	(048) 51 31 98 (048) 51 55 49	(048) 51 56 74
AIN TEMOUCHEMENT	412	50, Place de la Résistance	(043) 47 16 08 (043) 60 36 73	(043) 60 26 00
BENI SAF	445	39, Rue KADRI Kaddour	(043) 64 54 44	(043) 64 40 73

GROUPE D'EXPLOITATION : ORAN VILLE / CODE : 839				
Tel : (041) 39 14 88 (041) 39 46 00 (041) 39 18 07 (041) 39 15 36		01, Rue Mohamed Khemisti - Oran Fax : (041) 39 31 59		
AGENCE	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
SOUMMAM	401	10, Bd de la Soummam, Oran	(041) 39 38 11 (041) 39 31 03	(041) 39 12 98
HAÏ ESSALEM	402	107, Avenue de l'ANI - Hai Essalem	(041) 34 45 03 (041) 34 46 33	(041) 34 42 18
KHEMISTI	416	01, Rue Mohamed Khemisti - Oran	(041) 39 15 36 (041) 39 18 07	(041) 39 30 43
ECKMUHL	418	28, Avenue Emir KHALED ECKMUHL	(041) 35 37 16	(041) 35 37 16
SAINT EUGENE	431	43, Avenue Aspirant Hamou Mokhtar	(041) 46 56 97	(041) 46 82 17
ORAN PORT	435	Quai de Safi Route 22, ORAN PORT	(041) 40 41 41	(041) 39 67 45
GAMBETTA	444	04, Rue SALEM Said, Gambetta	(041) 53 16 27	(041) 53 48 84
CHERIEF ALI CHERIF	460	33, Bd Emir Abdelkader - Oran	(041) 39 69 68 (041) 39 55 65/67	(041) 39 71 19

GROUPE D'EXPLOITATION : ALGER CENTRE / CODE : 821				
Tel : (021) 67 87 15 (021) 67 72 69 (021) 67 87 14		Immeuble CPA, Rue ROUCHAI Boulem, BELCOURT, Alger Fax : (021) 67 72 73		
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
DIDOUCHE "A"	101	41, Rue Didouche Mourad	(021) 63 37 86/87	(021) 67 37 65
LES HALLES	103	Rue ROUCHAI BOUALEM	(021) 67 72 74/79	(021) 67 72 78
AMIROUCHE	108	2, Bd Colonel Amirouche	(021) 64 37 48/49	(021) 63 57 04
AGHA	112	15, Rue Hassiba Ben Bouali	(021) 73 46 26	(021) 73 44 05
DIDOUCHE "B"	114	80, f : Didouche Mourad	(021) 63 01 56 (021) 63 02 98	(021) 63 05 18
H.BEN.BOUALI	116	76, Rue Hassiba Ben Bouali	(021) 23 57 23/22	(021) 23 50 49
SOFITEL	122	Centre commercial El-Hamma	(021) 67 24 93	(021) 67 24 91
HYDRA	126	01, Chemin Larbi Alik	(021) 60 59 12 (021) 48 22 17	(021) 48 23 71
DIDOUCHE "C"	143	14, Rue Khelifa Boukhalfa	(021) 63 30 89 (021) 63 35 81	(021) 63 41 07
EL-AURASSI	155	HOTEL EL AURASSI	(021) 74 82 52	(021) 72 50 71

GROUPE D'EXPLOITATION : ALGER OUEST / CODE : 822				
Tel : (021) 60 43 83 (021) 60 43 84		Résidence CHABANI, Val d'Hydra - Alger Fax : (021) 48 36 25		
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
CHE GHEVARA	102	5, Bd CHE GHEVARA	(021) 71 48 64 (021) 71 44 60	(021) 71 48 68
EL-BIAR	105	103, Bd BOUGARA	(021) 92 88 82/99	(021) 92 25 18
EL_KHETTABI	117	1, Rue Emir El-Khettabi	(021) 63 29 77/40 (021) 67 70 08	(021) 63 29 10
ALGER PORT	124	Nouvelle Gare Maritime	(021) 42 38 45	(021) 42 38 45
SHERATON	135	Hôtel SHERATON, Club des Pins	(021) 37 72 02	(021) 37 72 01
AIN-BENIAN	153	36, Bd Aspirant Abderahmane	(021) 30 39 90	(021) 30 39 89
BAB-AZZOUN	159	28, Rue BAB AZZOUN	(021) 73 55 58 (021) 71 49 75	(021) 73 37 35
BOUZAREAH	173	Centre Commercial	(021) 90 48 39	(021) 90 13 08
VAL-D'HYDRA	174	Résidence CHABANI VAL D'HYDRA	(021) 60 51 52 (021) 60 11 78 (021) 48 35 63	(021) 69 29 82
BAB-EL-OUED	175	10, Avenue Commandant Mira, B-E-O	(021) 96 68 40	(021) 96 68 39

GROUPE D'EXPLOITATION : ALGER EST / CODE : 823				
Tel : (021) 81 23 59 (021) 81 23 79 (021) 85 69 15		70, Avenue du 1er Novembre, Rouiba Fax : (021) 81 50 05		
AGENCES	CODE	ADRESSES	N° Téléphone	N° Fax
HUSSEIN-DEY	118	02, Rue des frères mokhtari	(021) 23 37 86 (021) 49 62 38	(021) 47 05 29 (021) 49 62 36
KOUBA	119	40, Rue Mohamed Rabia	(021) 28 55 09/23	(021) 58 81 17
RAVIN DE LA FEMME SAUVAGE	121	Immeuble CPA, Ravin de la femme sauvage, BMR	(021) 44 61 74 (021) 44 65 86	(021) 44 65 49/25
LES VERGERS	142	Route nationale N° 01 BIRKHADEM	(021) 54 33 30	(021) 54 01 99
SIDI-MOUSSA	145	Route d'Alger	(021) 76 95 76	(021) 76 95 79
BAB-EZZOUAR	146	Route de l'Aéroport, Cité du 5 juillet	(021) 24 40 80 (021) 24 43 43	(021) 24 49 79
EL-HARRACH	154	Rue TABOUNT Belkacem	(021) 82 22 18/19	(021) 52 22 81
ROUBA	178	Rue Hassiba Ben Bouali	(021) 85 49 21 (021) 85 49 21 (021) 85 49 39	(021) 85 69 13
BARAKI	183	Immeuble CPA, Chemin de Wilaya 115, route de Larabaa- Baraki	(021) 53 48 02 (021) 53 48 28	(021) 53 46 83
BIADJEL EDDY	185	ORFÈVRE 104 Biadjel Eddi	(021) 68 54 84	(021) 68 54 83



الحل هو رقم 02.



Case 14: Case utility

N° Contrat

Raison Sociale

Titulaire du compte n°

1

☐ A man bornTime. ☐

Passaporto n°

Délivré : 10

NUMERO DE LA CARTE :

4, 5, 4, 4, 9, 1

- Autoriser la banque à prélever sur mon compte en devises le montant de la cotisation annuelle de

Signature (s) Autorisées de la Banque

الملححة - دفتر - 03



الائتمار الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie

ГБ

CONTRAT D'ADHESION DU COMMERÇANT
AU SYSTEME DE PAIEMENT PAR CARTE BANCAIRE «CIB»

Groupe d'Exploitation : _____ Agence : _____ Code Agence :

--	--	--

☐ Création

☐ **Modification**

N° de Contrat :
A ANN NN

Raison Sociale : _____

Adresse : _____

Commune : _____

Wilaya : _____

Code postal : [][][][][][]

Téléphone : [][][][][][][][] et [][][][][][][][][] Mobile : [][][][][][][][][][]

Fax : [][][][][][][][] et [][][][][][][][][]

Code activité : [][][][][][][][] Nbre d'années du commerce : [][]

Activité du commerçant
ou nature du commerce : _____

Contact principale : _____

Qualité : ☐ Propriétaire ☐ Gérant ☐ Employé

Titre du contact principal : _____

Nom et prénom du
deuxième contact principal : _____

N° de compte : []

N° du registre de commerce : []

N° immatriculation identifiant fiscal : []

E-mail : _____

Partie
servée
à la
moné-
tique

Je soussigné _____
propriétaire ou représentant de l'établissement désigné ci-dessus adhère par le présent contrat au système CII de paiement par cartes
bancaires proposé par la banque Crédit Populaire d'Algérie, aux condition générales et particulières indiquées dans les pages 2 à 4 ci-
après, dont je reconnais avoir pris connaissance.

Le Commerçant
Ecrire les mentions manuscrites
«Lu et Approuvé»

Date et Signature du Directeur d'Agence

۱ مللین رقم ۰۰۴



الائتمان الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

DEMANDE DE LA CARTE INTERNATIONALE - CPA/VISA

Groupe d'Exploitation : Code : ☐ Première Demande
Agence : Numéro demande : ☐ Demande de renouvellement

M. ☐ Mme. ☐ Mlle. ☐
Nom (en majuscule) :
Prénoms : Né (e) le :
Adresse : Tél. :
Passport n° : Délivré à : Le :
Employeur et Adresse :
Profession : Poste occupée : Ancienneté :

Compte Devises : Date ouverture : Nat Monnaie :
Montant avoir : au :
Compte Dinars : Date ouverture : M^t avoir : au :

Quel montant comptez-vous maintenir dans votre compte Devises (contre-valeur DA) ?
200 000 à 300 000 DA ☐ 300 000 à 1 000 000 DA ☐ + de 1 000 000 DA ☐

Quel montant comptez-vous maintenir dans votre compte Dinars ?
20 000 à 100 000 DA ☐ 100 000 à 300 000 DA ☐ 300 000 à 1 000 000 DA ☐
+ de 1 000 000 DA ☐

Les montants retenus en Devises et en Dinars devront être maintenus dans vos comptes pendant toute la période de la Carte et 03 mois après.

Combien d'opérations comptez-vous effectuer annuellement avec la Carte ?
1 à 10 opérations ☐ 10 à 20 opérations ☐ + de 20 opérations ☐

Dans quelle tranche se situe votre revenu net ?
20 000 à 30 000 DA ☐ 30 000 à 50 000 DA ☐ + de 50 000 DA ☐

Je demande à être titulaire de la Carte Internationale CPA/VISA et m'engage à respecter les informations que j'ai mentionnées ci-dessus.

Je reconnais avoir pris connaissance de toutes les clauses portées au dos de la présente demande, j'y souscris sans réserves.

Je reconnais en outre le droit discrétionnaire au CPA d'effectuer l'enquête d'usage, d'étudier ma demande et le cas échéant de ne pas donner suite à la présente demande sans indiquer les raisons de sa décision.

Fait à le
Signature du demandeur

Partie réservée à la banque.

Avis du Directeur d'Agence :

Signature du Directeur d'Agence

الملاحق (الوثائق) رقم 5

الفهرس:

الفهرس

مقدمة عامة: أ

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع البنكية وأنواعها.

تمهيد: 2

المبحث الأول : مفهوم ومضمون وسائل الدفع البنكي. 3

المطلب الأول : تعريف وسائل الدفع البنكي. 3

المطلب الثاني : نشأة وسائل الدفع وتطورها التاريخي 4

المطلب الثالث : أنواع وسائل الدفع البنكي 5

المبحث الثاني : دور وأهمية وسائل الدفع البنكية. 7

المطلب الأول : دور وسائل الدفع البنكية. 7

المطلب الثاني : أهمية وسائل الدفع البنكية. 8

المطلب الثالث : العوامل المؤدية إلى تطوير وسائل الدفع البنكي 9

خلاصة الفصل التمهيدي : 14

الفصل الأول: وسائل الدفع البنكية بين التقليدية والحديثة.

تمهيد: 15

المبحث الأول : وسائل الدفع التقليدية البنكية. 16

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع التقليدية البنكية. 16

المطلب الثاني : أشكال وأنواع وسائل الدفع البنكية التقليدية 16

المطلب الثالث : مزايا وعيوب وسائل الدفع التقليدية: 22

المطلب الرابع : إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية بتطويرها 24

المبحث الثاني : وسائل الدفع الالكترونية (الحديثة).....	25
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكترونية وأهميتها وخصائصها:	25
المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الالكترونية.	31
المطلب الثالث: أشكال تأمين الدفع الالكتروني.	33
المطلب الرابع: تقييم لوسائل الدفع الالكترونية.	34
المبحث الثالث: انعكاسات وسائل الدفع الحديثة على مستقبل وسائل الدفع التقليدية.	39
المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية:	39
المطلب الثاني: العوامل المعرقة لوسائل الدفع الالكترونية:	45
المطلب الثالث: إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية:	49
خلاصة الفصل الأول:	52

الفصل الثاني: إشكالية تحديث وسائل الدفع في الجزائر.

تمهيد:	50
المبحث الأول : النظام المصرفي الجزائري وواقع وسائل الدفع :	51
المطلب الأول : نظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري واهم مؤشرات :	51
المطلب الثاني : أهم الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي في الجزائر	56
المطلب الثالث : واقع وسائل الدفع في الجزائر.....	58
المبحث الثاني : وسائل الدفع التقليدية في الجزائر	60
المطلب الأول : وضعية وسائل الدفع التقليدية : ()	61
المطلب الثاني : المشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية:	66
المطلب الثالث : إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية :	69
المبحث الثالث :رقمنة وسائل الدفع في الجزائر -وضعية وتقييم -	71

المطلب الأول : واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر	71
المطلب الثاني : مشروع مؤسسة بريد الجزائر لتحديث وسائل الدفع :	75
المطلب الثالث : مشاكل رقمية وسائل الدفع في الجزائر	82
المبحث الرابع : مشروع تحديث نظام الدفع في الجزائر	84
المطلب الأول : مبررات تحديث النظام المصرفي الجزائري	84
المطلب الثاني : نظام الدفع في الجزائر التحديث والأهداف :	86
المطلب الثالث : مشروع تحديث نظام الدفع في الجزائر.....	90
خلاصة الفصل :	93
الفصل الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بوكالة بنكية "CPA"	
تمهيد:	95
المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري:	96
المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري CPA وتعريفه.	96
المطلب الثاني: خصائص القرض الشعبي الجزائري ومهامه.	99
المبحث الثاني: مدخل عام للوكالة البنكية بميلة "CAA3333"	101
المبحث الثالث: واقع وسائل الدفع الحديثة بالوكالة البنكية بميلة "CPA 3333"	105
المطلب الأول: واقع البطاقة البنكية في الوكالة "333" بميلة.	105
المطلب الثاني: واقع الأوراق التجارية والمقاصة الالكترونية في الوكالة البنكية (CPA) في ميلة:	109
المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة للحصول على البطاقات البنكية :	110
المطلب الرابع: إحصائيات تبين وتوضح تطور استعمال البطاقة البنكية عبر الزمن ومقارنتها باعتبارها وسيلة دفع حديثة باستعمال وسائل الدفع التقليدية.....	112
خلاصة الفصل:	114
خاتمة عامة:	116

118	الملخص العام:
121	قائمة الجداول :
123	قائمة الأشكال :
125	قائمة المراجع:
129	الملاحق:
139	الفهرس:

تم بعون الله.